الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العالـــي والبحث العلمـــي
جامعـــــة 08 مـــــاي 1945 قالمـــــة
كليـــــــــــة الإنسانية والإجتماعية
قســـم التاريخ

مذكـــــرة مقدمـــــة لنيـــــل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

موقف الحركة الوطنية من المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الجزائر من 1919-1947م

من إعداد الطلبة :

- **خديجة بركاني**
- **ريان بن زيتوني**

الأستاذة المشرفة:

- **د/ ياسر فركوس**

لجنة المناقشة

الأساتذة	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
شايب قدادرة	أستاذ دكتور – أ-	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
فركوس ياسر	أستاذ محاضر أ	مشرفاً ومقررًا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
بلحواس غربي	أستاذ محاضر ب	عضو مناقش	جامعة 08 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2020 / 2021

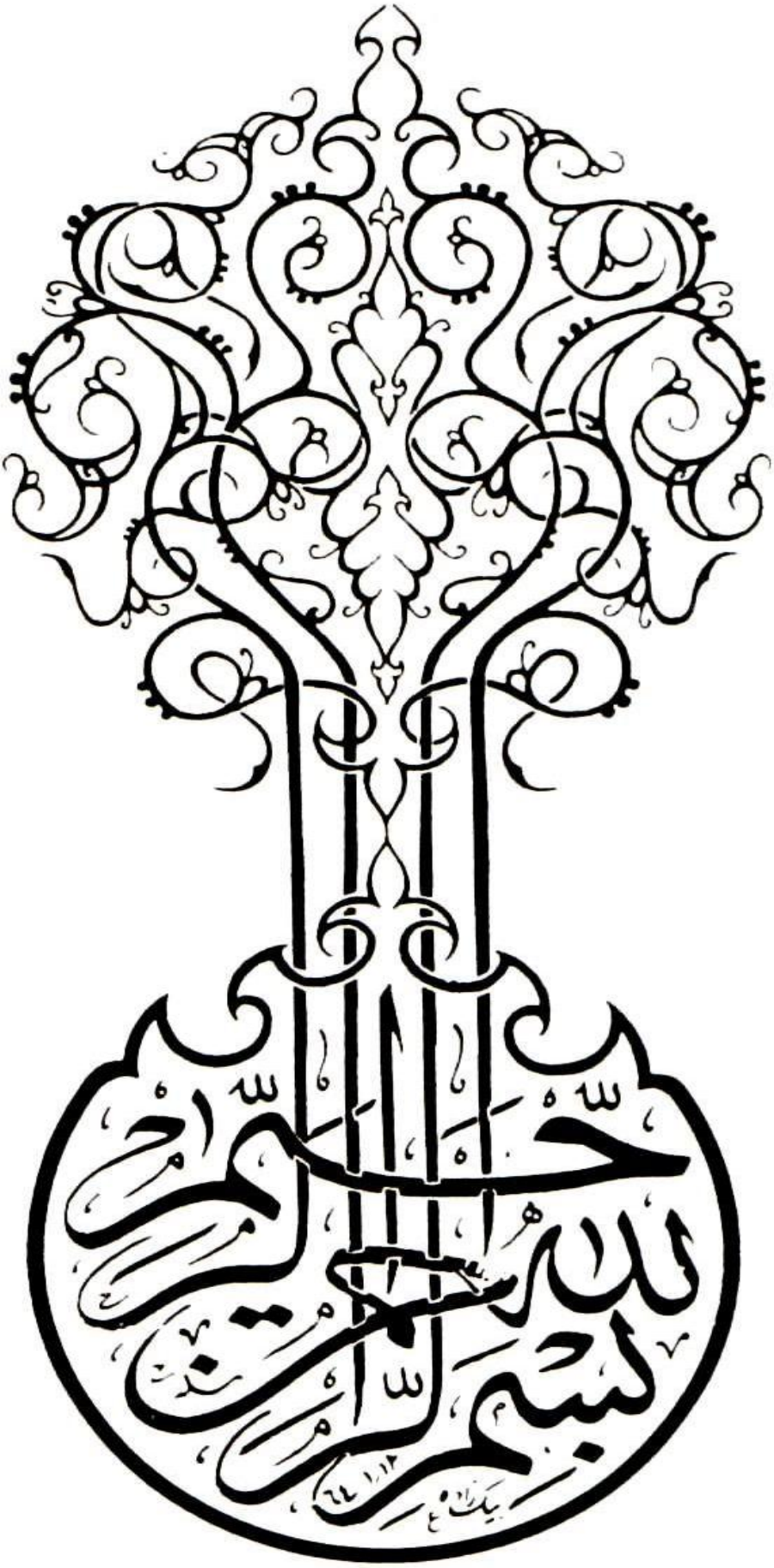
بسم الله الرحمن الرحیم

كلمة شكر

بداية نحمد الله عز وجل الذي منحنا القوة والصبر ووفقنا لإتمام هذا الموضوع.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف **د/ ياسر فركوس** الذي لم يبخل علينا بإرشاداته وتوجيهاته ونصائحه القيمة بكل تواضع والذي كان عونا لنا في إتمام هذه المذكرة،

وإلى كل أساتذة الجامعة

إلى كل من ساعدنا من قريب أومن بعيد ولو بالكلمة الطيبة لإنجاز هذا العمل المتواضع.

الإهداء :

شكر وتقدير إلى اللذان قال فيهما تعالى

وقضى ربك ألاتعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا

إلى من لا يمكن للكلمات إن توفي حقهما ، إلى لا يمكن الأرقام أن تحصى فضائلهما أهدي هذا العمل المتواضع إلى من تعبت لتريحني إلى من أعطاتني الدعم والحنان وسهرت لكي أنانم وعلمت حتى أحقق كل الأحلام وزرعت في قلبي الأمال والاطمئنان ، إلى قرة عيني ورفيقة دربي أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من رباني وعلمني مكارم الأخلاق ، وأمدني بروح المثابرة والعمل إلى من تعب من اجلي راحتي وسعادتي أبي الحنون وأطال الله في عمره

أهدي عملي إلى إخوتي بثينة ، صباح ، نور إسلام ، عبد الجليل ، عبد النور الذين شجعوني وأزروني وتحملو عنائي طوال مدة البحث

إلى من سأتقاسم معه حياتي شوقي

وأهدي هذا العمل إلى الكاتكيت العائلة تقى ، انفال ، لؤي ، محمد وإلى كل أفراد العائلة كبيرهم وصاغيرهم وإلى

كل من بذل الجهد والعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة .

خديجة

الإهداء :

بسم الأعلى الذي لا يعلو عليه شئ ، بسم الذي لا كبير سواه باسمه تعالى وكفى

وصلى لله على سيدنا وحبيبنا محمد عليه أضل الصلاة والسلام وأما بعد :

- إلى من فتحت عينيا برؤيتها ، إلى من لا معنى للحياة لولاها إلى النفس الصافية والروح الصادقة إلى من أنسى الدنيا وما فيها ولا أجرأ أن أنساها،دعيني أقبل جبينك إجلالا ويديك إمتنانا وقدميك إذلالا ولن يكفيك حبر قلمي عرفنا ،

مفتاح جنة الخلد أمي الحبيبة أدامك لله تاجا على رأسي يا نور دربي وبلسم جراحي

- عندما يخلو البال وتغيب الأفكار ولا تحضرنا إلا كلمات قصار فإني أتوجه إلى أغلى إنسان على قلبي ، إلى من أفتخر لأن أحمل إسمه إليك أبي الحنون أدامك الله تاجا على رأسي .

- إلى ما أملك في الوجود وقرة عيني إخواتي الأعزاء محمد و إسلام

- وإلى أعز إنسان الذي سأكمل معه حياتي زوجي الكريم جابر

كما أهدي تحياتي إلى كل خالاتي وعماتي وإلى كل إنسان تمنى لي النجاح والتوفيق في حياتي .

ريان

خطـــــة البحث

مقدمة

الفصل الأول: أوضاع الجزائر في مطلع القرن 20

- ❖ المبحث الأول: الأوضاع السياسية.
- ❖ المبحث الثاني : الأوضاع الإقتصادية
- ❖ المبحث الثالث : الأوضاع الإجتماعية
- ❖ المبحث الرابع : الأوضاع الثقافية.

الفصل الثاني : المشاريع الإصلاحية الفرنسية منذ 1919 -1936

- ❖ المبحث الأول :المشروع الإصلاحي سنة 1919
- ❖ المبحث الثاني : مواقف وردود الفعل اتجاه المشروع الإصلاحي
- ❖ المبحث الثالث : مشروع بلوم فيوليت 1936
- ❖ المبحث الرابع : مواقف و ردود الفعل إتجاه مشروع بلوم فيوليت.

الفصل الثالث: إعادة بناء الحركة الوطنية بعد مجازر 08 ماي 1945

- ❖ المبحث الأول : قانون العفو الشامل 16 مارس 1946
- ❖ المبحث الثاني:حركة الإنتصار والحريات الديمقراطية
- ❖ المبحث الثالث:الإتجاه الديمقراطي للبيان الجزائري

❖ المبحث الرابع : جمعية العلماء المسلمين

❖ المبحث الخامس: الحزب الشيوعي

الفصل الرابع : دستور 1947 وموقف الحركة منه

❖ المبحث الأول : التعريف بقانون 1947

❖ المبحث الثاني : مناقشة الدستور

❖ المبحث الثالث : محتوى الدستور

❖ المبحث الرابع : تحليل محتوى القانون ورد فعل الحركة الوطنية منه

الخاتمة:

الملاحق:

قائمة المراجع

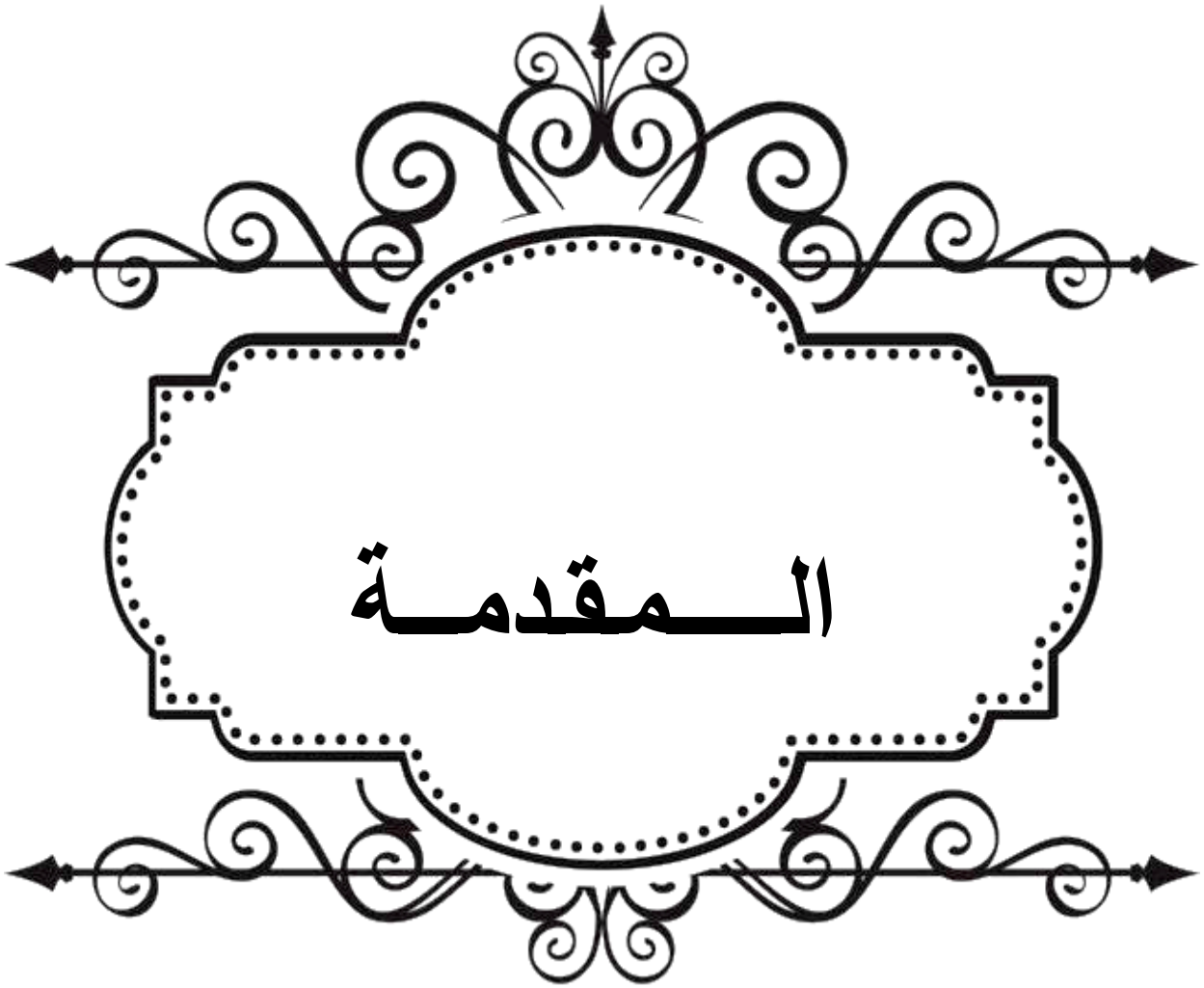
المقدمة

مقدمة:

بعد أن وضعت فرنسا قدميها في الجزائر سعت جاهدت بكل الطرق والوسائل الإستلاء على أراضيها بل ولم تكتفي بهذا فقط فقد عملت جاهدت لتحقيق الغزو العقلي والثقافي وحتى الفكري وذالك من خلال سياسة الإدماج والفرنسة حيث طرحت العديد من المشاريع خلال مطلع القرن العشرين من بينها المشروع فيفري 1919 ومشروع بلوم فيوليت سنة 1936 مستغلة في ذالك الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المزرية أنا ذاك وهنا وبعد هذه السياسة المتبعة " ذر الرماد في عيون " سياسة المشاريع الإدماجية التي لاتسمن ولا تغني من الجوع تغير مسار الحركة الوطنية وتبلور وعيهم أكثر فأكثر خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945 وتأكدهم من أن ما أخذا بالقوة لا يسترد إلا بالقوة كل هذه التطورات الحاصلة التي أثرت إجابيا على الوعي الوطني السياسي سواء للجماهير الشعبية أو حتى للزعماء السياسين أمثال فرحات عباس وبعد العفو العام الشامل على الزعماء السياسين الجزائرين من طرف فرنسا سنة 16مارس 1946 ، تم إطلاق سراح الزعماء السياسين هؤلاء الذين إستفادو من تجارب الماضي وحرصوا على عدم الوقوع في لأخطاء الماضي حيث تم إعادة بناء الحركة الوطنية بحذر ونتيجة للوعي الذي وصلت إليه الحركة الوطنية.

سعت فرنسا إلى تهدئة لأوضاع مثل سابق عهدها من خلال إصدار قانون العضوي أوما يسمى بالقانون الخاص وحاولة بهذا القانون منع كل من يزعزع سيادتها و في نفس الوقت تقو بإسكات المعارضين للسيادة الفرنسية .

وقد تعددت أسباب إختيارنا للموضوع والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- التعمق أكثر في موقف الحركة الوطنية من مشاريع الإصلاحية الفرنسية في الجزائر من 1919 إلى 1947
- عدم توفر دراسات دقيقة وعميقة لموقف الحركة الوطنية المشاريع الإصلاحية
- إن إختيار موقف الحركة الوطنية من مشاريع الإصلاحية الفرنسية في الجزائر ليس الإطلاع فقط بل لإضافة لبنة أخرى في مجال البحث العلمي.

وتتجلى أهمية بحثنا باعتباره يزيح الغبار عن الكثير من الأحداث التاريخية الحاسمة التي عرفها المجتمع الجزائري خلال المرحلة المدروسة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى يصور لنا الوعي الذي وصل إليه الشعب الجزائري الذي تأكد من أن أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة خاصة بعد المجازر المريعة.

أما أهداف دراستنا لهذا الموضوع يمكن تحديدها في النقاط التالية :

- أنه في حد ذاته يمثل سلسلة من حلقات التاريخ الجزائري ولابد من دراسته والتعمق بلبحث في طياته.
- غموض السياسة الإصلاحات التي جاءت بها فرنسا ومعرفته إسرار فرنسا على تطبيق هذه الإصلاحات.
- الرغبة في الدراسة بعض مواقف الحركة الوطنية إتجاه الاصلاحات الفرنسية رغم وجود بعض الدراسات السابقة للموضوع.

محاولة المساهمة من خلال هذه الدراسة العلمية المتواضعة على وقوف سياسة الإستعمارية المنددة بالإدماج والوقوف كذالك على أهمية النظال الذي عرفته الحركة الوطنية الجزائرية خاصة بعد مجازر 8ماي وذالك لتكون نبراسا تهتدي به الأجيال القادمة

وتتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث فيما يلي :

ما هو موقف الحركة الوطنية من المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الجزائر من 1919 إلى 1947؟

وللإحاطة بهذه الإشكالية من مختلف جوانبها قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية

- ما هي أوضاع الجزائر في مطلع القرن 20 ؟
- ما هي أهم المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الجزائر من سنة 1919- 1936 ؟

كيف تم بناء الحركة الوطنية بعد مجازر 8 ماي 1945 وما هو السبب الرئيسي في ذالك وما هي الغاية المنشودة من إعادة بناء الحركة الوطنية ؟

- و ماهو دستور 47 وما وقف الحركة الوطنية منه؟

أما فيما يخص المنهج المتابع في هذه الدراسة فهو ليس منهج واحد وإنما مناهج متعددة وهذا حسب طبيعة المادة العلمية الخاصة بكل بحث ومن بين هذه المناهج المنهج الوصفي الذي يسمح بوصف الواقع ولأحداث التاريخية وعرضها كرونولوجيا متصاعدا

بالإضافة إلى أننا قد حاولنا قدر لإمكان الإعتماد على المنهج التاريخي للوصول إلى الحقيقة التاريخية بكل موضوعية، كما إستخدمنا المنهج التحليلي الذي ساعدنا في تحليل المادة الخبرية وتفسيرها ، حسب كل مجال من مجالات بحثنا .

ولقد عالجنا بحثنا هذا وفق خطة تتألف من مقدمة وأربع فصول وخاتمة إضافة إلى قائمة المصادر والمراجع والملاحق والفصل الأول بعنوان أوضاع الجزائر في مطلع القرن العشرين حيث تم التطرق الأوضاع السياسية و الإقتصادية ولإجتماعية والثقافية

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان المشاريع الإصلاحية الفرنسية منذ 1919 إلى 1936 حيث إحتوى هو الأخر على أربع مباحث المشروع الاصلاحي الفرنسي 1919 ، بالاضافة إلى الموقف وردود إتجاه هذا المشروع أما المبحث الثالث جاء تحت عنوان مشروع بلوم فيوليت 1936 والمبحث للرابع تحت عنوان ردود الفعل إتجاه مشروع بلوم فيولت .

أما بخصوص الفصل الثالث فقد كان بعنوان إعادة بناء الحركة الوطنية بعد مجازر 8 ماي 1945 حيث تناولنا قانون العفو الشامل في 16 مارس1946 والذي كان فرصة لعودة نشاط الحركة الوطنية من جديد بالاضافة ظهور الأحزاب السياسية من جديد على النحو التالي حركة إنتصار الحريات الديمقراطية إتجاه الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسليمين ، الحزب الشيوعي

وبالنسبة للفصل الأخير جاء بعنوان دستور 1947 وموقف الحركة منه حيث قسم هو لأخر إلى أربع مباحث تضمنت تعريف بالقنون 1947 مناقشة الدستور ، محتوى الدستور ، تحليل المحتوى القانون وردود فعل حول هذا القانون

وقد أنهينا البحث بخاتمة إستعرضنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها إضافة إلى الملاحق وقائمة المصادر والمراجع وفهرس والوضوعات .

إن جهدنا المتواضع والمبذول لخدمة هذا البحث تطلب منا الإطلاع على كل ما يخدم بحثنا فكثير من الكتب إحتوت في أحد فصولها على المشاريع الفرنسية وموقف الحركة الوطنية والتي خدمتنا بشدة نذكر منها:

- فرحات عباس بعنوان ليل الإستعمار بالإضافة إلى أحمد معساس بعنوان الحركة الثورية في الجزائر 1914 – 1954
- يحي بوعزيز سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954
- عمار بوحوش تاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962

وفي الأخير لا يمكننا تجاهل الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- وفرة الأفكار المتعلقة بالبحث وتنوعها مع تداخلها في بعض الأحيان.
- أن كل عنصر من عناصر الموضوع يشكل مذكرة بحد ذاتها مما صعب علينا دراسة الموضوع بصفة مطولة.

ورغم هذه الصعوبات إلا أن لله وفقنا في إنجاز هذه المذكرة ، والحمد لله على كل حال .

الفصل الأول: أوضاع الجزائر في مطلع القرن 20

المبحث الأول: الأوضاع السياسية.

المبحث الثاني : الأوضاع الإقتصادية

المبحث الثالث : الأوضاع الإجتماعية

المبحث الرابع : الأوضاع الثقافية

المبحث الأول: الأوضاع السياسة.

كانت السياسة في الجزائر منذ الاحتلال تهدف دائما إلى بسط نفوذها في شمال إفريقيا عامة وفي الجزائر خاصة، والاستيلاء على خيرات وثروات هذه المنطقة وجعل الجزائر مدينة فرنسية بكل معنى الكلمة ، والطمس التاريخي ومحو الشخصية الوطنية وإزالتها من الإعتبار ، وإضافة إفشال وقهر أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تزعزع أمن فرنسا في الجزائر[1] ،ومنذ البداية كانت فرنسا تهدف إلى بسط نفوذها في المنطقة وإخضاع السكان بالقوة للسلطات الفرنسية ، ولذالك عمد السياسيون الفرنسيون إلى إنتهاج سياسة الادماج في الجزائر، وإصدار القوانين التي تجعل من الجزائريين رعايا أوروبيين يقومون في بلد يخضع قانونيا للسيادة الفرنسية ، لكنهم لا يتمتعون فيه بأي حقوق سياسية أو اجتماعية أو ثقافية وبعبارة أخرى إنهم أداة لخدمة الغزاة الأوروبيين الذين إستولوا على السلطة والثورة والجيش الفرنسي الذي يحميهم من أية ثورة شعبية أو مقاومة جماعية للتخلص من طغيانهم وجبروتهم[2] ، إن سياسة فرنسا في الجزائر ، مثلما قال: "منيرفيل" أول رئيس لمحكمة الجزائر في عهد الإحتلال الفرنسي كانت فرنسا تقوم على أساس فكرة أساسية خلاصتها هي أنها ينبغي أن يذوب السكان المسلمون في الحضارة الفرنسية لان الشعب القادم من الشمال

1 – أبو قاسم سعد الله : أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، ج2 ،ط2 ،دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1998 ،ص 89.

2 – عمار بحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962،ط1،دار الغرب الإسلامي بيروت، 1997 ،ص 198.

جاء ليستفز في الجزائر ولا يمكن لمجتمعين مختلفين في كل شيئ ، من عقيدة إلى تقاليد أن يندمجا إلا بابتلاع شعب لشعب[1]

وسعيا منها لبسط نفوذها وتجسيدا لسياستها الرامية إلى دمج الجزائر في فرنسا أصدرت جملة من الإجراءات والقوانين التعسفية ، منها قرارها المشهور الصادر في 22جويلية 1834 الذي يقضي بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.[2]

كما شهدت الجزائر منذ الإحتلال إلى بداية مطلع القرن 20هجرة إستطانية واسعة وإنتشرت في البلاد الجزائرية كالبلاء المستطير، متكالبين على بيع العقارات وشرائها ولا يهم في ذالك سوى الأرباح[3] ، بالإضافة إلى أنه في عهد الإمبراطورية الفرنسية 185203 1870 وفي ظل سياسة الامتيازات فقد بقيت هجرت لأوربيين إلى الجزائر مستمرة إذا بلغ عدد المستوطنين خلال 1866 م حوالي مائتين ألف مستوطن[4]، وخلال الجمهورية الفرنسية الثالثة زادت حركة الهجرة إلى الجزائر بصفة لا تطاق، وصل عدد الأوربيين عام 1876 إلى

1 – عمار بحوش التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق ، ص 194.

2 – يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830– 1984) ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، 1985 ، ص 24.

3 – فرحات عباس: ليل الإستعمار حزب الجزائر وثورتها ، تر : أبو بكر رحال ، مطبعة فضالة المحمدية ، المغرب ، دت ، ص95.

4 – فرحات عباس ، المصدر نفسه ، ص 95–96 .

344 ألف منهم 189 فرنسي ، وأخذ يتضاعف بصفة كبيرة خلال الربع الأول من القرن العشرين[1] .

ونجد الجزائريين محرومين من حقوقهم السياسة ومجردين بشكل سافر من ممتلكاتهم وفي المقابل كان المعمرين يتمعنون بجميع الحقوق المادية والمعنوية على حد سواء ، وقد عملوا في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 على إقناع الحكومة الفرنسية بمنح الجزائريين نوعا من الحرية في تسير شؤونها بنفسها.[2]

كما أن الأحزاب السياسية بمعنى المتعارف عليه لم تكن معروفة في الجزائر خلال هذا العهد وكانت الطبقة السياسية مقسمة إلى كتلتين كتلة المحافظين تعني بكلمة المحافظة في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر بصورة عامة التمسك بالقيم الإسلامية ومعارضة لأفكار الغربية ولإجراءات الاستعمارية الإدماجية بصفة عامة ، وقد مثل هذه النخبة العلماء والمحافظون والمحاربون القدماء أنصار اللغة العربية والدين الإسلامي.[3]

1- فرحات عباس: المصدر السابق، ص96.

2 - صلاح العقاد : المغرب العربي ، دراسة في تاريخه الحديث أو أوضاعه المعاصرة الجزائر – تونس المغرب الأقصى ، مكتبة الأنكلو المصرية ، القاهرة ، د ت، ص190.

3 - بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1919 ،ج1، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 ص329.

بدأت تتبلور هذه النخبة منذ سنة 1900 تقريبا[1] وكان من بين أقطابها عبد الحليم بن سماية[2] بالإضافة إلى عبد القادر المجاوي[3] وكان من أهم مطالب هذه الحركة المساواة في التمثيل السياسي والضرائب وكذالك المطالبة بتعميم التعليم وإستعمال اللغة العربية بالإضافة إلى معارضة التجنيد الإجباري وإسترجاع العمل بالقضاء الإسلامي.

1 – بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر ، مرجع سابق ، ص329.

2 – عبد الحليم بن سماية ، ولد في مدينة الجزائر في 15 جويلية 1866 ، إشتغل بالتعليم وإشتهر بالعديد من المقالات الصحفية : أنظر بشير بلاح ، مرجع نفسه ، ص343.

3 – عبد القادر المجاوي : ولد في تلمسان عام 1848 وتوفي بقسنطينة 1914 كان أستاذ اللغة العربية والشريعة الإسلامية تمتع بشعبية وإحترام لدى الجزائريين أنظر إبراهيم سياسي : مقاربات في تاريخ الجزائر 1830– 1962 ، دار الهوامة للطباعة والنشر ، 2007 ، ص235.

المبحث الثاني : الأوضاع الإقتصادية

في بداية القرن العشرين عرف النشاط الصناعي فى الجزائر بداية محتشمة حيث نلاحظ في سنة 1901 وجود 11.887 ورشة عمل للأروبين و المسلمين ضمن المؤسسات الصناعية في معاصر الزيت ومطاحن[1] كما اشتهر القطر الجزائري منذ القدم بالصناعة اليدوية التي تستعمل للإستهلاك المحلي وللتصدير ، مثل ذلك الزرابي التي تصنعها نساء الجنوب في غرداية والوادي وجبل عمور ، والأغواط وبني ميزاب ، ومنطقة تلمسان وحياكة الألبسة الصوفية الخارجية والأنسجة الحربية والأدوات المنزلية كالخزف والفخار والنحاس والجلد والمجوهرات على أنواعها ، والسجاد والبسط ، والخيام وإلى جانب هذه الصناعات اليدوية محدودة الإنتاج أحدثت معامل للصناعات المصرية يزيد إنتاجها سنة فأخرى و بإحداثها زادت الثورة الاقتصادية وفتحت أبواب تشغيل عدة ألاف من العمال المسلمين والأوربيين ومن أهم هذه الصناعات : الصناعة الفولاذية والميكانيكية والكهربائية ، صناعة المواد الغذائية ، صناعة الأنسجة.[2]

---

1 – شارل روبير أجرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871– 1919 ، ج2 ، دار الكتاب ، الجزائر 2007 ، ص390.

2 – أحمد مهساس ، المنطق الإستعماري والمقاومة ، دار المعرفة ، باب الوادي ، الجزائر ، 2007 ص114–115.

كما عملت السلطات الفرنسية بضرورة حجز الأراضي الشاسعة و توطين المهاجرين الأوربيين في الجزائر ، كما توالت العديد من الأزمات الإقتصادية على الجزائر[1] ، انتشار الأوبئة و الأمراض و القوانين الظالمة التي سنها الإستعمار الفرنسي لخدمة مصالحه الخاصة.[2]

أما فيما يتعلق بملكية الأراضي إرتفع عدد الملكيات الفرنسية في الجزائر بشكل كبير و ملحوض و تلك الملكيات كانت تستخدم فيها آلات بنسبة 18 % و إزدادت مساحته في عام 1930 لتصل إلى 30 % و ذلك على حساب الملكيات الأوروبية المتوسطة و الصغيرة و ملكيات الأهالي ، و هذا ما دفع المستوطنين إلى الإنتقال من الأرياف إلى المدن للإستقرار بها حتى وصل عددهم سنة 1931 إلى 77200 نسمة[3]

كما اهتم هؤلاء أيضا بزراعة الخضر و الحمضيات التي إرتفع إنتاجها قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى 100 ألف طن حيث قدر دخلهم الفردي بـ 93 مليار فرنك. [4]

1- صالح فركوس : الملخص في تاريخ الجزائر 1830 – 1900 م ، ج1 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،1992، ص107.

2 – عز الدين معزة : فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الإستقلال 1889 – 1985 مذكرة ماجيستر ، كلية العلوم السياسية و الإجتماعية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، قسم التاريخ 2005 ص 10.

3 – يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1854، مرجع سابق ص 48 – 49.

4 – يحي بوعزيز ، المرجع نفسه ، ص49.

أما محصول الزيتون فنجد زراعته منتشرة و بصورة كبيرة خاصة في منطقة القبائل و لكن إنتاج مادة الزيت انخفض إلى 160 ألف هكتو لتر سنة 1939 بعد ما كان يقدر بـ 250 ألف هكتو لتر عام 1920 و ذلك راجع إلى نقص الأراضي المملوكة لدى الأهالي. [1]

حيث تعتبر الزراعة هي نشاط السائد في منطقة الجزائر بمختلف فروعها ، من زراعة الحبوب و الأشجار المثمرة ، و تربية المواشي متبعة في ذلك الطرق التقليدية و أدواتها البسيطة التي تتمثل في المحراث[2] المزود بالسكة المصنوعة من الحديد المحلي الذي تجره الحيوانات مثل الحمار والثور ، و كان المنجل هو الأداة الوحيدة في حصاد الحبوب ، أما الأراضي الزراعية المروية فهي قليلة جدا ، و الفلاحون لا يزرعون إلا جزاء من أراضيهم و الباقي تترك بورا، غير أن السلطات الفرنسية عمدت على هدم هذه الأسس و عمد المستوطنون إلى إدخال بعض الزراعات التي لم تكن موجودة في الجزائر مثل زراعة الكروم خاصة بعدما تعرضت كرومها لمرض فيلوكسيريا 1880 حيث شجعت الإدارة الفرنسية الموستوطنين إلى زراعة بعض المنتوجات التي لم يكن الفلاح الجزائري يزرعها خاصة في المناطق الساحلية الخصبة معتمدة على زراعة الكروم و ذلك لتغطية إنتاج حاجياتها من

1 – سعد زغلول فؤاد ، الجزائر في معركة التحرير ، ط 1 ، دار الكتاب الشرقية تونس، 1984 ص 63.

2 – ينظر في قائمة الملاحق ، الملحق 1.

الخمور ، ففي الثلث الأول بلغت المساحة التي تغطيها الكروم 400 ألف هكتار من الأراضي الخصبة و أهملت زراعة الحبوب التي تمثل الغذاء الأساسي للجزائريين[1]

و يمكن القول هنا أن النشاط الفلاحي و الزراعي شهد تقهقر كبير و تراجعا حيث لم يعرف نمو في الإنتاج ، فقد كان إنتاجهم للحبوب عامي 1901 إلى 1910 يقدر بـ 19 مليون قنطار ثم تراجع إلى 16 مليون قنطار عاميي 1921 و 1930 و نفس الشيء يقال عن الماشية حيث قدرت قبل عام 1910 بـ 9 ملايين رأس ثم تراجعت إلى أن وصلت إلى 5 ملايين رأس سنة 1914 [2]

و لا يخفى أن فرنسا حاولت ماليا لكسب الشعب الجزائري للإنضمام إلى صفها في مجابهة الحرب العالمية الأولى و ذلك من خلال إصدارها مراسيم إغرائية، نذكر منها 13 جانفي 1914 الذي ينص على رفع عدد المستشارين العاملين في البلديات من ¼ إلى 3/1 و كذلك السماح للشباب الجزائري الذين قبلوا العمل في الجيش الفرنسي أن يصوتوا في الإنتخابات المحلية[3] فالحرب العالمية الأولى كان لها سلبيات على الشعب الجزائري من خلال سقوط ضحايا و جرحى ، لكن رغم ذلك نسجل لها إيجابيات على بعض الجزائريين

1 – كارل برو كلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، تر: نية أمين فارس و منير البعلبكي ، ط5 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ،1968 ص 629.

2 – شارل أربير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، تر: عيسى عصفورة ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1982 ، ص 124 ، ص 127.

3 – عبد الرحمان إبراهيم بن العقون : الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصرة : الفترة الأولى (1920 – 1936) ،ج1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 ، ص73.

الذين اكتسبوا خلالها خبرة و تمرس – عسكري و سياسي – و ظهر ذلك جليا في بداية الحركة السياسية

و قد ظهر مطلع القرن العشرين مجموعة من الإتجاهات الوطنية التي مثلت الجزائريين ، قسمها أبو قاسم سعد الله إلى ستة اتجاهات هي :

- الاتجاه المحافظ : و يمثله مجموعة من الملاك الجزائريين.
- الاتجاه المعتدل : و يمثله مجموعة من النخبة المثقفة ثقافة فرنسية .
- الاتجاه الليبرالي : و كان يظم القسم الباقي من النخبة.
- الاتجاه العربي الإسلامي : ممثلا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
- الاشتراكيون و الشيوعيون : و قد بدأت أفكار هؤلاء تظهر من خلال الحزبين الإشتراكي و الشيوعي الفرنسيين.[1]

و رغم محاولات الاستعمار تلك المتمثلة في القضاء على الجانب الصناعي و الفلاحي في الجزائر ، إلا أننا نسجل بعض أحزاب الحركة الوطنية هذا المجال ، خاصة حزب الشعب الجزائري الذي دافع عن الصناع و صغار الفلاحين و أصحاب الحرف الحرة بل أكثر من ذلك وضع مخطط حدد فيه مجموعة من الإجراءات لنهوض بالميدان الإقتصادي تمثلت فيما يلي :

- تخفيض الضرائب.

1 أبو قاسم سعد الله : أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر ،المرجع السابق، ص 228 – 229.

- تأميم المصانع الأساسية.
- فرض ضريبة تقاعدية مع إرتفاع الدخل.
- العمل على تخفيض نسبة البطالة بتشجيع العمال في المصانع[1]
- العمل على إلغاء قانون الاستيلاء على الأراضي و حث المواطنين على خدمة الأراضي و ذلك بسجيل و توفير وسائل استغلالها
- تأسيس نظام جمركي يحمي المصانع المنافسة
- منع الربا و ذلك بتقديم قروض للفلاحين و التجار[2]

و رغم جهود الجزائريين للنهوض في المجال الإقتصادي إلا أنه ضل يعاني تراجعا و ركودا ملحوظ و ذلك كله بسبب السياسة الإستعمارية المطبقة.

فما يمكن قوله عن الوضع الإقتصادي بالنسبة للجزائريين هو الآخر بمنأى عن الأزمات و الأوضاع المتردية ، وذلك نتيجة السياسة الإستعمارية القائمة على استغلال الإمكانيات الإقتصادية للجزائر ، ففي المجال الفلاحي قام المستعمر بتجريد الأهالي من أراضيهم بدعوى أن ملكيتها غير معروفة أو فرضت غرامات مالية مرتفعة على أصحابها و في حالة العجز عن الدفع تصادر، حيث أنه إلى غاية عام 1920 إستولت الإدارة

1 – محمد الطيب العلوي : مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى نوفمبر 1954 ، ط1 ، دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر ، 1985، ص 182.

2 – محفوظ قداش ، الجزائر لجزائريين تاريخ الجزائر (1830 – 1954) تر: محمد المعراجي منشورات ANEP ، الجزائر ، 1987.

الإستعمارية على أكثر من 897 ألف هكتار من الأراضي[1]، و قامت بمنحها إلى المستوطنين الأوربيين الذين قاموا بتحولها إلى أراضي الكروم حيث تضاعف الإنتاج السنوي للخمور بـ 82مليون عام 1920 و 318 ألف هيكتولتر سنة 1935 حيث كانت تصدر أربعة أخماسها إلى الخارج.[2]

إضافة إلى زراعة الكروم كانت هنالك مواد صناعية أخرى كالتبغ و الحلفاء التي تشغل 170 ألف هكتار ، يستغل المستوطنون 09 أعشارها و كل ذلك على حساب زراعة الحبوب التي كانت تزرع في أراضي ضيقة موجودة بالجبال الهضاب و الصحراء هذا يؤدي بضرورة إلى تراجع إنتاجها.[3]

1 – محمد العربي ولد خليفة : الإحتلال الإستطاني إنجاز و تصميم منشورات ثالة ، الجزائر، 2005 ص 68 .

2 – يحي بوعزيز : سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1954) ، مرجع سابق ، ص 48.

3 – رابح تركي : التعليم القومي و الشخصية الجزائر (1931 – 1956) ، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1981 ، ص84 –85.

المبحث الثالث : الأوضاع الإجتماعية

في نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918 كان المجتمع الجزائري يعاني من الأمرين و ذلك راجع لسياسة المستعمر القائمة على إستغلال خيرات و موارد الجزائر[1] حيث إتبعوا أسلوب الإبادة و التعذيب و التجويع بعد تجريد أغلبية الأهالي من أراضيهم و يقول "فيليب ميناي" في تقرير يصف حالة المجتمع الجزائري آنذلك " إن الظاهرة الثابتة بين الأهالي هي البؤس فهناك طوابير للمتسولين و البيوت القصديرية و الأكواخ و مناظر العديد من الناس و هم يهيمون على وجوههم بدون هدف يمشون حفاة في الوحل و الغبار".[2]

كل هذا و أكثر أدى بضرورة ظهور الأوبئة حيث لقى أكثر من 820000 جزائري حتفهم إضافة إلى ضحايا الحرب فبناءا على ما نقله فيكتور بسليمان عن مجلة الأهالي الصادرة عام 1938 أن عدد القتلى و مفقودي الحرب العالمية الأولى من الجزائريين قد بلغ أكثر من 161377 بالإضافة إلى 72035 جريح.[3]

1 – ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة مابين الحربين 1918–1939 ، نشأة المعارف الإسكندرية ، مصر، 2001 ، ص 78–79.

2 – محمد العربي ولد خليفة : الإحتلال الإستيطاني، المرجع السابق ، ص 60 – 61.

3 – المرجع نفسه ، ص 63.

و نسجل هنا كذلك ما إعترف به أحد نواب الجمعية الوطنية الفرنسية بقوله " لقد حرقنا الكثير من القرى بلا داع و لا مبرر ، نحن على علم بأن أبناءها لا يزالون في الخطوط الأمامية لجبهات الحرب "[1]

و هكذا نجد الوضع الإجتماعي للجزائريين يتجسد بوضوح حيث أن أكثر من 90 % عاطلين عن العمل مكدسين في أحياء قصديرية و أكواخ مبنية من الطين و أغصان الأشجار ، أطفالهم حفاة الأقدام الأبواب هي الأخرى عبارة عن قطع قماش غير معبدة؟

في مطلع القرن 20 كان المجتمع الجزائري ينقسم إلى قسمين :

الحضر: كان عددهم قليلا و يمثلون سوى 6.62 % من مجموع الجزائريين تزيد قليلا و تقل في بعض المدن و هذه التسمية قليلة لسكان يقتربون من 5 ملايين نسمة و النسمة الكبيرة تتمثل في سكان الريف اللذين ينقسمون بدورهم إلى قسمين هما :

أ- **المستقرون**: كانوا في الأصل رحل ثم إستقروا و إختلط بنظامهم الفلاحي المرتبط بزراعة الحبوب و تربية الماشية.

ب- **البدو الرحل و أنصناف الرحل**: يعتمد نشاطهم الفلاحي على تربية الأغنام و الماعز و الجمال.

1 - عبد الرحمان بن العقون الكفاح السياسي ، ج1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، 1984 ص47.

و يمثل الجدول التالي سكان الجزائر [1]

السنة	فرنسيون أصليون ومتجنسون	يهود	رعايا فرنسيون	تونسيون و مغاربة	أجانب آخرون	سكان تم إحصاءهم على حدة إضافية
1911	492660	70271	474276	23490	192872	71259
1921	928642	73967	4896756	29045	192146	89719

المجموع 1911 : 5563828 نسمة.

المجموع 1921 : 5884275 نسمة.

بلغ عدد سكان المسلمين حسب إحصاءيات 1921 حوالي 4923 نسمة بزيادة مقدرة بـ 182660 نسمة على ما كانت عليه حسب إحصائيات سنة 1911.[2]

هذه السياسة القمعية و القوانين الإقتصادية للجزائر التي سنتها الإدارة الفرنسية ألحقت تدهور شامل على مستوى المعيشة فإنتشرت المجاعة ، و إزدادت حركة الهجرة هروبا من الأوضاع المزرية إلى المغرب الأقصى ، تونس ، الشرق الأدنى و فرنسا.[3]

---

1 – عز الدين فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستغلال 1899 – 1985، مذكرة نيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث.

2 – محفزظ قداش : تاريخ الحركة الوطنية 1919 – 1939 ، تر: محمد بن ، دار الأمة الجزائرية ، ب ب ، ص 21.

3 – عبد الرشيد زرقة : جهاد إبن باديس ضد الإستعمار الفرنسي في الجزائر ، ط 1 ،دار الشهاب لبنان، 1999 م ، ص 43-44.

حيث أثقل كاهل الجزائريين بالضرائب ، ففي سنة 1870 م دفع الجزائريين 2 مليون فرنك من إجمالي الضرائب[1] ناهيك عن كبحها لحريات الشعب الجزائري بما في ذلك السفر إلى بلاد الإسلامية بموجب المرسوم الذي أصدرته 26 أوت 1881 الذي يقضي بالحصول على رخصة للقيام بذلك.[2]

و قامت بتأسيس الحالة المدنية للأهالي و منح الأشخاص ألقابا ، و كنايات عائلية بموجب قانون 1882 م[3] و هي مدرجة في الملحق رقم ف02

1 – كمال كاتب : أوربيون أهالي و يهود بالجزائر (1830 – 1962) تمثيل و حقائق السكان ، تر : رمضان زايدي، دار المعرفة ، الجزائر 2012م ، ص 150 – 151.

2 – وزارة المجاهدين : عبد الحميد بن بادس مفكر الإصلاح زعيم القومية الجزائرية (1307 هـ – 1889) (1358 هـ – 1940 م) ، عالم الأفكار ، الجزائر ، 2013 ، ص 120 .

3 – كمال كاتب : أوربيون أهالي و يهود بالجزائر (1830 – 1962) تمثيل و حقائق السكان، مرجع سابق ، ص 160.

المبحث الرابع : الأوضاع الثقافية

عملت الإدارة الإستعمارية على تجهيل الأهالي فهدمت معظم المدارس و أغلقت الكثير ، منها وراقبت الباقي و قاومت إلتحاق الأطفال الجزائري بمؤسسات التعليم الفرنسية و في عام 1870 كان هناك 36 مدرسة إبتدائية عربية فرنسية و 1300 تلميذا ، و معهدان عربيان فرنسيان ، و ثلاث مدرس دينية إسلامية و عملت الجمهورية الثالثة حاول "فيري" أن يؤسس 15 مدرسة وزارية تمول باريس ثلاثة أرباعها ، و في عام 1883 طبق التشريع المدرسي الفرنسي الجديد في الجزائر ، فاستاء المستوطنون ، و شيوخ البلديات من ذلك و أعلنوا رفضهم لبناء مدارس لما سموه جماهير الصعاليك من الأهالي ، و إحتجو بإرتفاع التكاليف ، و يسعى المتعلمين بعد ذلك لتحقيق الجزائر العربية.

في عام 1890 لم يكن يرتاد المدارس الإبتدائية من أبناء الأهالي سوى 1.9 % من مجموع الأطفال الذين هم في سن الدراسة و هذه النسبة لا تمثل سوى عشرة آلاف طفل[1]

سعى الإستعمار الفرنسي بكل طاقاته لطمس مقومات الشعب الجزائري القومية و الحضارية و على رأسها العقيدة الإسلامية و اللغة العربية و الفكر و الثقافة.[2]

و في عام 1841 صدر قرار آخر يحرم على المحاكم الإسلامية النظر في القضايا والجنح و الجنايات و يصدر نفوذ القضاة المسلمين في الدعاوي الشخصية المتعلقة بالإرث

---

1 – يحيى بوعزيز :سياسة التسلط الإستعماري ، مرجع سابق ، ص 43.

2 – عبد القادر حلوش : سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر ، 2007 ، ص 68

الطلاق و بعد ذلك منعوا من حق النظر في شؤون الملكية و العقارات خاصة بعد صدور قانون 10 سبتمبر 1886 .[1]

وأسقطت السلطات الفرنسية صدور قانون 27 سبتمبر 1907 الذي يقضي بفصل الدين عن الدولة الجزائرية أسوة بقانون 27 سبتمبر 1905 الذي فصل بموجبه الدين.

لا نخطئ إذا قلنا أن الجزائر بدأت تتحرر من رقبة الأمية الآفة الخطيرة عدوة التقدم و التمدن ، و إن بتحيررها هذا المتواصل دون رجعة سيقضي حتما على الجهل و الأمية و الخرفات ، فنسبة الأمية في الجزائر كانت حتى مطلع القرن الماضي ، مرتفعة جدا حيث لم يكن التعليم معمما كما هو اليوم ، و هذا ليس في الجزائر فحسب بل سائر الشمال الإفريقي.

و مع العلم أن الأمية في العهود الغابرة و حتى مطلع سنة 1918 مستحكمة متغلغلة في القارة الإفريقية و الشرق الأوسط ، و الهند ، و الشرق الأقصى ، و كانت نسبة المتعلمين عندئذ في الشمال الإفريقي نحو واحد بالمائة.

إذ اليوم قارنا وضع التعليم في الجزائر ببعض بلدان الشرق الأوسط و الهند و الباكستان يتبين أن نسبة المتعلمين في الجزائر ، تفوق العراق و الأفغان و الهند و الباكستان و اليمن و المملكة العربية السعودية ، ففي هذه البلاد لا تتعدى نسبة المتعلمين في المدن

1 – يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، المرجع السابق ص 40.

40 بالمائة ، و في الأرياف (القرى) 3. 5 بالمائة ، بينما في الجزائر 12 بالمائة في الأرياف و 60 إلى 80 بالمائة في المدن.[1]

أقسام التعليم العمومي في الجزائر و هو إجباري و مقسم إلى خمسة أقسام هي:

أولا التعليم الإبتدائي: لا تخلو قرية صغيرة من مدرسة واحدة و البلدة أو المدينة لا تخلو من عدة مدارس يتلقى فيها التلاميذ العلوم حتى درجة الشهادة الإبتدائية (السرتفيكا) ، و في هذه المدارس تقبل سائر أبناء الطبقات من أروبيين و مسلمين و إلى جانب هذه توحد في المناطق المأهولة بالسكان المسلمين ، عدة مدارس إبتدائية تسمى (المدارس الفرنسية العربية).[2]

ثانيا التعليم الإعدادي: يؤهل الطالب للشهادة الإعدادية (البروفية) وله مجموعة من المدارس في سائر القطر الجزائري.

ثالثا التعليم الثانوي: خصصت له عدة معاهد تؤهل طلابها المسلين و الأوروبيين للبكالوريا و في إمتحان البكالوريا للطلاب إذ يختار اللغة العربية الفصحى و لغة الدارجة (الشعبية) لغة الثانية .

1- الدكتور الشريفي : الجزائر في القرن العشرين ، ط1 ، دائرة المعارف الدولية ، القاهرة – تونس ص 60.

2 – المرجع نفسه ص 60 ، 61.

رابعا التعليم العالي : أسست له الحكومة جامعة كبرى تحتل مكانة هامة في الجامعات العالمية وفيها توجد الكليات التالية : كلية الحقوق ، و الطب و الصيدلية ، والآداب و العلوم و معهد الدراسات الإسلامية العليا للتخصص في علوم الفقه و التشريع ومهنة التعليم .

خامسا: التعليم الفني: تشمل برامجه التعليم الزراعي و التعليم الصناعي و التعليم التجاري و لكل من هذه الأقسام عدة مدارس موزعة في الجزائر ووهران و تلمسان ، و قسنطينة.[1]

عن الدولة في فرنسا فأخذت تشجع نشر المسيحية و تخصص لها ثلاث أرباع ما خصصته لشؤون الدين الإسلامي مع أن عدد المسلمين أكثر من عشر مرات من عدد أتباع الأديان الأخرى.[2]

إن التركيز الذي خصصته الإدارة الفرنسية على المؤسسات الدينية من طرف إدارة الإحتلال كان يهدف إلى ضرب ركيزة المجتمع الجزائري و هي الدين الإسلامي خاصة و أن هذه الإدارة أدركت أن دور المؤسسات الدينية هو الحفاظ على مقومات المجتمع الجزائري و بالتالي القضاء عليها يعني القضاء على معالم كثيرة في هذا المجتمع ، و لقد حاربت إدارة الإحتلال الفرنسية الثقافة العربية في الجزائر قصد احتلال الثقافة الفرنسية محلها و هذا يعني القضاء على اللغة العربية و فرض اللغة الفرنسية مكانها و لتحقيق هذا الغرض سارعت إلى

1 – الدكتور الشريقي : الجزائر في القرن العشرين، مرجع سابق، ص 62.

2– عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، مرجع سابق، ص 195.

إصدار العيد من التعليمات و المراسيم و القوانين بهدف القضاء على اللغة العربية و تغيير الوضع الثقافي الأصلي بوضع ثقافي دخيل على المجتمع الجزائري.[1]

لقد حارب الإستعمار التعليم العربي الذي كان يرى فيه القوة الفرنسية التي كانت تقاوم عمله الرامي إلى قمع شخصيته ففي سنة 1890 سن التدريس في الطور الإبتدائي 1.73 % من عدد الأطفال الجزائريين الذين بلغوا سن المدرس 49000 من بين 850.000 أي 5.7 % منهم كانوا يرتادون على المدارس.[2]

و لا يمكن أن نذكر معاناة الطلاب الجزائريون من خلال عدم المساواة بينهم و الأوربيين من ناحية المصروفات المخصصة لميزانية التعليم.[3]

الجدول التالي يوضح ذلك خلال الفترة من سنة1885 – 1914

السنة	المصروفات بالفرنك	
	خاصة بالأوروبيين	خاصة بالمسلمين
1885	1.906.000	94.000
1905	5.560.000	1389.000
1906	8.189.000	1385.000
1914	10.504.000	2.627.000

1- عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، مرجع سابق، ص 195.

2- أحمد مهساس : المنطق الإستعماري والمقاومة ،مرجع سابق ،ص 50.

3 – بشير بلاج : تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1919 ،مرجع سابق ،ص 273.

و كما ذكر سابقا فإن الجدول يؤكد لنا عدم المساواة بين الجزائريين و الأوروبيين من ناحية الجغرافية الخاصة بالتعليم[1] فإن الأوضاع المزرية هذه لم تدم فمع مطلع القرن العشرين شهدت الجزائر نقطة ثقافية من خلال مجموعة من العوامل من بينها عودة الطلبة الجزائريين الذين درسوا بالأزهر و الزيتونة بعدما تأثروا هناك بفكرة الإصلاح و الجامعة الإسلامية فقاموا ببناء المدارس و إصدار الصحف و تصحيح العقائد و الأفكار و إحياء النفوس الميته ، ظهور كتلة من العلماء على رأسهم عبد القادر المجاوي و عبد الحليم بن سماية.

كما شهدت هذه الفترة بروز العديد من النوادي و الجمعيات الثقافية و الإجتماعية التي لعبت دور كبير في بلورت الوعي الثقافي.[2]

1 – بشير بلاح : تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1919 مرجع سابق ص 273.

2 – عبد الوهاب بن خليف : تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال ، دار طليطلية ، الجزائر 2009 ، ص105.

الفصل الثاني: المشاريع الإصلاحية منذ 1919 إلى غاية 1936

المبحث الأول :المشروع الإصلاحي سنة 1919

المبحث الثاني : مواقف وردود الفعل اتجاه المشروع الإصلاحي 1919

المبحث الثالث : مشروع بلوم فيوليت 1936

المحث الرابع : مواقف و ردود الفعل إتجاه مشروع بلوم فيوليت

المبحث الأول :المشروع الإصلاحي سنة 1919

1-1/ ظروف صدور القانون:

أجبرت سلطات الإحتلال الفرنسي عشرات الألاف من المسلمين الجزائرين في الحرب العالمية الأولى بموجب قانون التجنيد[1] الذي فرضته عام 1912م[2] فقتل منهم الألاف.

كما ظن الجزائريون أن الحكومة الفرنسية ستفي بوعودها التي قطعتها على نفسها للجزائر[3] ، حيث كانت هذه الحرب فرصة سامحة للمجندين الجزائريين للإلتقاء مع أبناء فرنسا المقيمين ، حيث كانوا يعملون معهم جنبا إلى جنب في مصانع الذخيرة والمعامل الحربية ، وهذا ما جعل الجزائريين يدركون أن الفرنسين في أوروبا أقل وحشية من الأوربين المقيمين بالجزائر ، وعندما انتهت عواصف الحرب عاد الجزائريون إلى بلدهم حاملين معهم آمال كبيرة فانتظروا طويلا ، فبدأت الأصوات تنادي بإنصافهم ومجازاتهم عما بذلوه في الحرب.[4]

كما تشكل وفد من الضباط الجزائريين الذين شاركوا في الحرب وعلى رأسهم الملازم الأول "الأمير خالد" ذهبوا إلى باريس وقدموا عريضة موجهة إلى الرئيس الأمريكي "ويلسن"

---

1 – ينظر الملحق رقم : 02.

2 – عقيلة ضيف الله ، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر "1954-1962" ، أطروحة دكتوراه ، إشراف عمار بوحوش ، معهد العلوم السياسية والإدارية ، الجزائر ، 1995 ، ص30.

3 – عقيلة ضيف الله ، المرجع نفسه، ص30.

4 – عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 ، مرجع سابق ، ص125.

صاحب فكرة تقرير المصير[1] كما طالبوا بتمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره مثل بقية شعوب العالم، إلا أن الرئيس الأمريكي تجاهل مطالبهم ، لأنه كان غارقا في محاولة إقناع أوربا بقبول مبادئه ، وهذا ما أدى إلى خيبة أمل كبيرة لدى "الأمير خالد" ورفاقه ، ومع ذلك لم يؤثر على إرادته في الكفاح السلمي من أجل تمكين المسلمين الجزائريين من حقوقهم ، كما ذهب الأمير ليطالب هو الأخر بإستقلال الجزائر.[2]

وما زاد خوف المستوطنين الأوربيين والأوساط الإستعمارية الموالية لهم هو ظهور حملة في باريس يتزعمها كل من بوانكاريه ، وجورج لاك Poin kare et George lak تطالب بضرورة إلغاء قانون الأهالي ونظام البلديات المختلطة وكذلك قضية الإدماج ومكافأة الجزائريين لما قدموه من خدمات كبيرة أثناء الحرب.[3]

بالإضافة إلى هذا هناك أسباب أخرى لصدور القانون كالإضطرابات العنيفة المتمثلة في ثورة بني شقران 1914 ، ثورة الأوراس 1916 بالشرق الجزائري ، إضافة إلى التطورات الفكرية والسياسية التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى سواء في الداخل أو في الخارج.[4]

---

1 – يحيى بوعزيز ، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية "1830– 1954" ، مرجع سابق، ص84.

2 – أبو القاسم سعد الله ، أبحاث في تاريخ الجزائر ، مرجع سابق ، ص52.

3 – شارل أندريه جوليان ، إفريقيا الشمالية تسير ، تر : المنجي سليم وأخرون ، الدار التونسية للنشر والتوزيع ، 1976 ، ص20.

4 – عبد الرحمن بن إبراهيم العقون ، الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصرة 1920–1936، مرجع سابق ، ص81.

وبعد مشاورات طويلة بين الحكومة الفرنسية يوم 06 فيفري 1919 باتخاذ قرارات سياسية لترويع الجزائريين وظنت أنها قادرة على ضبط المسألة الجزائرية .

هذا القانون عرف بقانون شارل جونار Cherle Jounert فلأول مرة منذ قانون الجنسية البيناتوس كونسيلت في 1865 ، لأن هناك مشروع يناقش ويحدد وضع الجزائريين بالنسبة إلى الجنسية الفرنسية ، وحق التصويت ، وكما يرجع بعض المؤرخين أمثال أجرون Ageron وجوليان Julien أسباب صدور هذا القانون إلى وفاء فرنسا بوعود ساستها الجزائريين أمثال "بوانكاريه Poincaré" وجورج لاك اللذين كان يلحان على ضرورة مكافأة الجزائريين على ما قدموه من خدمات كبيرة إبان الحرب.[1]

1 – عبد الرحمن بن إبراهيم العقون ، الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصرة 1920-1936، مرجع سابق ، ص82.

1-2/ أسباب الإصلاحات :

إهتمام الفرنسيين بالإصلاح في الجزائر قد إزداد سنة بعد أخرى فكلما تضاعف ضغط الوطنين الجزائريين تحركت فرنسا نحو الإصلاح حيث كان هناك بعض الليبراليين والإنسانين والعاطفين على الجزائريين من الفرنسيين الذين كانوا يلحون من أجل الإصلاح في الجزائر بداية من سنوات 1900-1914 وقد أنذر بعضهم بأنه إذا لم تقم فرنسا بالإصلاحات فإن العنصر المقهور قد ينشد الحكم الذاتي السياسي[1] ، وقد بدأت فرنسا إتباع سياسة تحمل بذور الإصلاح قبل الحرب العالمية الأولى ولذلك أعلنت إحدى الصحف الفرنسية شعار "لكي تحكم الوطنيين بعدالة يجب أن تتودد إليهم."[2]

وفي سنوات 1914-1918[3] كان هناك اتجاه واقعي في فرنسا قاد إلى محاولات الإصلاح في الجزائر وإيمانا بوعودهم غير المحققة قبل الحرب وتفطنا منهم لإزدياد الحالة سوءا في الجزائر خلال الحرب كان بعض الزعماء الفرنسيين يخشون خطر الإنفجار في أي وقت ولذلك قاموا بعدة خطوات لإيجاد حل لمشاكل الجزائريين.[4] وبما في ذلك وجبت فرنسا أن تقوم بإجراء ما فأصدرت قانون 1914 الذي ينص بزيادة عضوية الجزائريين في مجالس البلديات على أن لا تتجاوز الزيادة ثلث كامل الأعضاء ، وذلك على أن يحقق المصوت

---

1 - أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930 ، ج3 ،مرجع سابق ، ص259.

2 - ناهد دسوقي إبراهيم : دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الجزائرية في فترة ما بين الحربيين 1918-1939 ، مرجع سابق ، ص21.

3 - أبو القاسم سعد الله ، نفس المرجع ، ص260.

4 - أبو القاسم سعد الله ، نفس المرجع ، ص260.

شروط خاصة حددها القانون وفي نفس العام أيضا أصدرت فرنسا قرار عدلت به بعض مظاهر قانون الأهالي ومن الثابت أن فرنسا بدأت تهتم بالإصلاح الحقيقي منذ تلك الفترة.[1]

ويتضح ذلك من قول رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الفرنسي "يجب القيام بسياسة أهلية حرة تعتمد على الثقة المتبادلة وتكون واضحة جلية تلك هي السياسة الوحيدة التي تطابق غايات السياسة الفرنسية.[2] "

بعد ثورة لأوراس في خريف 1916 بعثت السلطات الفرنسية بلجنة تحقيق إلى الجزائر وقد حاولت هذه اللجنة التي كانت تظم عددا من النواب الفرنسيين أن تضع حدا لعمليات التنظيف العسكرية ولكن اللجنة المذكورة قد أوضحت في تقريرها أنه يجب إدخال الإصلاحات عاجلة وتشمل[3] :

- دمج الجزائريين في فرنسا ماليا
- إلغاء المحاكم الرادعة
- إعادة العمل بنظام الجماعة في القرى

1 – ناهد دسوقي إبراهيم ، نفس المرجع ، ص24.

2 – ناهد دسوقي إبراهيم ، نفس المرجع ، ص25.

3 – ناهد دسوقي إبراهيم ، نفس المرجع ، ص26.

انتخاب بدل تعين الممثلين الجزائريين ومشاركتهم في انتخاب المجالس البلدية وبعد أن أصبح الوضع خطير للغاية اضطر رئيس الوزراء الفرنسي إلى إبلاغ "جورج كليمنصو"[1] بموافقته على أرائه السابقة وأوضح له أنه قد حان الوقت لإفساح المجال للجزائريين لكي يتمتعوا بمزيد من الحقوق المدنية وظن الجزائريون ذلك حقيقة فانفسخ أمامهم بريق من الأمل وخاضوا الحرب ببسالة إلى جانب الشعب الفرنسي حتى حقق الانتصار وفي 30 ديسمبر 1918 عين "شارل جونار" حاكما عاما على الجزائريين من جديد وفي نفس التاريخ أعلن "جورج كليمنصو" أن وزارته قد قررت أن تضع موضوع التنفيذ بدون تأخير[2] ومن بين أسباب أخرى نجاح ثورة البلشفية 1917 وانتصار الحركات القومية في أوربا وازدياد الوعي العالمي بين العمال الجزائريين خصوصا في فرنسا وتأثر المهاجرين الجزائريين بذلك.[3]

وعد الشرف الذين كان قد أعطى للجزائريين و خلال 1918 قدمت الحكومة الفرنسية إلى المجلس الوطني مشروعا بخصوص الإصلاحات في الجزائر في أول ماي ، صاغ النائب "ماري سموني" هذا المشروع في شكل قانون يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية

1- جورج كليمنصو : رجل سياسي فرنسي – الملقب بالنمر ، مؤسس الحزب الراديكالي الإشتراكي الفرنسي ، تقلد عدة مناصب في الجزائر، فشل في الإنتخابات الرئاسية الفرنسية لسنة 1920 ، أنظر : عبد الحميد زوزو ، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية ، دار هومة ، 2012 ، ص88.

2 – يحي بوعزيز : سياسة النشاط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 ، مرجع سابق ص78.

3 عبد الحميد زوزو : الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939 ، ط2 المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985، ص57.

للجزائريين وقد كان مشروعه في الواقع مبنيا على اقتراحات "كليمانصو" و"ليغ" و"جونار" التي تقدموا بها سنة 1915.[1]

إن الإصلاحات السياسية الهزيلة التي أقترحها الحاكم العام للجزائر السابق "جونار" على الحكومة الفرنسية قد خلفت إحباطا كبيرا لدى المثقفين الجزائريين وخاصة الشبان الجزائريين الذين كانوا يتطلعون إلى تمثيل سياسي في البرلمان الفرنسي والضغط على الأوربيين في الجزائر من حكومة باريس وقد تزعم حركة النضال من أجل المساواة السياسية والتمثيل السياسي للمسلمين في البرلمان الفرنسي الأمير خالد، الذي ضايق المستوطنين الأوربيين إلى درجة أنهم اعتبروه العدو رقم واحد بالنسبة إليهم، ومنذ عودته على الجزائر من المغرب الأقصى في عام 1906 حيث قضى 18 شهرا هناك خلال الحرب العالمية الأولى وهو يقوم بالمحاولات المستمرة للدفاع عن حقوق المتهمين الجزائريين ومع انه كان يتعاون مع حركة الشباب الجزائريين فإنه قد إبتعد عن هذه الجماعة بعض الشيئ بعد أن أصبح يطالب بعد استقراه في الجزائر العاصمة بالحقوق السياسية لأبناء البلد الأصلين بينما بقيت حركة الشبان الجزائريين تطالب بإعطاء الجنسية للجزائريين والسماح للمثقفيين أن يمثلوا الجزائر في البرلمان الفرنسي[2] ولذلك أعلن الأمير خالد في بداية 1919 بأنه من انصار

1 – أبو القاسم سعد الله : مرجع سابق ، ص27.

2 – عمار بوحوش : التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962 ، مرجع سابق، ص219.

تشكيل وفد جزائري ، ولكن للأسف لم يتمكن الأمير خالد من المشاركة في المؤتمر واكتفى بتقديم عريضة إلى الرئيس الأمريكي ويلسن تطرق فيها إلى حالة الجزائريين.[1]

1-3/ محتوى القانون وبنوده :

جاء قانون فيفري 1919 نتيجة للتنازلات الفرنسية التي بدأت في أوائل القرن العشرين وظهرت تحت ضغط سياسي فرنسي أمثال "بوانكاريه" و"جورج لاك" كما كانت نتيجة لنشاط حازم من قبل "ماريوس موني" وتأثير "جول ستك" في مجلس الشيوخ ، و"كليمانصو" في باريس وجونار في الجزائر فقد كان هؤلاء يرون أنه يجب التعويض على الجزائريين لقاء ما تحملوه في الخدمة العسكرية رأوه عن تضحيات خلال الحرب العالمية الأولى[2] ، وبفضل نضال الحركة الوطنية الجزائرية وتحت ضغوط الشعب الجزائري جاء قانون 1919 بالإصلاحات الآتية ، وقبل ذلك نستعرض مطالب الشبان الجزائريين منذ 1908 ثم نتطرق إلى الإصلاحات التي جاء بها قانون 1919 وأن من أهم مطالب الشبان الجزائريين :

1- المطالبة بإلغاء القوانين الاستثنائية .

2- منح المواطنة الفرنسية للمجندين .

3- المساواة في الضرائب وإعادة توزيع الميزانية .

4- تمثيل نيابي جزائري جاد .

---

1 - إبراهيم سياسي : مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962 ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 ص217.

2 - أحمد الخطيب : حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي ،ج1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ، دت ، ص28

5- تعليم أبناء الأهالي[1] .

أما قانون 1919 فقد نص على ما يلي :

القسم الأول : نص على دخول أهالي الجزائر التي تحمل الجنسية الفرنسية بموجب قانون 14 جويلية 1865.

القسم الثاني : لا يسمح لأي جزائري أن يحصل على حق التصويت في الإنتخابات المحلية إلا إذا توفرت فيه الشروط الأتية :

1- أن لا يقل سن المصوت عن 25 سنة .

2- أن يكون أعزب أو متزوج من إمرأة واحدة .

3- أن لا يكون قد ارتكب مخالفة أو قام بعمل معادي لفرنسا ، الأمر الذي يحرمه من الحقوق السياسية[2]

القسم الثالث : جاء تحت عنوان "النظام السياسي للمسلمين الجزائريين " الذين ليسوا مواطنين فرنسيين ، وشروطه الأساسية على النحو التالي :

1- أن يكون عمره 21 سنة .

2- أن يقيم في بلدته أكثر من سنتين .

3- أن لا يكون قد حكم عليه بعمل ضد فرنسا[3] .

---

1 - جمعي خمري : حركة الشباب الجزائري 1900-1930 ، ص180.

2 - محمد العربي ولد خليفة : الإحلال الاستيطاني للجزائر ، مرجع سابق، ص204.

3 - جمعي خمري ، المرجع نفسه ، ص181.

أما الفصل الثاني لهذا القانون «المادة 12» يتعلق بالقانون السياسي للأهالي المسلمين الجزائريين الذين ليسوا مواطنين فرنسيين[1] .

وكما منح التصويت في الانتخابات المحلية لحوالي 400 ألف مسلم جزائري وقد تم وضع شروط للتصويت منها أن لا يكون أقل من 25 سنة ، وأعزب وإذا كان متزوج يجب أن تكون واحدة فقط ، وأنه لم يسبق له أن ارتكب مخالفة ضد فرنسا وأن يقيم في البلدية عامين متتالين ، كذلك يجب أن يكون خدم في الجيش الفرنسي وأن يكون لديه شهادة حسن السلوك والأدب ، ويعرف القراءة والكتابة بالفرنسية ، كما يجب أن يمتلك عقار ومنحة تقاعد له وسام الشرف فرنسي ، والأولوية لمن كان والده يملك الجنسية الفرنسية وأن يكون لديه شهادة أو دبلوم أعلى، وهذه شروط ما هي إلا عقبات و تعجيزات لمنع الجزائريين من التصويت على المترشحين المسلمين فمثلا شهادة حسن السيرة تمنع للمعاقبين في إطار قانون الأهالي من التصويت كذالك السكن لمدة عامين يمنع لشباب الذي يتنقل من أجل العمل من التصويت وقد أبقى على ما نص عليه قانون 1865 الذي قسم الجزائريين إلى الجزائر من الدرجة الأولى وجزائر من الدرجة الثانية[2] ، ورغم أن قانون فيفري 1919 قام بتوسيع دائرة الناخبين الجزائريين إلا أنهم لم يستطيعوا الحصول على أكثر من ثلث الأعضاء في المجالس المحلية 3/1 .

---

1 – جمعي خمري ، مرجع سابق ، ص182.

2 – عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون : الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة 1920–1936، مرجع سابق، ص 80 ص84.

أما في مجالس النيابات المالية لم يحدث التغير ، أما قاعدة الانتخابات فتقضي بوجود قائمتين واحدة فرنسية وأخرى جزائرية.[1]

- إلغاء القوانين الأهلية الزجرية في الشمال والجنوب وكذالك تم إلغاء قانون الغابات.
- السماح للمثقفين الحصول على جنسية مع الحفاظ على أحوالهم الشخصية الإسلامية.
- إلغاء الضريبة العربية وضع حد لنهب أرضي الجزائريين الخاصة ، وأراضي القبائل المشاعة[2].

ومن الأسباب الأخرى التي أدى الإصلاحات 1919 ودوافعها :

- ضغوط الدعاية الألمانية العثمانية ، ومساندتها لمطالب الجزائريين.[3]
- ثورة الشريف حسين 1916 ، وبلورة أفكار التحرير والاستقلال العربي.[4]
- وقع مبدأ تقرير مصير الشعوب المضطهدة.[5]

1- مازن صلاح حامد مطبقاني: جمعية العلماء المسلمين والجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1349 – 1358هـ /1931- 1939م ، د ط ، دار بني مزغنة ، الجزائر، 2015 م، ص34.

2 – يحي بوعزيز : الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص 1912 – 1948 ط خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2009 ،ص ص 32 33.

3 – أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ،مرجع سابق، ص257 ص272.

4 – أحمد مريوش : الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية ، د ط ، مطبعة هومة ، 2007 ص48.

5 – محمد تقية: "الثورة الجزائرية المصدر الرمز المال " تر:عبد السلام عزيزي ، دار الهضبة للنشر الجزائر، ص 46.

- تعاطف كوكبة من رجال الفكر السياسي الفرنسي المعتدلين من المطالب الجزائرية أمثال "جون جويريس John Juris" الإشتراكي الكبير "البان روزي Ban Rsie"
- بروز مطالب النخبةالجزائرية الداعية إلى رفع الظلم و المساوات في الحقوق و الواجبات والتنديد بمساوئ النظام الإستعماري[1].
- مساهمة الهجرة الجزائرية في نقل ونشر دعاية الجامعة الإسلامية المتعلقة بالتحرر وترقية الدين ونبذ الإستعمار.[2]
- تراجع إهتمام فرنسا بالإصلاح في الجزائر من سنة 1914 م إلى سنة 1918 م بعد نصرها على ألمانيا.[3]

1 – أحمد توفيق المدني: "هذه هي الجزائر"، د ط ، ج1، مكتبية النهضة المصرية القاهرة، 1956م ص161.

2 يحي بوعزيز : سياسة التسلط الإستعماري ، مرجع سابق ، ص99.

3 – أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، مرجع سابق ، ص263.

المبحث الثاني : مواقف وردود الفعل اتجاه المشروع الإصلاحي 1919

1-1/ الأهالي «الجزائريين»

إن إصلاحات 1919 في الحقيقة لم تحل المشكلة الأساسية المتمثلة في التجنيس والمساواة بل بقي الجزائريون رعايا من الدرجة الثانية[1] فقد كان موقفهم من هذه الإصلاحات موقف سلبي لأنهم لم تحقق أمالهم المتمثلة في المساواة بينهم وبين الفرنسيين في الحقوق والواجبات.[2]

وقد إعتبر الأهالي هذه الإصلاحات لا قيمة لها ، أمام المجهودات الجبارة التي بذلوها في الحرب لذلك لم يربحوا بها وقابلوها بالرفض وطالبوا بضرورة منحهم إصلاحات أخرى تكون في مستوى ما قاموا به من تضحيات.[3]

وكما بين فرحات عباس موقفه من هذا القانون الذي إعتبره إصلاحا متواضعا ووجه إليه اللوم لإبقاء الأهالي الجزائريين رعايا فرنسيين كما أعاب عليه أيضا إستمرار القوانين منفصلة بالنسبة للمجموعتين الفرنسية والجزائرية.[4]

وفي هذا الصدد يقول "فرحات عباس" ورغم ضعفه تهافت عليه أقطاب الإستعمار وأساطين سياسته فهدوه من أركانه ، متواطئين مع إدارة الجزائر العليا، ورغم هذا كله فإن هذا

---

1 – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي ، تاريخ الجزائر، ج4 ، ط4 ، دار الثقافة ، بيروت لبان، 1980م ص 473.

2 – يحي بوعزيز ، السياسة الإستعمارية ، المرجع السابق، ص 52.

3 – يحي بوعزيز مرجع نفسه ، ص 86.

4 – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي ، المرجع نفسه، ص 474.

القانون إستطاع أن يبرز للوجود عريضة مطالب ورجالا لم تجد الحكومة عليهم سلطانا ومن حملهم الأمير خالد.[1]

كما لم يرد الجزائريون هذه الإصلاحات فقد كانوا يعتبرون الإجراءات الجديدة عقبات فرنسية أخرى في طريق التحرير، حتى جماعة النخبة الذين يطالبوا بالوطنية والاستقلال ولكن بالتجنيس والإدماج لم يريدوا هذه الإصلاحات لأنها لم تكن في مستوى التضحيات التي بذلوها ولا في مستوى الأمل الذي وضعوه في فرنسا[2]، إذا أن هذه الإصلاحات لم تغير شيء من وضعية الجزائريين الذين ضلوا مجرد رعايا، وضلت مشكلة الجنسية والمساواة كما كانت عليه سابقا.[3]

وفي إطار هذا الحيز المتاح للجزائريين تصدر الأمير خالد النشاط السياسي ذوي التوجه الوطني خلال السنوات التي أتيحت له[4]، ولقد إنقسمت النخبة على نفسها حول قضية الاندماج وقد ظهر الإنقسام في قيادة النخبة أثناء الإنتخابات البلدية في العاصمة سنة 1919 والتي جرت كنتيجة الإصلاحات الجديدة.[5]

---

1 – صالح عباد ، الجزائريين فرنسا والمستوطنين 1830– 1930، ص 196.

2– أبو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ، ص280.

3- Farhat Abbas : La nuit colonial gurre et revolution dalgerie . Edition . ANEP. P90.

4 – جمال قنان : تعليم الأهالي في الجزائر عهد الإستعمار ، مجلد 06 ، منشورات وزارة المجاهدين 2005، ص114.

5– إبراهيم ساسي : قبسات من تاريخ الجزائر ، دار الريحانة ، الجزائر ، 2002 ، ص165.

كما وجدت أفكار الأمير خالد التي تبناها صدى كبير لدى الجماهير و سانده الكثير من المثقفين الجزائريين وسمحت له بالفوز في مدينة الجزائر خلال هذه الانتخابات[1] وقد ألغت الشرطة نتائج الانتخابات البلدية بحجة أن هذه الانتخابات قد إعتمدت على التعصب الإسلامي وجرت بعد ذلك انتخابات في أكتوبر 1920

وعلى الرغم من معارضة الإدارة الفرنسية فقد تم إنتخاب الأمير غالب على تتبع النائب ماليا ثم مستشار عام وثم إنتخبه بأكثرية ساحقة ضد مرشحي الإدارة الفرنسية حيث حصل على 700 صوت مقابل 2500 صوت نالها محي الدين زروق الذي كان أمينا عاما للإتحاد الفرنسي الجزائري منذ سنة 1914 بأكثر من 2505 صوت مقابل 256 صوت أحرزه الدكتور "تازمالي".[2]

1- عمار عمورة : موجز في تاريخ الجزائر ، دار الريحانة ، الجزائر ، 2002 ، ص165.

2 - بسام العسلي : الأمير خالد الهاشمي الجزائري ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان، 2010، ص118.

فقد طالب الأمير خالد في برنامجه الإصلاحي القائم على فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين سنة 1919.[1]

- التمثيل النيابي للجزائريين في فرنسا
- إلغاء القوانين الإستثنائية التي كانت لحكام البلديات المختلطة وخلق جماعة جزائرية .
- التعليم الإجباري باللغة العربية والفرنسية وتعليق القانون العام على سكان الجزائر مثلهم مثل الفرنسي.
- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين.[2]

كما كافح الأمير خالد على ثلاث متساويات مختلفة ومتكاملة ، داخل المؤسسات التمثيلية والمحلية وعلى الجبهة الإعلامية من خلال جريدة الإقدام ومن خلال القيام بإلقاء محاضرات وتنظيم زيارات هادئة[3] وقد شهدت حركة "الأمير خالد" سنة 1922 نشاطا ملحوظا حيث أسس فيها الأمير جمعية الأخوة الجزائرية في 23 جانفي من نفس السنة والتي كانت تهدف إلى:[4]

- إدماج الجزائريين وبدون شرط .

---

1 – إبراهيم سياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830– 1962،مرجع سابق، ص 219.

2 – يوسف مناصرية: الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الجزائريين 1919 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ، 1988، ص 52.

3 – جمال قنان: تعليم الأهالي في الجزائر في عهد الإستعمار، مرجع سابق، ص14.

4 – يوسف مناصرية، نفس المرجع، ص57.

- إلغاء السلطات التأديبية لحكم البلديات المختلطة .
- المساواة أمام القانون.
- تحقيق التمثيل النيابي للجزائريين مع الفرنسيين في الألقاب والترقيات والوظائف.
- حرية الصحافة والجمعيات
- تطبيق فصل الدين عن الدولة لدين الإسلامي .
- الحرية التامة للعمال الجزائريين في الدخول إلى فرنسا.[1]

إن نشاط الأمير خالد السياسي كان قصير المدى وهذا البرنامج الذي وضعه بالرغم من بساطته وإعتداله إلا أنه كان أحدث ضجة في أوساط المعمرين الذين قاموا ضده.[2]

1 – عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: مرجع سابق ، ص96.

2 - Farhat Abbas : opcit. P91.

1-2/ المستوطنون الكولون:

لقد عارض المستوطنون هذه الإصلاحات قبل ميلادها ، وسخروا لمهاجمتها صحافتهم ونوابهم ، وغير ذلك من وسائل الضغط والتهديد ، كما أنهم أنذرو بأن هذا القانون قد يقود إلى حرب أهلية بين الجزائريين والفرنسيين وإعتبروا هذه الإصلاحات إنتصار الجزائريين ومعنى هذا حرمانهم من جميع الإمتيازات[1]

لذلك قاموا بحملات عنيفة ضد قانون التي خولها هذا القانون ، كما شنوا حملة واسعة ضد الأمير خالد.[2]

وقد اتخذت معارضة المستوطنين عدة أشكال كما ذكرنا ، حيث قاموا بضجة كبيرة واستنكار شديد لهذا القانون واجتمعت اتحادية رؤساء البلديات وبعث احتجاج شديد اللهجة ذهبت إلى حد اتهام الحكومة الفرنسية بحكومتهم بأنها اغتنمت فرصة ذهاب الكثير من المستوطنين للتجنيد والدفاع عن الوطن الأم وأصدرت القوانين لإثارة الفوضى في الجزائر والقضاء على الانسجام الموجود بين أهالي الجزائريين والفرنسيين[3].

كما أجتمع رؤساء البلديات الذين كانوا فرنسيين في مؤتمرهم سنة 1920 وطالبو فيه بالعودة إلى سياسة جزائرية أكثر عقلانية ، تأخذ من الأهالي في المناطق الداخلية وطالبو

1 - أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، المرجع السابق، ص226.

2 - عبد الرحمان بن محمد الجيلالي ، مرجع السابق، ص 474.

3- عبد الرحمان بن إبراهيم بن عقون ، مرجع سابق، ص81.

أيضا بتدعيم السلطة الناخبة للمسؤولين الإداريين في البلديات المختلطة ، وبوقف حق مشاركة الجزائريين في انتخاب رؤساء البلديات[1].

ذهب وفد من رؤساء البلديات باريس وقصدوا "كليمانصوا" وأثاروا معه نقاشا حاد وعندما أرسل شيخ مدينة الجزائر "مورينو" ورئيس مجلس العمالي برقية احتجاج إلى الحكومة يطالب فيها بقهر الجزائريين واستعمال القمع والقوة ضدهم ، وقد وافق مجلس عمالة الجزائر على نص هذه البرقية واستجابت الحكومة لمطالبهم.[2]

وكما كان للكتاب الفرنسيين موقف خاص من هذا القانون فهناك من أنتقده بشدة وهناك من إنتقده بإعتدال فمثلا "أنري نوتشي" قال إن قانون 1919 قد منع الجزائريين من الاستفادة من الحقوق السياسية لعدة أسباب أهمها :

أن قانون الأهالي لم يلغى وأن هذا القانون قد جاء لخدمة أولئك الجزائريين الذين كانت لهم عواطف قوية نحو الفرنسيين ، وهناك انتقاد أخر وضعه روبير غوتي حيث إستنكر هذا الكتاب القانون لإشتراطه على الجزائريين التخلي عن أحوالهم الشخصية وبناءا على موقفه هذا فإن القانون قد أبقى على قانون الأهالي وغيره من الإجراءات الاستثنائية والتعسفية.[3]

1 – أبو قاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص 295.

2 – عبد الرحمن بن إبراهيم بن عقون ، المرجع السابق ، ص80.

3 – أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص227.

كما إستاء الأوربيين وقاموا بحملات عنيفة ضد الحقوق التي حولتها قوانيين 1919م للمسلمين ، وثارت ثائرة المستعمرين ضدها.[1] وسخروا كل إمكاناتهم لإفشالها وأقاموا ضجة كبيرة من خلال الاحتجاجات والاستنكارات ، واجتمعت اتحادية رؤساء البلديات وثم بعثت احتجاج شديد اللهجة ، واتهموا الحكومة الفرنسية – حكومتهم – بأنها استغلت فرصة ذهاب الكثير من الكولون إلى التجنيد للدفاع عن الوطن ، ومفعول الرقابة أثناء الحرب التي كست أفراد صحافتهم لإظهار الحقيقة وقد أصدرت قوانين تقضي على الإستخباريين الفرنسيين والجزائريين وقد ذهب وفد من رؤساء البلديات إلى كليمانصو في باريس وأثاروا معه محادثة عاصفة.[2]

1 – محفوظ قداش ، محمد قداش : نجم شمال إفريقيا 1926/1937 ، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، د ن ، 2013 ، ص 172.

2 – عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون ، المرجع السابق ، ص84.

المبحث الثالث : مشروع بلوم فيوليت 1936

1-1/ ظروف صدور مشروع "بلوم فيوليت"

- **الاحتفلات المئوية :**

من أبز الأحداث التي ميزت مرحلة الثلاثينات، حيث أرادت الإدارة الفرنسية تأريخ إمبراطوريتها في الجزائر حيث أن نجاحها في الجزائر يمثل أكبر إنتصار في العالم أو بالأحرى أكبر انتصار لإمبريالية الاستعمارية في شمال إفريقيا، فكان الفرنسيون يرون أنفسهم أسياد في الوطن الجزائري وكل ذالك حصل بالقوة حيث كان الفرنسيون يؤكدون فكرة امتياز المنتصر على المنهزم ، وإمتياز الإنسان المتحضر على الإنسان الناقص.[1]

وهذا يوضع إعتقاد الفرنسيين بقائهم الدائم في الجزائر إلى الأبد خاصة بعد الإحتفالات المؤوية ومن خلال تجسيد أفكارها وتحقيق الإندماج الذي سعى إليه موريس[2] حيث يذكر في هذا المقام "بير بورد" حول هذه الإحتفالات ومغزاها ، هو "..... برهنة للعالم بأكمله على مدى جدوى أساليب فرنسا الإستعمارية وأن ما وجده الفرنسيون في سيدي فرج عند ونزل الجيش الفرنسي كان من أقصى الجزائر إلى أقصاها هي الفوضى والجهل والفقر و في أرض مهملة وعديمة الطرقات ووسائل الإتصال ، وقبائل دائمة التعرض للآوبة المعدية ...[3] وقد دامت هذه الإحتفالات ستة أشهر وقد سخرت لهذه الإحتفالات إمكانيات

---

1 – فرحات عباس ، ليل الإستعمار، مصدر سابق، ص141.

2 – ينظر الملحق رقم :03

3- E. Garcin Le Sens et la potee du centenaire en alger . lechodylger . N 7166 Du 22/05/1929

هائلة حيث رصدت فرنسا مبلغ 000 7000 فرنك كلها تحت تصرف الوالي العام بيار بورد[1] حيث كانت هذه المهرجانات صاخبة ودعى لها الكثير من الرؤساء و الملوك،أكلوا و شربوا وسكروا و إختلط حابلهم بنابلهم ثم أحيوا ليلة حتى الصباح وسط الأنوار كأنها من قلب القمر.[2]

فقد أكدت النخبة الإصلاحية في عدة مواضيع عن رفضها القاطع لكل المساومات و بأنها ستوظف كل وسائل للوقوف ضد الفكرة الاندماجية مؤكدة على الثوابت الأساسية للشعب الجزائري فقد تعتبر هذه الاحتفالات انتصارا أيضا للجزائريين و ذلك من خلال نمو الوعي الفكري الوطني ويظهر ذلك جليا من خلال بزوغ نجم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كما قال توفيق المدني في مسألة التحول التي عرفتها الجزائر نتيجة هذه الإحتفالات (...لقد أعاننا على عملنا و مهد لنا السبيل لتلك الأعياد الهوجاء التي أقامها الاستعمار سنة 1930 فلم يبقى هناك من الجزائري إلا وأحس بفتح ذلك الجرح الدامي من جديد...)[3]

1- عبد الرحمن العقون:الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر 1920 1936,مرجع سابق,ص305.

2 - أحمد توفيق المدني : هذه الجزائر ، مصدر سابق، ص165.

3 - توفيق المدني: نفس المصدر، ص166.

- **وصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا**

كانت سنة 1936سنة الأحداث التاريخية و المنعطف التاريخي الحاسم على المستوى العالمي و الوطني، فبحلول سنة 1936 برزت أحداث هامة من بينها وفاة "الأمير خالد"[1] بمنفاه في 09 جانفي 1936 ووصول الجبهة الشعبية الحكم و محاولة إحيائها لمشروع "بلوم فيوليت."[2]

وتعتبر مسألة وصول اليسار إلى الحكم في فرنسا بداية جديدة بالنسبة للأهالي الذين راو فيها فرصة لكي تنعكس عليهم بالإيجاب إجتماعيا و إقتصاديا، فكان وصول حكومة بلوم[3] بمثابة مرحلة جديدة في ظل النظام الإستعماري نحو الأحسن خاصة مع رغبة هذه الحكومة في الإصلاح و الإهتمام بأمور الأهالي و تحسين أوضاعهم فقد إستبشر فرحات عباس بقدوم حكومة اليسار إلى الحكم في فرنسا،حيث عمت الفرحة في البلاد و حل الأمل محل الحداد، وهنا يشير إبن باديس[4] إلى أن المسألة بسيطة فقبل وصول الجبهة الشعبية كانت فرنسا صماء اتجاه مطالبنا لكن بصول الجبهة الشعبية ظهرت أمال كثيرة لدى الأهالي.[5]

---

1 – ينظر الملحق رقم :04

2 – أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ، المرجع السابق، ص18 –20.

3 – فرحات عباس: ليل الإستعمار، مصدر سابق، ص 153.

4 – ينظر الملحق رقم : 05

5 – بلوم فيوليت: سياسي إشتراكي (1872–1950م) ولد بباريس، من أصول يهودية المعروف بمشروعه بلوم فيوليت 1936م ، تولى رئاسة الوزارة في الجزائر مرتين،وبعد الحرب العالمية الثانية ترأس

وبعد فوز الحكومة الشعبية الفرنسية و توليها الحكم سنة 1936 برئاسة ليون بلوم و موريس فيوليت الحاكم العام للجزائر،بدأ عمله من خلال بعث الآمال في نفوس النخبة من جديد حيث أطلق صراح المعتقلين السياسيين و أعطى حق تكوين نقابات خاصة بهم، و قد عبر موريس فيوليت عن سياسة الإدماج بقوله:"إن السياسة الفرنسية في الجزائر لا يمكن أن يكون لها سوى شكل واحد و هو الإدماج "

ووجه فيوليت خطابا إلى فرنسا محاولا تبرير تقديمه لمشروع فيوليت بقوله[1]: "هؤلاء المسلمون حينما يعترضون تغضبون أنتم وحينما يقبلون الأوضاع الراهنة تسيؤن الضن لهم و حينما يصمتون تخشونهم،إن هؤلاء الناس ليس لديهم وطن سياسي و لن يتخلوا عن وضعهم الديني،وهم يطلبون منكم السماح لهم بالإندماج في مجتمعهم."[2]

ونلاحظ أن موريس فيوليت كان إداريا محنكا و على وعي بالغضب و المكبوتات التي تغمر الجزائريين فكان متعاطفا مع النخبة لكن بحذر شديد و حاول تبرير موقفه أمام فرنسا بتقديمه لهذا المشروع و المخطط الجهنمي في باطنه و الإصلاحي في ظاهره فهي السياسة المعروفة"بذر الرماد في العيون".

الحكومة المؤقتة الفرنسية (1946-1947) أنظر:عبد الوهاب الكيالي:الموسوعة السياسية، ج1, (د ط) دار الهدى، بيروت ،1947، ص64.

1- ناهد إبراهيم دسوقي: الحركة الوطنية الجزائرية في فترة مابين الحربين (1918_1939م)، مرجع سابق، ص219.

2 - بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1919 ، المرجع السابق، ص380.

فاختار "موريس فيوليت" منح الجنسية لبعض الجزائريين و هم النخبة وصاغ المشروع في إقتراحين:[1]

الأول: منح حق الإنتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في الهيئة الإنتخابية و حتى لا يتنافسوا مع المعمرين الفرنسيين.[2]

الثاني: منح الإنتخاب لعدد قليل منهم و هم جماعة النخبة وجعلهم ضمن الهيئة الإنتخابية الفرنسية كما لو كانوا مجنسين بالجنسية الفرنسية مع إبقائهم على أحوالهم الشخصية كمسلمين وقد أوضح فيوليت الإختيار الثاني لسببين: أنه يسمح بحق الإنتخاب لأشخاص جدد، وكذلك خلق هيئة إنتخابية واحدة سيساعد على تحقيق دمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي على عكس ما هو موجود في الإختيار الأول (خلق هيئتين إنتخابيين) فالإقتراح الأول يشجع على الإنفصال.[3]

وقد رفض المشروع مرة أخرى في 22 مارس 1935، وكان ذلك بعد الخطاب الذي ألقاه النواب الفرنسيون في الجزائر "كيطولي" ، "ديرو" ، ووزير الداخلية "مارسيل رينديه" الذي

1 – لمياء بوقريوة: مشروع موريس فيوليت المؤامرة السياسية والإجتماعية ضد الجزائر ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، 2012،/12/04 جامعة باتة ، ص317.

2 – أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ص19.

3 – أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص19.

صرح: منذ 1919 بذلنا كل ما بوسعنا لا تطلبوا الذهاب إلى أبعد من هذا لأنه بكل بساطة مستحيل".[1]

1-2/ محتواه

لقد إحتوى برنامج مشروع فيوليت على ثمانية فصول و خمسين مادة،تمحورت حول إصلاح محتوى التعليم و القيام بالإصلاح الزراعي بالإضافة إلى تأمين الحقوق و الحريات التي يتمتع بها الفرنسيون لفئة من الجزائريين، و إلغاء قانون الأهالي و المحاكم الزجرية الخاصة بالجزائريين و زيادة حقوقهم و إنتخاب ممثليهم في مجلس الشيوخ ، وتمت دراسته بعمق من قبل أخصائيين في الشؤون الإسلامية، فالعشرون ألف من الأهالي الجزائريين الذين تم إختيارهم ليصبحوا مواطنين فرنسين تم إختيارهم بدقة.[2]

كما إقترح هذا المشروع إعطاء بعض بلديات الجنوب مثل توڤرت و الأغواط و عين الصفراء و بشار صفة بلديات كاملة الصلاحيات أي إعطائها الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة.[3]

---

1 – لمياء بوقريوة: مشروع موريس فيوليت المؤامرة السياسية والإجتماعية ضد الجزائر،مرجع سابق ص318.

2 – سماعيلي زوليخة المولودة علوش: تاريخ الجزائر فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، ط1، دار دزاير أنفو الجزائر،2013م، ص412-413.

3 – بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1919 ،المرجع السابق، ص380.

ومن بين فصوله نذكر:

الفصل الأول: يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسيين بالعملات الثلاث في القطر الجزائري الذي تتوفر فيهم الشروط التي سيتم ذكرها فيما بعد إعطائهم حق التمتع بالحقوق السياسية مثل الفرنسيين دون التخلي عن الأحوال الشخصية و هم:الضباط في الجيش الفرنسي و أصحاب الأوسمة العسكرية،كذلك "الباشا شاوش" الذين خدموا الجيش الفرنسي 15عام وبأيديهم شهادة حسن السيرة، و أصحاب الشهادات العليا،والمنتخبون في الغرف التجارية و الفلاحية و أعضاء المجلس المالي و المجالس العامة.

الفصل الثاني :إن مجلس إدارة الجهة الإقتصادية بالقطر الجزائري سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون[1] 200 تاجر أو صانع أو عامل من كل عمالة جزائرية كذلك تعين الحجرات الفلاحية الثلاثة بالقطر الجزائري 200 فلاح بالدورة الأولى من كل سنة.

الفصل الثالث : الأحكام المنصوص عليها في قانون 2فيفري 1852،في الفصلين الخامس عشر و السادس عشر، كذلك العزل الذي وقع على الوظائف المنصوص عليها بالفصل الأول بالمادتين السادس و السابع[2].

1 – عبد الحميد زوزو: تاريخ أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية (1914–1945م)، مج6، ط خاصة (وزارة المجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، د م ن)، 2010 م، ص103–105.

2 – عبد الرحمان زوزو : المرجع نفسه ، ص105.

الفصل الرابع : يمكن لكل أهلي جزائري فرنسي متمنع بنصوص هذا القانون أن يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة سابقا بتطبيق ما تضمنه الفصل التاسع و الفقرة الخامسة من قانون 10 أوت 1927.

الفصل الخامس: ما تضمنه هذا القانون ينطبق إلا على الأهالي الجزائريين الفرنسيين الذين تتوفر فيهم الشروط الأن أو مستقبلا[1].

1 – عبد الحميد زوزو: تاريخ أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية (1914–1945م)، مرجع سابق ص 106 .

المحث الرابع : مواقف و ردود الفعل إتجاه مشروع بلوم فيوليت

1-1/ موقف الحركة الوطنية الجزائرية :

وجد مشروع بلوم فيوليت صدى كبير في أوساط تيارات الحركة الوطنية و سيطر على الحياة النيابية خلال فترة الثلاثينات حيث إختلفت الآراء و المواقف إتجاهه.

أ/ موقف النخبة من المشروع:

لقد كان جماعة النخبة يمثلون الطرف المؤيد حيث وجد المشروع قبولا و دعما كبيرا في أوساط الطبقة المثقفة، كما أنها رحبت بالمشروع و إعتبرته خلاصها وخلاص الجزائريين من الحالة الأهلية، فهو حسبهم تحقيق الآمال المشروعة للمسلمين الفرنسيين ولأنه يتماشى مع سياسة فرنسا في الجزائر القائمة على فكرة الإندماج و كذلك أصدرت كتلة النواب في قسنطينة و الجزائر لائحتين في نفس المعنى الأولى بتاريخ15 جانفي والثانية 12 منهُ ورغم كل مظاهر التأييد و إعلان الولاء لفرنسا من طرف هذه الجماعة لم تنل أبدا شيئا مما كانت تصبو إليه و قد خابت كل أمالهم و قد كان فشل مشروع "بلوم فيوليت" بمثابة صدمة لجميع العناصر المثقفة و المؤيدة لسياسة الإدماج.[1]

ب/موقف الحزب الشيوعي:

فقد كان موقفهم مؤيد لمشروع بلوم فيوليت بإعتباره أول خطوة في سبيل تحرير الشعب الجزائري وهو كذلك أول خطوة للتقارب الأخوي بين الشعبين الجزائري و الفرنسي فقد لاحظ

1 – مجلة التعارف للبحوث التاريخية،العدد السابع ،نوفمبر 2016 .

الشيوعين أن هذا المشروع مع أنه لا يعطي للجزائريين كل ما يريدونه من حقوق و حريات فإنه خطوة أولى حقيقية.[1]

حيث كانت صحيفة "La lutte sociale" لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري تقوم بحملة لصالح المشروع وحسب رأيها فإن الشعبين الفرنسيين و الجزائريين موافقين على المشروع ما عدى الفاشين الذين كانوا يعارضونه.[2]

ج/موقف جمعية العلماء المسلمين:

لم يكن موقف الجمعية و رجالها موقف واضحا في البداية من المشروع بل كان التخوف و الحذر الشديدين هو السمة الطاغية و المسيطرة على موقف جمعية العلماء المسلمين،خاصة وأنها لم تدرك الغرض المنشود من وراء مشروع بلوم فيوليت،حيث إعتبرته مجرد مرحلة مؤقتة يمكن إستبدالها في الوقت المناسب، و تزامنا مع طرح المشروع في بداية 1937 ظهر جليا موقف العلماء فقد بعثوا إثر إجتماع عقدوه بقسنطينة ببرقية إلى رئيس الحكومة الفرنسية "بلوم فيوليت"عبروا فيها لهما عن شكرهم و إعترافتهم لهم بتقديهم لهذا المشروع الإصلاح الإنتخابي حيث أعلنوا مواقفتهم التامة من المشروع الحكومي لأنه يحمي قانون الأحوال الشخصية حيث ضلت الجمعية تؤكد أنها لن تتخلى عن دينها مقابل كل أموال الدنيا.[3]

---

1 – أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية، ج3، مرجع ، سابق،ص19

2 – شارل روبر أرجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، مرجع سابق، ص72.

3 – مجلة الشهاب : 18 فيفري 1938.

1-2- المواقف الفرنسية من مشروع "بلوم فيوليت"

إختلفت ردود الفعل الفرنسية على إختلاف إتجاهاتها لكن كلها في حقيقة الأمر كانت قد إجتمعت على الرفض بطريقة أو بأخرى و إن مواقف التأييد التي حصل عليها المشروع كانت من جانب الأحزاب الفرنسية اليسارية حيث إختلفت درجة دعمها له، فمعظم الأحزاب الفرنسية المؤيدة للمشروع لم تؤمن بنجاعته و تلخصت فيما يلي :الحزب الإشتراكي الفرنسي الذي أبدى هذا الحزب إهتماما ملحوظا بالمشروع بالإضافة إلى الأحزاب اليمينية المعارضة للمشروع ومن أهم الأحزاب اليمينية المعارضة للمشروع (P S F) حيث كان موقفه هو الرفض ففي نظره أن هذا المشروع يهدد السيادة الفرنسية إلى جانب المنتخبون الأوربيون الذين كانوا يخشون خاصة رؤية المسلمين يجتاحون الهيئة الإنتخابية للمواطنين فشعور الخوف هاجس يمكن أن يتجسد حسبهم بالتصويت على المشروع وهو ما انتفض له هؤلاء بأساليب مختلفة، إحتجاجات، إضرابات ، و غيرها من الضغوط الشديدة التي مورست على البرلمان و بالتالي الحكومة لرفض المشروع جملة و تفصيلا فمستقبلهم في الجزائر يضيع أمام هذه المؤامرة.[1]

1 – مجلة المعارف للبحوث التاريخية،العدد السابع ، نوفمبر 2016.

الفصل الثالث: إعادة بناء الحركة الوطنية بعد مجازر 08 ماي 1945

المبحث الأول : قانون العفو الشامل 16 مارس 1946:

المبحث الثاني:حركة الإنتصار والحريات الديمقراطية

المبحث الثالث:الإتجاه الديمقراطي للبيان الجزائري

المبحث الرابع : جمعية العلماء المسلمين

المبحث الخامس الحزب الشيوعي

إعادة أبناء الحرية الوطنية بعد مجازر 8 ماي 1945.

المبحث الأول : قانون العفو الشامل 16 مارس 1946:

بعد أحداث ماي 1945 حاولت فرنسا امتصاص غضب الجزائريين بانتهاج سياسة التهدئة الحذرة فأصدرت قانون العفو العام المؤرخ في 16 مارس 1946،من قبل السلطة الفرنسية كما أطلقوا سراح المساجين الجزائريين والمعتقلين السياسيين ،"فرحات عباس مصالي الحاج " ،مما سمح بعودة اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية للنشاط وكذلك سمحت بتأسيس الأحزاب السياسية والتي ظهرت من جديد على النحو الآتي:[1]

1- محمد عباس،رواد الحركة الوطنية ،شهادات 28 شخصية دار هومة ، الجزائر ،2004م، ط1 ص414.

المبحث الثاني:حركة الإنتصار والحريات الديمقراطية

بعد حوادث 8 ماي 1945 م ،عاد "مصالي الحاج" ، من منفاه ببرازفيل ودخل الجزائر وقدم قائمة ليشارك في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي لعام 1946 م ولكنها رفضت بحجة أن الحزب الشعب قد حل عام 1939م[1] فيعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بصورة رسمية منع دخول المدن الكبرى في الجزائر وفرضت عليه الإقامة الجبرية تحت المراقبة في بوزريعة القريبة من الجزائر وذلك في عام 1946م. وقام مصالي يحيط بأنصاره من أمثال الأمين دباغين وحسين الأحول وأحمد مزغنة ومحمد خيضر[2] ، ليؤسس حركة انتصار الحريات الديمقراطية والتي انبثقت عن الحركة السرية التي فجرت الثورة .

وفي 1974م[3] عقد حزب حركة انتصار الحريات ،مؤتمره الأول ودرس من خلال أوضاع البلاد وخطط وسائل الكفاح للمستقبل وصادق في النهاية على مجموعة من قرارات تدعو كلها لتحقيق لتحقيق الاستقلال الوطني وإنهاء الاحتلال ولو عن طريق العنف والقوة من أجل ذلك اتخذ قرارا سريا بإنشاء المنظمة الخاصة لتدريب المناضلين على استعمال السلاح والإعداد لمعركة مسلحة عنيفة في أسرع وقت[4] وكذلك قرر الحزب المشاركة في

1- عمار عمورة ، موجز في تاريخ الجزائر ،المرجع السابق ، ص 183.

2- بسام العسيل .نهج الثورة الجزائرية ، دار لنفانس، بيروت ، 1982م ،ص 43-44.

3- بسام العسيل ، المرجع نفسه ،ص 44.

4- يحي بوعزيز ،سياسة التسلط الإستعماري ،مرجع سابق ص 123.

الانتخابات البلدية التي تقرر إجراؤها في أكتوبر 1947 حتى يكون نشاطه موجود في كل الميادين. [1]

كما بدأت تبرز نقاط الخلاف بين من يمثل هذه الاتجاهات [2] ولقد اعتبر البعض الانتخابات وسيلة من وسائل الدعاية والنضال السياسي وهناك من اعتبرها مضيعة للوقت لأنها تتطلب وقت كبير وبالتالي سيعيقهم عن التفرغ لإعداد العمل المسلح أو أنه سيؤثر عليهم سلبا بطريقة غير مباشرة بحكم الاحتكاك الممتحنين بالمدرسة الفرنسية مما يؤدي بهم بتغيير توجههم من وطنيين ثوريين إلى إصلاحيين [3] ومع ذلك شارك الحزب في الانتخابات وحقق نجاحا نسبيا فيها مما شجع "مصالي الحاج "على الرجوع إلى الحياة السياسية الشرعية فعقد ندوة لإطارات الحزب في ديسمبر من نفس السنة ليوضح سبب تبنيه هذه السياسة[4].

لم يحظى هذا القرار بموافقة ورضا جميع القوى في التيار حيث رفض دعاة العمل السري والتحضير للكفاح المسلح وعدم القبول بالشرعية الفرنسية و الإطار القانوني الذي تحدده وترفضه فرنسا.

1- يحي بوعزيز ،سياسة التسلط الإستعماري ،مرجع سابق ، ص 123.

2- أمال شلي ،التنظيم العسكري في الثورة لتحريرية الجزائرية ،الرسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم التاريخ ،جامعة الحاج لخضر،باتنة 2006/2005، ص 291.

3- عمار هلال ، الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري ،"1947-1954"مجلة مذكرة ،ع3 يصدره المتحف الوطني للمجاهد ،المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد ، الجزائر 1995 م ، ص 82.

4- مرجع نفسه ، ص 83.

ومن أجل حل الخلاف وحل المشكلة استدعى الأمر للاتفاق على ضرورة عقد مؤتمر للحزب والشيء ثم بالفعل في 15 فيفري 1947 وقد تمخض المؤتمر على حل توفيقي يرضي الأطراف[1].

ولقد حضر المؤتمر مصالي الحاج، بن يوسف بن خدة ، محمد خيضر ، أحمد مزغنة ، محمد الأمين باغين، مسعود بوقدوم ، حسين آيت أحمد، محمد بلوزداد، عمر أو صديق ، عبد الحميد سيد علي ، عبد الرحمن طالب، حمو بوتليليس ، هواري سويح ، محمد يوسفي ، مبارك فيلالي ، والي بناني ،ابراهيم معيزة ،شوقي مصطفاوي ،سعيد عمراني ،أحمد بودة ،حسين عسلة ،عبد المالك تمام ،محمد عشاوي ومحمد حاج شار شالي[2] ، ومن أجل تكريس مصداقية الحزب أمام مناضلي القاعدة ليتماشى مع مبادئه وأهدافه الثورية في استعادة الاستقلال الوطني عن طريق الكفاح المسلح ، ومن هنا بدأ قادة الحزب يفكرون في تأسيس جناح عسكري لمواصلة التحضير للثورة[3] وهو أحد القرارات التي تمخضت عن مؤتمر نذكر جانبا من بعض قراراته:[4]

- إبقاء على حزب الشعب الجزائري يمارس نشاطه ونضاله السري كالمعتاد.

1- أحسن بومالي ،أول نوفمبر 1954. "بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية"، دار المعرفة للشرق والتوزيع ،الجزائر 2010 ، ص30.

2- أحسن بومالي، مرجع نفسه ، ص 31.

3- علي كافي ،مذكرات الرئيس علي كافي "من مناضل سياسي إلى قائد عسكري " دار القصبة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1999 ص 34.

4- مرجع نفسه ، ص34.

- إنشاء حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية كغطاء رسمي وشرعي لحزب الشعب.
- وفي الاطار تطبيق القرار الأخير .أنشأ لحزب سنة 1947 المنظمة العسكرية التي كان يطلق عليها باللغة الفرنسية المنظمة السرية شبه العسكرية عرفت فيما بعد باسم منظمة السرية . وقد عين السيد محمد بلوزداد عضو المكتب السياسي بالحزب المعروف باسم " سي المسعود" رئيس للمنظمة العسكرية السرية نظرا لتجربته الطويلة وخبرته الواسعة في تنظيم واعداد الشباب الثوري منذ ذلك الحين أصبحت حركت انتصار الحريات الديمقراطية المعبر الرسمي عن برنامج ومصطلح هذا التيار السياسي رغم الصراعات التي ظهرت على مستوى السطح.[1]

1- أحسن بومالي ، أول نوفمبر 1954، مرجع سابق ،ص30.

بالنسبة لبرنامج الحزب فإنه لم يأتي بجديد على مستوى الأفكار الدستورية حيث تمحور برنامجه في العودة إلى المطالبة بمجلس تأسيس جزائري كامل السيادة ينتخب عن طريق الإقتراع العام ويكون معبر عن إرادة الشعب الجزائري ،ويمارس السيادة باسمه ويترجمها إلى دستور ويحدد أسس الدولة الجزائرية في مختلف المجالات ولقد تراجع الحزب عن قبول النظام الفيدرالي مع فرنسا .كما رفض تقديم مشروع القانون الأساسي للجزائر ،بل أنكر على الجهات الفرنسية وخاصة البرلمان خوض أي مناقشة تخص الشؤون الجزائرية ومستقبل الجزائر، بل أنكر على الجهات الفرنسية وخاصة البرلمان عن خوض أي مناقشة تخص خوض أي مناقشة تخص الشؤون الجزائرية ومستقبل الجزائر وشعبها كما أن مطالب إنشاء دولة جزائرية مستقلة كان مطلبا أساسيا لهذا التيار مما أدى بجميع فئات المجتمع الجزائري ينظمون حوله .

إن لسياسة التحالف مع التيارات الأخرى لتحقيق الهدف السياسي كان لها الأثر الوخيم حيث ظهرت الصراعات الداخلية والخلافات على مستوى قيادة الحزب والتي تركزت على مصدر إصدار القرارات من دون الرجوع إلى الإطارات والقاعدة المناضلة التي تحولت إلى آلة تنفيذ التعليمات القيادية كما أن الشكل التنظيمي للحزب انعكس هو الآخر بظهور البيروقراطية داخل الحزب وكان الاختلاف[1] الذي ميز نشأة حركة انتصار الحريات الديمقراطية بوجود تيارين مختلفين يدعوا للعمل الشرعي والثاني إلى العمل الثورة وانتفاضة

1- الأمين شريط ،التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية "1830-1945" ،ط3 ،دار الغرب الاسلامي ،لبنان ،1992 ،ص 47.

عامة وكان يتزعم هذا التيار عمر أو صديق ولد حمودة [1] ، هذا الإختلاف وهذه الصراعات الداخلية ،جعلت من برنامج الحزب برنامجا ضيق الأفق إلى أبعد الحدود ويقتصر على الجانب السياسي رغم أن الحزب كان يعي بنقائصه حيث في سنة 1953 قدمت لأصدرت للجنة المركزية للمؤتمر الوطني الثاني تقرير شرح فيه العديد من نقائص على مستوى الإستراتيجية وتصل إلى حد العقيدة والمذهب أن الحزب ليس لديه برنامج واضح حول مصير مضمون الاستقلال[2].

1- الأمين شريط ،التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية "1830-1945" مرجع سابق ،ص 61.

2- مصطفى هشماوي ،جذور نوفمبر 1954 ، دار هومة للنشر والتوزيع ،الجزائر،2010 ،ص 52.

المبحث الثالث:الإتجاه الديمقراطي للبيان الجزائري

رغم أن "فرحات عباس" كان من أول المهنئين بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية لكنه مع الأسف ، فالاستعمار الفرنسي لا يرحم وعنصري حتى في حالة النصر لأنه لا يرحم حتى الجزائريين المغربين لسياسته، فقد أوقف الفرنسيون فرحات عباس وسجنوه نتيجة المظاهرات التي وقعت في 8 ماي 1945[1] ،وبعد هذه المجازر ثم حل حزبه ولم يطلق سراحه حتى سنة 1946 وهو تاريخ اصدار قانون العفو العام والذي كان في 16 مارس 1946 حيث أطلق سراح المساجين السياسيين[2] فعاد عباس إلى معترك السياسة فوزع يوم 1 ماي 1946 نداء الشعب الجزائري جاء على شكل منشور حمل عنوان "نداء للشباب الجزائري المسلم أمام الجريمة الاستعمارية لا اندماج ولا أسياد جدد"

وفيما بعد كتب في "ليل الاستعمار" قائلا : كانت غايتينا إبراز شعب فتي حتى يتكون تكوينا سياسيا ديمقراطيا واجتماعيا ، وأضاف إن هدفنا هو تحرير الجزائر من نظام السيطرة الاستعمارية مع احترام مبدأ القوميات، إذ يملي علينا واجبنا بناء مستقبل بلادنا على أسس صحيحة وتاريخية حتى ندمجه في الديمقراطية العالمية الحرة " .

إن أفكار عباس في هذا النداء هي أفكار مثقف إنساني عبر عن إيمانه بالفكر الديمقراطي وبالوطنية الصحيحة التي تشغل الدين الأغراض سياسية ضيقة مثلما فعل مناضلو حزب

1- عبد المجيد عمراني ،النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية "1945-1962" دار الشهاب للنشر والتوزيع ،باتنة ،"د ت" ،ص 52.

2 - محمد الشريف ولد حسين ،من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال "1830-1962" دار القصبة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2010 ،ص 42.

الشعب الذي صب عليهم جام غضبه قال أن الجزائريين بحاجة إلى وطنيين غيورين على بلادهم مشبعين بواجبهم الاجتماعي. [1]

و دعا إلى تعايش الأعراف و تواصلها و العمل على تحرير الجزائر من النظام الكولونيالي في إطار الشرعية الجمهورية و بإسم التعارف الفرنسي الإسلامي و مع تأكيده على إنشاء دولة جزائرية مرتبطة فيديرالية بفرنسا [2] كما وجه نداء أيضا للإدارة الإستعمارية ندد فيها بالمجازر القطيعة التي إرتكبها الفرنسيون في 8 ماي 1945 [3] و أصبح فيها بعد هذه النداءات أو المبادئ مذهب و برنامجها لحزبه السياسي الجديد للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و لقد أجبر الشعب الجزائري "فرحات عباس" أن يعوض هذا البرنامج على البرلمان الفرنسي و هي الأسباب التي أدت بفرحات عباس للمشاركة في الإنتخابات المجلس التأسيسي في 2 جوان 1946 [4] و لقد إعتبر مناظلو حزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية هذه المبادئ دليل "فرحات عباس" للقضية الوطنية.

و أعتقد الكولون أن الرجل يريد أن يرمي بهم في البحر أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فلقد ساندته. [5]

1- محمد الشريف ولد حسين ،من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال "1830-1962"، ص 43.

2- عبد القادر حميد ، فرحات عباس رجل الجمهورية ،دار المعرفة ، الجزائر ص 115 -116.

3- محمد الشريف ولد حسين ، مرجع سابق، ص 52 .

4- فرحات عباس ، دليل الإستعمار الفرنسي ترجمة أبو بكر الرحال ، منشورات ANEP الجزائر 2005 ، ص 174 – 175.

5- عبد الحميد زوزو ، المصطلحات في تاريخ الجزائر ، دار هرمة للنشر و التوزيع ، الجزائر 2011 ص .304 .

و بعد رفض الفرنسيون المصادقة على الدستور المقترح عليهم يوم 5 ماي 1946 و الذي ينص فيما يخص المستعمرات على أن فرنسا تشكل إتحاد مؤسسا على الإتفاق الحر و توزيع فرحات عباس لعدة مناشير أكثر تشددا طالب ببرلمان محلي و بحكومة محلية و بالمواصلة الجزائرية ، حيث ألقي من سعيدة يوم 24 ماي خطابا موجه إلى جميع الفئات الشعبية قائلا (لما تجدون أنفسكم أم محافظ شرطة أو حتى إمام وزير حدقوا فيه جيدا أو قولوا له) (هذا ما أريده فاقتلني إذ كنت تريد ذلك فأنا أملك الإيمان) و في ظل هذه الظروف ظهرت حركة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و كان صدق" فرحات عباس" من هذه الحركة هو جذب افئات الموالية الأفكار حزب الشعب الجزائري لكن دن دخول في مواجهات مع الإدارة و النواب الفرنسيين [1]

و تعتبر إنتخابات 2 جوان 1946 التي شارك فيها "فرحات عباس" بإسم الإتحاد الديمقراطي نصر بالنسبة لحزبه حيث أحرز على أغلبية الأصوات بنسبة 72 % من مجموع الأصوات المعبر عنها أي 11 مقعد من مجموع 13 مقعد [2] ففي كمالة قسنطينية أحرزت لائحة الإتحاد الديمقراطي على جميع المقاعد و يرجع "محفوظ قداش" إنتصار الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في انتخابات جوان 1946 البركانية إلى فشل سياسة الإدماج

1 –عبد القادر حميت ، فرحات عباس رجل الجمهورية ،دار المعرفة ، مرجع سابق ص 116.

2– مصطفى الأشراف ، الجزائر الأمة و المجتمع ، ترجمة حنفي بن عيسى دار القصبة للنشر و التوزيع الجزائر 2007 ص 254 .

التي تخلص عنصر الشيوعيون أنفسهم كذلك عملية التزوير الواسعة التي أقدمت عليها الإدارة الإستعمارية كان إنتصار الإتحاد أكبر.[1]

في حين يرجعها البعض لمقاطعة حزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية للإنتخابات رافعا شعار (الإنتخابات تعني الخيانة الوطنية) و في غياب مصالي الحاج ظهر فرحات عباس في هذه الفترة الزعيم السياسي الوحيد الذي إستطاع التأثير على الطبقة البرجوازية الصغرى المتمثلة في إطارات المثقفة من قوى المهن الحرة إلى جانب جمعية عدد كبير من أبناء الشعب ضمت صفوفه لكن هؤلاء لا يمثلون أغلبية الشعب ، ولقد قدم حزب المجلس التأسيسي الفرنسي في 9 أوت 1946 مشروع دستور الجمهورية الجزائرية ثم أعاد تقديمه مرة أخرى للبرلمان الفرنسي في شكل قانون 21 مارس 1947 في إطار التحضير القانون الجزائر الأساسي و يمكن بالرجوع إلى مشروع و تحديد و إستخلاص أهم الأفكار و المبادئ التي تضمنها :

- تكون اللغة الفرنسية و اللغة العربية هما اللغتان الرسميتان في الجمهورية الجزائرية و يكون التدريس العمومي إجباريا هاتين اللغتين في جميع الطبقات و تتكفل الجمهورية الجزائرية بجعله في متناول يد الجميع الجزائريين ذكورا و إناثا. [2]
- تعترف الجمهورية الفرنسية للجزائر بإستقلالها الذاتي التام و تعترف في نفس الوقت بالجمهورية الجزائرية و الحكومة الجزائرية و الألوان الجزائرية .

---

1 فرحات عباس، ليل الإستعمار ،مصدر سابق ، ص 117.

[2] مصطفى الأشرف ، الجزائر الأمة و المجتمع مرجع سابق، ص 254 .

- تكون الجمهورية الجزائرية عضو في الإتحاد الفرنسي لدولة مشتركة و تكون علاقتها الخارجية و دفاعها من الجمهورية الفرنسية و تدخل في نطاق سلطات الإتحاد التي تساهم الجزائر في ممارستها لدولة مشتركة .
- تمتلك الجمهورية الجزائرية على إمتداد كل إقليمها السيادة الكاملة و التامة فيما يخص كل الشؤون الداخلية بما في ذلك الشرطة .
- هذه السيادة تكمل كاملة في الأمة الجزائرية يمارسها النواب الذين تنتخبهم الأمة و هم يشكلون البرلمان الجزائري و تدخل هذه المبادئ في إطار المبادئ العامة.

بالنسبة للسلطة التشريعية يمارسها مجلس واحد فقط و هو البرمان الجزائري و الذي يأتي عن طريق الإقتراح العابر المباشر السري من طرف كل المواطنين الجزائريين و هو يشرع في حدود السيادة الجزائرية و لا يعوض هذا الحق إلى أي كان جزئيا أو كليا ، كل نائب له الحق في إقتراح القوانين كالوزراء.[1]

لكن المجلس الوطني رفض هذا المشروع قبل دراسته بسبب ضغط المعمرين و مديري الشركات و الجمعيات الإستعمارية و ذلك خاب أمل دعاة الإعتدال خاصة بعد مصادقة الشعب الفرنسي على الدستور الجمهورية الرابعة في أكتوبر 1946 م الذي نص من أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.[2]

1- الأمين شريط ، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945، مرجع سابق ص 47.

2- بلعباس محمد الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصرة ، الجزائر 2009 ص 81.

و في مارس 1949 م فشلت حركة فرحات عباس الإتحاد الديمقراطي في الإنتخابات التي جرت لتحديد المجالس العامة بسبب إستمرار التزوير العلني الذي كسب من خلاله الإدارة الإستعمارية ثقة الكولون لكنها فقدت نهائيا ثقة الجزائريين بما فيهم فرحات عباس الذي صرح (لم يعد هناك أي حل للجزائريين إلا بحمل السلاح). [1]

و بعد فشل حركة فرحات عباس في الإنتخابات التي جرت لتجديد المجالس العامة بسبب التزوير الدائم حدث تقاربا في وجهات النظر بين مصالي و عباس و اللذان أمضيا إتفاقات مشتركا في أفريل ينص عل المطالبة بحق الشعب الجزائري في دولة مستقلة و كتب فرحات عباس قائلا إن الشعب الذي يمهد لهذا شعب آخر يحضر العبودية. [2]

و في شهر ماي صرح فرنسيس قائلا (هناك رغبة تبديها الأقلية للقضاء على الأغلبية) و في نفس الوقت بررت قيادة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لإمتناع عن تقديم مرشحين في الإنتخابات اللاحقة و تلك هي قناعة فرحات عباس الذي حرم من الكلام أكثر من مرة داخل الجمعية الجزائرية. [3]

و في أكتوبر 1951 يصرح عباس قائلا « لم يكن هناك أي حل سوى الرشاشات ».[4]

---

1 -Farhat Abbas : La nuit colonial gurre et revolution dalgerie . Edition . ANEP..p90

2- عبد القادر حميدة ، مرجع سابق ص 130 .

3- عبد القادر حميد ، مرجع نفسه ص 131 .

4- علي تابليت ، فرحات عباس رجل دولة ، منشورات ثالثة ، الجزائر ، 2009 ، ص5.

و استنكر فرحات عباس السياسة العنصرية لحكومة الجمهورية الرابعة و دعى الجزائريين إلى الإلتفات حول البيان للقضاء على النظام الكولونالي ، و إنشاء دولة جزائرية مستعدة لتخوض تجربة أحباب البيان و الحرية و لما حلت سنة 1951 م وصلت الأمور إلى المأزق فالإنتخابات لم يعد لها أي معنى و التحالف بين الأحزاب الوطنية لم يتحقق أما الأوربيون فقد أبدوا تعنتهم و رفضوا أي تحاور مع الوطنيين فيما بقيت الإدارة لفرنسية حبيسة فكرها التقليدي و إستمرت في قمعها لمناضلي الإتحاد الديمقراطي الذي تأكدوا من إستحالة قيادة الشعب الجزائري نحو الكفاح بمفردهم و في سنة 1951 تكونت الجبهة الوطنية للدفاع عن الحريات و من بين المنضمين إليها الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و تمثلت أهداف الإتحاد الجديد في فضح تعسف الإدارة و تجاوزها و طالبت بإلغاء الإنتخابات التشريعية التي مضت جوان 1951 و يعتقد محفوظ قداش أن المشاركة في الإتحاد الديمقراطي في الجبهة كانت مجرد سياسة إستراتيجية للخروج من العزلة التي فرضت عليها بسبب القمع. [1]

1- عبد القادر حميد ، فرحات عباس رجل الجمهورية ، مرجع سابق، ص 133 .

المبحث الرابع: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين :

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية طلبت فرنسا من الهيئات و القيادات الإعلان عن موقفها لتأييد فرنسا في الحرب ضد فرنسا و إيطاليا اتخذت العلماء قرار بإلتزام للصمت و هو قرار سياسي واضح و أكدوا ذلك بموقف صحفهم بأنفسهم لسنة 1939 حتى لا يفرض قانون الطوارئ لنشر مالا ينافي مع مبادئهم و أثناء الحرب العالمية الثانية توفي إبن باديس لينتخب البشير الإبراهيمي رئيسا لجمعية العلماء و هو لا يزال في الملتقى في مدينة آفلو و لم يخرج عليه إلا عام 1943 لتعود الجمعية إلى نشاطها الإصلاحي التعليمي تحت رئاسة البشير الإبراهيمي.[1]

لم تكن نهاية الحرب العالمية الثانية في الجزائر كبدايتها فقد هب إعصار من القمع في حوادث 8 ماي 1945م و عاش الشعب الجزائري تجربة دموية أعادت إلى الأذهان لأجواء مقاومات القرن 19 مما جعل السلطة الإستعمارية تشرع في تحقيق في الواقع و الخلفيات التي أخرجت الجزائر من سكوتها الذي كان يبدوا أزليا في سنة 1830 ، و كانت جمعية العلماء من بين التيارات الوطنية التي وجهت لها أصابع الإتهام من طرف السلطات الإستعمارية و تحميلها شطرا من المسؤولية في انتفاضة الشمال القسنطيني في النصف الأول من شهر ماي 1945 ، ووصل إلى درجة أن بعض الأصوات الكولونيالية إلى حدد الدعوة إلى حلها و مصادرة ممتلكاتها ،لكن الإدارة الإستعمارية إكتفت بإعتقال زعمائها

1- عمار عمورة ، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962 ، دار المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ج2، ص 301 – 302 .

و غلق العديد من مدارسها و الإستمرار في مراقبتها عن قرب لأنهم يعرفون مدى تأثير جمعية العلماء على الجماهير الجزائرية و في قدرتها على إحياء روح الجهادية.[1]

و كان إختيار العلماء له و هو في المنفى كزعيم بقوة الجماعة في هذه الظروف دليلا على تحدي العلماء للسلطة الفرنسية و قد عمل الإبراهيمي على تطوير الجماعة [2] عندما تولى الشيخ الإبراهيمي رئاسة الجمعية كانت لأسس قد ترسخت و المبادئ قد ثبتت.[3]

و إستعادت الحركة الإصلاحية حرية التحرك سنة 1946 بعد أن تذرعت بواعد مذهبية صلبة ستلتفت الحركة الإصلاحية بعزم صوب تنظيم التعليم العربي الحر على صعيد واسع كما ستعيد الكفاح من أجل فصل الدين الإسلامي عن الدولة أخيرا قدمت دعمها غير المشروط المطالب حزبين سياسيين كبيرين مسلمين آنذاك الإتحاد الديمقراطي الجزائري UDMA فرحات عباس و الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية MTLD وريث حزب الشعب الجزائري لمصالي الحاج [4] و لقد عادت البصائر إلى ظهور بدءا من تاريخ 26 جويلية 1947 م بعد أن تعطلت حالي 8 سنوات و كان رئيس تحريرها البشير

1- منطلقات و أسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954 سلسلة المشاريع الوطنية للبحث منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، المطبعة الرسمية ، الجزائر 2007 ، ص 267 – 268 .

2 رابح تركي التعليم القومي و الشخصية الوطنية ، مرجع سابق ،ص 288 .

3- بسام العسيلي ، عبد الحميد بن باديس ديانته قاعدة الثورة الجزائرية ، دار النفائس لبنان ، 2010 ص 143.

4- علي مراد ، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر بحث في التاريخ الديني و الإجتمعاعي من 1925 م إلى 1940 م ، دار الحكمة الجزائر 2007 ، ص 261 .

الإبراهيمي تحت شعار العروبة الإسلام الجزائر فلم تغفل عن تناول جميع العناصر ذات الصلة الأساسية لبناء الشخصية القومية للجزائر العربية المسلمة ففشلت في أمر التعليم العربي و يفصل الدين عن الدولة و بإسترجاع الأوقاف المغتصبة و تحرير القضاء الإسلامي من السلطة القضاء الفرنسي و حرية التعبير و الإجتماع ووجه الشيخ الإبراهيمي جهد الجمعية نحو التعليم العربي الحر و اندفع لتشييد مدارس البنين و البنات.[1]

و أنشأت جمعية العلماء كتب للتعليم تحت إدارة نخبة من أفظل العلماء أمثال المرحوم الحقاوي هالي و موحد الصالح رمضان و في عام 1947 دشنت جمعية العلماء أول معهد للتعليم الثانوي في مدينة قسنطينة أطلقت عليه إسم فقيد الجزائر بن باديس.[2]

وقد ركزت نشاطها على تشكيل شبكة واسعة من المدارس الحرة في المدن و القرى و المداشر و على بناء المساجد الحرة التي عرفت إقبالا شعبيا. [3]

و لقد دعا الإبراهيمي من خلال مقالاته بالبصائر الأحزاب السياسية الأخرى إلى وحدة الصف كما إنتقد بعض مبادئها التي دخلتها بعض الأفكار المستوردة التي أدت إلى تطاحن الأمة الجزائرية من خلال أحزابها.[4]

1- بسام العسيلي ، عبد الحميد بن باديس ديانته قاعدة الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 148.

2- بسام العسيلي ، مرجع نفسه ص 149.

3- محمد الطيب العلوي ، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830م – 1954 م المؤسسة الوطنية للإتصال الجزائر ، دن ، ص 253.

4- نبيل أحمد بلاسي ، الإتجاه الغربي و الإسلامي و دوره في تحرير الجزائر الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990 م ص 126 .

و نجد أن الشيخ البشير الإبراهيمي قد تردد على مصر عدة مرات و مكث بها مدة طويلة و كتب عنها عدة مقالات في الجرائد الجزائرية نذكر منها مقالين أحدهما بعنوان يامصر و الثاني أثر الأزهر في النهضة المصرية و قد لعب الإبراهيمي دورا بارزا في التعريف بالقضية الجزائرية في دول المشرق.[1]

و لقد أخذت الجمعية بإيفاء البعثات من خريجي المعهد إلى المشرق العربي الإسلامي لإتمام الدراسة في المعاهد العليا و خاصة في جامعة الزيتونة بتونس.[2]

قد أثمرت جهود الشيخ الإبراهيمي التي بذلها في تكوين البعثات العلمية لجمعية العلماء التي عمل بكل جهوده على فتح أبواب معاهد العلم في وجهها في مختلف البلدان العربية و رعاها ووجها توجيها وطنيا سديدا.[3]

كما عالج قلم الإبراهيمي في سلسلة رائعة نشرها عن فلسطين في جريدة البصائر سنة 1948 م التي تعتبر و ثيقة أدبية تاريخية قومية للقضية الفلسطينية تبلغ ذروة البراعة و هذا

1- عبد الله مقلاني ، صالح لميش ، مصر الثورة التحريرية الجزائرية ، الشمس الزبان للنشر و التوزيع الجزائر ، 2013 م ص 24 .

2- بسام لعسيلي ، مرجع نفسه ص 149 .

3- تركي رابح عمامرة ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية 1931 – 1956 و رؤسائها الثلاث ط1 المؤسسة الوطنية للفنون المطيعة ، الجزائر 2004 ، ص 293 .

الإلتزام الحر هو الذي أكسب الصحافة الجزائرية في عهد الإستعمار الجانق جرأة في تناول القضايا العربية.[1]

سنة 1950 م سافر رئيس جمعية العلماء الشيخ الإبراهيمي نائبه العربي التبسي إلى باريس و كان الهدف من هذا السفر كما بينه الإبراهيمي نفسه هو الدفاع في العاصمة الفرنسية بإستعمال جميع المنابر المتاحة على قضيتين أساسيتين الأولى قضية فصل الحكومة عن الدين الإسلامي في الجزائر و حرية التعبير العربي.

و الثانية وضعية الجزائريين النازحين إلى فرنسا و ضرورة تأسيس مدارس على يد جمعية العلماء لتعليمهم و تعليم أبناءهم حتى تبقى نسبتهم إلى الإسلام محفوظة و علاقتهم بالإسلام متينة [2] و كانت أول جلسة للتعارف و العزم على إنشاء الشعبية المركزية لجمعية العلماء في باريس و المشرفة على الحركة الوطنية و نواديها العلمية بفرنسا إنعقدت بعد هذه المساعي جمعية عامة بقاعة ماتيران مورو في باريس. [3]

1- صالح خرفي ، الجزائر و الأصالة الثورية ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر ،د ن ص 40.

2- سعيد بورنان ، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936 – 1954 م ، دار هومة ، الجزائر ، 2001 م ، ص 156 .

3- عبد الحفيظ أمقران الحسني ، مذكرات من مسيرة النضال و الجهاد ، دار الأمة الجزائر ، 2010 ، ص 29 .

هكذا شرعت في النضال العلمي على الصعيدين المحلي و الوطني و إنتشرت النهضة بسرعة في باريس و إتسعت بشكل كبير بتكوين الشعب الفرعية في دوائر باريس.[1]

فقد كانت الجمعية تمتاز معلميها في بدأ أحيائها التعليمية من بين الطلة الحاصلين على دراسات كافية تؤهلهم بمهمة التعليم دون إشتراط الشهادات و تشترط بالضرورة تمتع المعلمين بقوة شخصية المعلم و حسن أخلاقه في عام 1951أعلنت اللحبة أنها قررت بالإجماع من الآن إعتبار الشهادات العلمية شهادة التحصيل من جامع الزيتونة شرطا أساسيا لقبول المعلمين بمدرسة الجمعية و بلغ عدد معلمي مدارس الجمعية عام 1951 م وفقا لما أوردته جريدة البصائر 275 معلما و يدخل فيهم المعلمون الموقوفون عن التعليم بسبب ملاحقتهم من طرف الإحتلال[2] و كذلك المعلمون المسجونون في سجون الإحتلال بسبب نشاطهم التربوي الوطني.[3]

و يعتبر معهد بن باديس استمرار لمعهد الجامع الأخضر مع تملور في الإدارة و التجهيز و أصبح المعهد هو المنطلق للتعليم و كانت الدراسة في المعهد تمتد إلى اربع سنوات، يخضع فيها الطالب في كل سنة لإمتحان للمرور إلى السنة الأعلى ، و كان خريجو المعهد يوفدون في البعثات التعليمية إلى المعاهد و جامعات المشرق العربي لتكوين

1- عبد الحفيظ أمقران الحسني ، مذكرات من مسيرة النضال و الجهاد المرجع، السابق ، ص 29 .

2- الشيخ الإبراهيمي ، مقال في مجلة مجمع اللغة العربية ، ع 21 ، 1966 مّ ، ص 148.

3- رابح تركي مصدر سابق ص 214 .

إطارات مثقفة عربية عصرية و كانت أول بعثة أوفدتها الجمعية إلى مصر عام 1951 1952 و ضمت 26 طالب.[1]

و تمكنت الجمعية في نتيجة بفضل جهدها الكثيف و تخطيطها الواعي أن تعزز اللغة العربية بين الجزائريين اللذين فرضت عليهم لغة أجنبية و هكذا فإن الإصلاح الديني السلفي و بعث النهضة التعليمية العربية في الجزائر لم يكن وحدهما من أهداف جمعية علماء و محط لنهضاتها فقد كان لها نشاطات أخرى في الميدان الإجتماعي و السياسي.[2]

1- أحمد توفيق المدني ، مذكرات حياة الكفاح ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر دون سنة ج3 ، ص188.

2 أحمد الخطيب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، أثرها الإصلاحي في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1985،ص219 .

المبحث الخامس: الحزب الشيوعي

بقي الحزب الشيوعي المنغلق على نفسه ، على نفس المنهاج و لم يفكر في الإنتقال المباشر إلى العمل المسلح الثوري ، بما يتطابق مع إيديولوجية ، فقد خلل على صورة الحزب الشيوعي الفرنسي ، حتى بعد مجازر 8 ماي 1945 ، لم يكن يريد التحرر من الإستعمار الفرنسي إلا عبر تحرك البروليتاريا الفرنسية ، و في المحطة لم يظهر ذلك في تحليله الموضوعي ، و لم يراعي الشعور الوطني للبوليتاريا الجزائرية و على الضرورة الإنتقال من لمجتمع الإستعماري و النصف إقطاعي و القبلي إلى مجتمع منظم و مخطط له كان يرد دائما بالرفض و في الحقيقة كان من خلل تركيبة يدخل في الإطار الإستعماري[1] و هو يناضل عبر البروليتاريا تحت رعاية العاصمة الإستعمارية.

كما تلقى الشيوعي الجزائري ضربة قاسية 1939 م و فقد أعضائه تقريبا إما بسبب سجنهم و إما بتوقيفهم و بعد غزو الإتحاد السوفياتي عاد الحزب إلى مبادئه السابقة. [2]

و بعد الحملة الواسعة التي شنها الحزب الشيوعي ضد غاشبين خاصة إثر مجازر 8 ماي 1945 و بضرورة معاقبتهم و سجن المتحالفين معهم ، عمد بعد ذلك إلى طلب العفو

1- رضوان عيناد ثابت ، 8 ماي 1945 و الإبادة الجماعية في الجزائر – ط 1 – دار الغرابيّ ، لبنان 2005 ص 181 – 182.

2- شارل وبير أجرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 م إندلاع حر التحرير 1954م تر/ عياش سلمان دار الأمة . الجزائر ، ج2 ، ص 245 .

الشامل و توقيف الإعدامات و في النهاية إطلاق سراح المساجين و من بينهم مصالي الحجاج [1]

و على إثر ذلك إتخذت السلطات الفرنسية في مارس 1946 ، بالعفو الشامل و العام على المساجين خاصة المساجين الذين إعتقلو في أحداث 8 ماي 1945 و كذا زعماء الأحزاب و هذا بعد أن غير الحزب الشيوعي موقفه. [2]

لأن هذا الحزب قد تجاهل السبب الحقيقي لمجازر 8 ماي 1945 ، الممنوح للشعب الجزائري في الإستقلال الوطني عن فرنسا و طالب بمعاقبة المسئولين الوطنيين عقاب شديد حيث أنهم يصفونهم بأنهم يتصرفون كالفاشيين. [3]

و يعرف الحزب الشيوعي الجزائري الذي هو امتداد للحزب الشيوعي الفرنسي بالإضافة للإتحاد السوفياتي و بتقيده بأطروحة التي لا صلة فعليه لها بحقائق البلد. [4]

إستمر الحزب الشيوعي بعد الحرب العامية على مواقفه بل عندما أصحت فكرة الإستقلال و إنشاء دولة جزائرية ثابتة و محل إقتناع الجميع عرضها معتبر الإستقلال مشروعا

1- رضوان عيناه ثابت ، 8 ماي 1945 و الإبادة الجماعية في الجزائر ، مرجع سابق ص 145.

2- محمد عباس ، رواد الحركة الوطنية ، شهادات 28 شخصية وطنية ، أ ر هومة ، الجزائر 2004 ط 1 ، ص 414.

3- محمد مهساس الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة تو / محمد مسعود ، و موحد عباس ، دار اقصبة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2003 م ، ص 245.

4- عبد الحميد الإبراهيمي في أصل المأساة الجزائر ، الشهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1999/1958 ، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان 2001 ، ص 98 .

برجوازي و إنتهى به المطاف إلى تخلي أعداد هامة من المناضلين المسلمين عنه و فشله الذريع في إنتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية يوم 2 جوان 1946 م الأمر الذي أدى به إلى التفكير في تغيير سياسته و تجلى ذلك في نداء وجهته اللجنة المركزية للحزب في جويلية 1946 أي بعد حوالي شهر من الإنتخابات جدد فيه برنامجا جديدا يؤدي تدريجيا إلى إنشاء جمهورية ديمقراطية جزائرية لها دستورها و برلمانها و حكومتها.[1]

و على إثر إنعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي الجزائري يوم 29 ماي 1949 م أصدر نداء يدعو فيه الجنة إلى الوحدة و يريد بذلك أن يكفر عن ماضيه و بعد هذا نداء تجديد النداء للجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري الذي أصدرته تحت عنوان الحرية الأرض الخير جبهة ديمقراطية جزائرية و هذا بتاريخ 21 جويلية 1946.[2]

1- الأمين شريط ، التعددية الحزبية في تجربة حركة الوطنية 1919 ، 1962 م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998 م ص 51 .

2- عبد الرحم بن بن إبراهيم بن العقون ، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الثالثة ، 1947 ، 1954 مرجع سابق ص42 .

و مما جاء في مقدمة البيان أن الوقت قد حان لإنشاء قانون أساسي للجزائر بعد أن دخلت الأنظمة الرئيسة لدستور الجمهورية الرابعة حيز التنفيذ و بعد أن أصبحت الحالة في الجزائر خطيرة في الميادين الغذائية و الإقتصادية و لا سياسية و أصبح التأخير في التغيير ينذر بإنشاء دعاية رجعية ضد فرنسا.[1]

ولقد سعى الحزب الشيوعي إلى كسب الجماهير بمحاولة التقرب من الحركات الوطنية الأخرى معترف في أواخره بضرورة الإستقلال ثم اقتراح في فيفري 1951 م برنامجا تضمن الدعوة إلى إنتخاب مجلس جزائري له كامل السيادة و حكومة في إطار جمهورية جزائرية ديمقراطية و سيقوم المجلس بتحديد طبيعة العلاقة مع فرنسا و من ثم لم يأت بجديد على مستوى الأفكار الدستورية. [2]

كما كان الحزب الشيوعي الجزائري الأنشط من غيره في مجال الإعلامي و أكثر وضوحا من ناحية تطبق العمل الإعلامي مع العمل الحزبي و كلنت صحفه كثيرا ما تتعرض مثل بقية الصحف الأخرى لعمليات الحجز و القمع و هذا ماجعل الحزب في سبتمبر 1950 م يؤسس لجنة الدفاع عن الحرية التعبير بعد أن توالى حجز صحفه مثل صحيفة La Liberté و بالإضافة إلى الصحف نشط الحزب الشيوعي الجزائري في طبع

1 يحيى بوعزيز ، تاريخ الجزائر ، الملتقيات الوطنية و الدولية ، دار البصائر للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2006 م ، ص 490 .

2 الأمين شريط ، مرجع سابق ص 54 .

المنشورات و الكتيبات الإيديولوجية مثل دفاتر الشيوعية و غير ذلك من الكتب التي تعطي صورا على أفكار الحزب.[1]

إذا كان الحزب الشيوعي الجزائري لم ينظم نفسه بكيفية مستقلة إلى انه أثناء مؤتمره التأسيسي المنعقد في 17 و18 اكتوبر 1936 م فإن وراءه حياة سياسية وقد شهدت الحياة السياسية الحلو والمر مثل كل الأحزاب الأخرى التي كانت موجودة حينها في الجزائر.[2]

لقد تميز الحزب الشيوعي في الجزائر في بداية الخمسينات بنشاطه السياسي المكثف بعد إعادة هيكلته وتنظيمه وفتح فروع جديدة للحزب في عدة مناطق من التراب الجزائري ومن أهم أعماله ونشطاته انعقاد مؤتمر الحزب السادس الذي ساهم في تحديد الحزب وتنظيمه ، حيث إنعقد هذا المؤتمر في الجزائر العاصمة مابين يومي 21 إلى 24 فيفري 1950 م ، إذ تكون المؤتمر من عدة أعضاء وأشرفت عليه عدة لجان ، اللجنة المركزية المكتب السياسي ، مجلس السكريتاريات ، كما قسم الحزب الشيوعي أعضائه إلى «06» مناطق : الجزائر ، البليدة ، وهران ، سيدي بلعباس ، قسنطينة ، عنابة.[3]

وفي 23 فبراير 1952 وبمناسبة إنعقاد المؤتمر السادس للحزب الشيوعي الجزائري أصدر بيان أعلن فيه تراجع الحزب الشيوعي عن سياسة الإدماج وكان هذا النداء تحت عنوان «السبيل الوحيد للإستقلال الوطني».[4]

1- أحمد حمدي ، الثورة الجزائرية و الإعلام ، ط2 ، منشورات دار المجاهد الجزائر 1995 ، ص 27 .

2 – محمد تقية ، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال ، تر/ عبد السلام عزيزي ، دار القصبة الجزائر ، 2010 م ، ص65.

3 – عمار بوحوش ، التاريخ السياسي مرجع سابق ، ص258.

4 – عبد الرحمن بن براهيم بن العقون ، مرجع سابق ، ص185.

وخلاصة هذا النداء أنه يبين الحالة التي تعيشها الشعوب الفقيرة خلال هذه الفترة التاريخية كما أشاد بالمظاهرات التي قامت بها الحركة المغربية وإتحاد التونسين الوطني ضد الإستعمار ، كما أكد في هذا النداء الشيوعيون لهم رغبة وطمع في أن يكونوا من بين خيرة المكافحين مع صفوة الوطنيين وكذلك فقد أعرب النداء عن مطالب الحزب الشيوعي المتمثلة في :

- الإستقلال الوطني.
- الخبز ، السلم ، الارض.

وذلك بواسطة المجلس الوطني وهذا المجلس هـو الذي يقيم الجمهوريـة الديمقراطيـة الجزائرية[1] .

وعليه نقول أن الحزب الشيوعي الجزائري في فترة بداية الخمسينيات لم يعترف إعترافا كاملا بهزائمه الإنتخابية ، وأعادها إلى الدعاية المنذرة للصحافة الكولونيالية ، ولكنه لم يستطع إنكار شيئ من عدم فهم مناضليه الأوربيين الذين طرد الكثير منهم سنة 1953 وعملا على إجتناب المواجهات بين المنخرطين المسلمين والأوربيين فقد قام بتاسيس خلايا متجانسة وخاطب منخرطيه بلغة تتماشى مع تطلعات كل مجموعة ، فهل يستطيع هذا المخرج الذي اختاره الحزب الشيوعي لإدارة حزبه كفيل أن يقاوم امتحان الحقيقة التي أثبتت به الحرب التحررية[2].

1 – عبد الرحمن بن براهيم بن العقون ، مرجع سابق ، ص185، 186.

2 – شارل روبير أجرون ، مرجع سابق ، ص976.

الفصل الرابع : دستور 1947 وموقف الحركة منه

المبحث الأول : التعريف بقانون 1947

المبحث الثاني : مناقشة الدستور

المبحث الثالث : محتوى الدستور

المبحث الرابع : تحليل محتوى القانون ورد فعل الحركة الوطنية منه

المبحث الأول التعريف بقانون 1947 :

لقد عرف هذا القانون[1] بعدة أسماء منها القانون الأساسي ، قانون الجزائر ، دستور الجزائر قانون الجزائر التنظيمي ، و تمت المصادقة على القانون الأساسي للجزائر يوم 20 سبتمبر 1947 من طرف البرلمان الفرنسي. [2]

و يرى "جوليان" بأن هذا القانون يعتبر أول مجهود يمنح الجزائر شبه [3] إستقلال ذاتي محدود ، و إعتبر الجزائر مجموعة من المقاطعات التابعة لفرنسا حيث جاء هذا القانون في عهد رئيس الجمهورية (X.Aurail) ، ورئيس الحكومة (Paulhama dieer) و الحاكم العام الفرنسي للجزائر إيف شتانيون (chat gnaux) واستبدل فيما بعد بـ مارسال إدموند نايجيلان (Naiglen) و قد حمل القانون رقم 47 – 1853 و قبل أن يصدر هذا القانون نوقش بشكل مطول في المجلس الوطني الفرنسي في إطار مشروع إصلاحات سياسية في الجزائر. [4]

و لقد كان الهدف من هذا القانون هو إنتهاج للسياسة الجديدة من طرف فرنسا اتجاه الجزائر فسارعت إلى سياسة التهدئة التي عرفت بها سابقا ، فاتجهت إلى سن القوانين

---

1 – ينظر الملحق رقم :06

2– العربي زبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1 ، من منشورات إتحاد الكتاب العرب ، 1999 ، ص 117.

3–عبد الرحمان إبراهيم العقون ، الكفاح القومي و السياسي ، مصدر سابق ، ص40 .

4– سعد طاعة ، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947 – 1956، ط1 ، دار كوكب العلوم ، الجزائر ،2012، ص50.

و الإصلاحات و التشريعات التي تعمل بها على إسكات المعارضين للسيادة الفرنسية و إيجاد حلول لتثبيت أقدامها في الجزائر و تلميع صورتها فسارعت فرنسا إلى إصدار قانون عضوي خاص بالجزائر ، يمكنها من فرض نضامها ، ومنع كل من يحاول زعزعة السيادة الفرنسية في الجزائر.[1]

ومن الأسباب التي مهدت إلى ظهور قانون 20 سبتمبر 1947 هي مجازر الثامن ماي 1945 حيث نظم أنصار حزب الشعب الجزائري بمناسبة 1 ماي 1945 مظاهرات قصد المطالبة بتحرير مصالي من جهة و ليثبتوا للحلفاء بأن الحركة الوطنية قادرة على تعبئة الشعب و الجماهير من جهة أخرى ، و تشجعوا أكثر خاصة بعد نجاح مظاهرات 1 ماي 1945 ، حيث خرج الجزائريون في مظاهرات شعبية ضخمة رافعين الأعلام الوطنية و اللافتات المكتوب عليها حرر مصالي تحيى الجزائر حرة مستقلة و أراد الشعب الجزائري أن يذكر فرنسا بوعودها للجزائريين و ذلك بخروجهم في مختلف المدن و القرى الجزائرية مظاهرات سلمية مرددين أناشيد الحرية و الإستقلال لكن الجيش الفرنسي قابلهم بمجازر إبادية مثلما إستعمل النازيون أو أشد من ذلك حيث راح ضحيتها أكثر من 45 ألف شهيد و آلاف المعتقلين حيث كان العالم بأسوأ شاهدا على فظاعة هذه المجازر [2]، فجاء هذا

1- محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص194.

2- سماعيلي زوليخة المولودة علوش :تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، ط1 ، دار كوكب العلوم ، الجزائر، 2012 ، ص 50 .

القانون كإصلاح لامتصاص غضب الشعب و التخفيف من حدة الآثار المترتبة عن هذه الجرائم الفرنسية بحق الشعب الجزائري و بحق حركته الوطنية .

ناهيك عن الأوضاع السيئة التي كان يعيشها الجزائريون خصوصا في الأرياف و التي لم تتغير منذ أمد بعيد جدا حيث تعرض الفلاحون و البوادي إلى النهب و القهر ، و الحرمان مقابل غنى الكولون و طغيانهم [1] بتضييق الخناق على نشاط الحركة الوطنية ، إبان الحرب العالمية الثانية من خلال سجن قادتها و مراقبة تحركاتهم و تعطيل الصحف و الأحزاب هذا من جهة و من جهة أخرى تمسك الحركة الوطنية بمطالبها المتمثلة في إدخال إصلاحات جذرية تمس جميع الجوانب و كان هذا القانون يشبه إلى حد كبير قرارات 1919 و مشروع بلوم فيوليت ، و أمرية مارس 1944 التي فشلت فشلا ذريعا. [2]

1- سعد طاعة، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947 – 1956 المرجع السابق ص 52 .

2- سعد طاعة ، المرجع نفسه ص 49.

المبحث الثاني: مناقشة الدستور

جرت العديد من المناقشات قبل صدور قانون 1974 في المجلس الوطني الفرنسي حول مشروع الإصلاحات السياسية في الجزائر.[1]

لقد بدأت مناقشات مجلس الجمهورية الرابعة للبرامج المقترحة للقانون الخاص و التي إستغرقت أشهر و ذلك من شهر جوان إلى غاية شهر أوت 1946 للموافقة على مشروع واحد من مشاريع الستة المقترحة ، و بتاريخ 15 أفريل 1947 ، قام وزير الداخلية الفرنسية بزيارة الجزائر و ذلك من أجل نشر الأحزاب الوطنية و منتخبي الجزائر في الهيئة الأولى و بعدما إلتقي وزير الداخلية برئيس بلدية الجزائر "توبر" و كذا "فرحات عباس" أعلن أمامهم عن وضع مشروع دستور خاص بالجزائر و تم طبع المشروع في 29 ماي من نفس السنة.[2]

و كان من خصائص المشروع الحكومي تكوين الجزائر مجموعة من المقاطعات تكون لها الشخصية المدنية و الإستقلال المالي ووجب وجود والي عام ممثل للسلطة التنفيذية و مجلس جزائري مكلف بتمثيل المصالح الخاصة بالجزائر كما و كان المشروع الشيوعي يهدف إلى جعل الجزائر إقليميا مشاركا له مجلس يتألف من 120 نائبا يتمتعون بسيادة التشريع الخاص بالمسائل الداخلية و أيضا الفصل في الشعائر الدينية ، و السلطات العمومية كما أكد أعضاء الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية على مطالب

1- شارل أندري جوليان ، إفريقيا الشمالية تسير ، المرجع السابق ص 347.

2- محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ج2 ، ص 102.

حركتهم و عن وجهة نظرها في ما يخص حل المشكل الجزائري و ذلك بالمطالبة بتأسيس جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة و قد واصلت هذه الحركة بعد الحرب إتجاه برنامجها الإستقلالي الثوري من خلال الكفاح بكل الوسائل و تم رفض القانون جملة و تفصيلا كما جرت الإنتخابات البلدية و حقق فيها ح . أج . د حيث حصلت على 110 بلدية في الجزائر و عنابة ، و بجاية ، وهران ، تلمسان ، تيزي وزو ، البليدة ، تبسة و قد أوضحت لسان حال الحركة "صحيفة المغرب العربي" أن الشعب إنتخب على فكرة الأمة الجزائرية التي مثلتها عن جدارة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية .

بالإضافة إلى أن مصالي الحاج كان ضد فكرة الوحدة الفرنسية لما تنكره من سيادة وطنية في الجزائر.[1]

أما بالنسبة لمسألة إنشاء جمعية تأسيسية الجزائرية و هذه المسألة وجدت معارضة من المجالس العامة حيث أن هذا الإصلاح كان في منظور الفرنسيين أنه قد يؤدي إلى الإستقلالية في التسيير شيئا فشيئا و يؤدي إلى إرساء سياسية اللامركزية و منه يخدم مصالح الأهالي المسلمين ، و غير أن هذا الطرح طاهري فقط من أجل خدمة مصالح الفرنسيين.[2]

1 شارل أندري جوليان ، إفريقيا الشمالية تسير ،المرجع السابق ، ص 347.

2 – Jorf : loi 1947.1853 du 21 september 1947 (p 94 –74) et ANOM .

المبحث الثالث: محتوى الدستور

لقد كان قانون 20 سبتمبر 1947 هو رد الفعل المزيف الفرنسي لمحاولة إقناع الشعب الجزائري ببعض البرامج السياسية لمستقبل الجزائر و ذلك عن طريق ما يسمى بالمجلس العام الجزائري الذي كان يتكون من أغلبيته من المعمرين الفرنسيين و الأقدام السوداء و هم الذين يتولون تسيير شؤون المجلس و الحاكم العام هو المسؤول الأعلى في الجزائر الفرنسيـة.[1]

و على الرغم من أن الشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد ، لكن الفرنسيون ناقشوه عوض عنهم.[2]

و لقد عملت الحكومة الفرنسية على وضع هذا القانون بعد أن صادق عليه البرلمان الفرنسي بأغلبية 322 صوتا ضد أصوات النواب الجزائريين الذين قاطعوا الجلسة و معارضة الشيوعيين ، أما الحزب الإشتراكي فلم يعارض المشروع عند التصويت عليه.[3]

و لقد تضمن و إحتوى دستور 1947 على 12 فصلا تضمنت هذه الفصول 60 مادة و من أهم ما نص عليه القانون[4] إعتبار العملات الجزائرية الثلاثة جزءا من فرنسا

---

1 عبد المجيد عمراني ، النخبة الفرنسية المثقفة و الثورة الجزائرية (1954 – 1962 م) دار الشهاب باتنة ، (د.ت) ،ص53 .

2 – فرحات عباس ، ليل الإستعمار ، مصدر سابق، ص191 .

3– يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية (1830 – 1954 م) ، المرجع السابق ، ص69 .

4 – ينظر الملحق رقم : 07

و تسوية سكانها في الحقوق و الواجبات مع إحتفاظ الجزائريين بشخصيتهم الإسلامية [1]

فتناول الفصل الأول النظام السياسي أما الفصل الثاني فكان حول حقوق السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الفصل الثالث حول المجلس الجزائري ، أما الرابع فقد كان حول النظام التشريعي.

الفصل الأول :

المادة 01: إن الجزائر مجموعة من المقاطعات لكل منها شخصية مدنية و إستقلال مالي و نظام خاص و إن مسلمي الجزائر هم فرنسيون بغض النظر عن الجنس و الدين و لكنهم في الدرجة الثانية. [2]

المادة 02: تقرر القانون الحالي طبقا للمادة 75 من دستور الجمهورية الفرنسية التي تؤكد قبول الجزائر "قطر مشترك " في دائرة الإتحاد الفرنسي.

ففي المادة الثانية أكد القانون العضوي للجزائر أن الرعايا من جنسية فرنسية في عمالات الجزائر ، مواطنين فرنسيين لهم كامل الحقوق السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية.

المادة 03: ستمثل الجزائر في داخل الإتحاد الفرنسي طبقا للمادة 66 من دستور الجزائر الفرنسية.

1- يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية (1830 – 1954 م) ، المرجع السابق، ص 69 .

2 – عبد الحميد زوزو ، ، تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1914-1945 ، المرجع السابق ص 357.

حيث أكدت المادة الثالثة على مسألة الحرية للمواطنين الذين لن يتنازلوا عن قانونهم الخاص و أنهم سيبقون خاضعين لقوانينهم و لعاداتهم.

كما جاء في المادة الرابعة من القانون العضوي للجزائر إعطاء الحق لنساء في الإنتخاب و أشارت المادة 56 إلى حرية الديانة الإسلامية عن الدولة الفرنسية و هذا يعني تأكيدها على قبولها فكرة فصل الدين عن الحكومة و إعتبار اللغة العربية لها مكانة ضمن لغات الإتحاد الفرنسي.[1]

الفصل الثاني: الحقوق الإقتصادية و السياسية الإجتماعية و يتضمن سبعة مواد و هي كالآتي :

المادة 04 : تتمتع النساء المسلمات بحق الإنتخابات بقرار من المجلس الجزائري.[2]

المادة 05 : الحاكم العام يمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر و هو المسؤول أمام الحكومة الفرنسية.[3]

المادة 06: تأسيس جمعية جزائرية تتكلف بتسيير مصالح القطر الجزائري الخامس بوفاق مع الوالي العام.

---

1 – عبد الرحمن بن محمد الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ج5 ، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، برج الكفان ،الجزائر ، 2014 ،ص 240.

2– عبد الكامل جويبة ،الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946–1954 ، دار الواحة للكتاب ، ص158.

3– سماعيلي زوليخة المولودة علوش ، المرجع السابق ، ص438.

المادة 07: يؤسس مجلس الحكومة من الوالي العام ويكلف بالسهر على تنفيذ مقررات الجمعية و هذا المجلس يتألف من 6 أعضاء مستشاري الحكومة ، إثنان من النواب تنتخبهما سنويا الجمعية الجزائرية و إثنان من النواب يعينهما الوالي العام.[1]

المادة 08: ضمان الحرية الدينية لجميع المواطنين و إدارات البنايات الدينية ، فصل الشعائر الدينية عن السلطات العامة .

المادة 09: وفقا للمادة 82 من قانون الجمهورية الفرنسية يجهز الجزائريون و الجزائريات بالأحوال الشخصية ماداموا لم يتركوها بحرية أنفسهم.

المادة 10: أما فيما يخص المادة العاشرة اللغة الفرنسية و اللغة العربية معترف بهما كلغتين رسميتين على قدر المساواة و على جميع الدرجات و في جميع المدارس التعليمية العامة. [2]

المادة 17: يجتمع المجلس الجزائري بكل حق في جلسة سنوية الخميس 02 من شهر جانفي و لا يتجاوز مجموع المدة الكاملة لإنقطاع الجلسة أربعة أشهر.

المادة 18: ستكون جلسات المجلس الجزائري عامة ، و شرح المناقشات و كذلك وثائق و حجج المجلس تنشر في الجريدة الرسمية للجزائر.

المادة 21: وكالة النائب في المجلس الجزائري لا تتفق مع وكالة أعضاء المجلس الوطني الفرنسي و المجلس الجمهوري و مجلس الإتحاد الفرنسي.

1- إبراهيم العقون : الكفاح القومي و السياسي 1947 – 1954 ، مرجع سابق، ص159.

2- عبد الحميد زوزو ، تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1914-1945 ، المرجع السابق ، ص 358 .

المادة22 : ينتخب المجلس الجزائري مكتبه في كل عام ، عند إبتداء الجلسة بصورة متناسبة بين الفرق [1]

الفصل الرابع: في النظام التشريعي و يتضمن سبعة مواد :

المادة 23: المجلس الجزائري له التصرف في السلطة التشريعية و في كامل المسائل الداخلية الجزائرية و لا يمكن تكليف أحد لهذه السلطة.

المادة 24: توضح مشاريع و إقتراحات القوانين على مكتب المجلس الجزائري.

المادة 28: يدرس المجلس الجزائري مشاريع و إقتراحات القوانين التي تقدم له بواسطة اللجان التي يعين عددها و تركيبها و صلاحيتها.

المادة 26: يبحث المجلس الجزائري عن كيفية إمكانية تطبيق القوانين في الجزائر التي سنها المجلس الوطن الفرنسي و يبطل نظام إصدار المراسيم كمادة تشريعية.

المادة 27: تطبق بملأ الحق جميع القوانين الفرنسية التي تضمن الحريات الدستوريــة. [2]

---

1 – يحيى بوعزيز : سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية (1830 – 1954 م) ،المرجع السابق ص 35 – 36 –37 .

2 –عبد الحميد زوزو ، تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1914–1945 المرجع السابق، ص 362 .

الفصل الخامس: في الميزانية الجزائرية و يتضمن أربعة مواد :

المادة30: يصوت المجلس الجزائري بكامل السلطة على الميزانية الجزائرية و يراقب تطبيقها و يملك نواب المجلس الجزائري الأمر في تعيين المصاريف.

المادة 31: يراقب المجلس الجزائري إستعمال جميع الديون التي تقدمها الجمهورية الجزائرية الفرنسية للجزائر و خصوصا القرض و التسبيقات المالية للتجهيز الإقتصادي و الإجتماعي في الجزائر.

المادة 32: يقرر المجلس الجزائري القانون المالي الجديد و خصوصا تعيين النفوذ و الجباية و المكوس.

المادة 33 : تدخل ميزانية الأراضي الجنوبية في ميزانية الجزائر عند مفعول هذا القانون. [1]

المادة 34: ينتخب المجلس الجزائري رئيس الوزراء بالتصويت العام و بأكثرية أعضاء المجلس المطلقة و رئيس الوزراء و يختار وزراءه.

المادة 35: يجب أن يتألف مجلس الوزراء بصفة إنتقالية من عدد متساوي من الجزائريين و الجزائريات نواب المجلس الجزائري من المجتمع الإنتخابي الأول و المجمع الإنتخابي الثاني.

المادة 37: يعين رئيس مجلس الوزراء الإستخدام لكل الوظائف المدنية بتوقيع الوزير ذو الصلاحية .

1- عبد الحميد زوزو ، تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1914-1945 ، المرجع السابق، ص 362-363 .

المادة 38: تتكلف الحكومة الجزائرية بالسلم الداخلي للجزائر و تكون قوات البوليس خاضعة لها.

المادة 39 : الوزراء مسؤولون بالإجماع أمام المجلس الجزائري أمام الحكومة العامة.

الفصل السابع : في حين تضمن الفصل السابع ثلاث مواد :

المادة 40 : يحدد المجلس الجزائري تأليف و إختصاص هيئة عليا للقضاء و تشمل هذه الهيئة على قسمين قسم للقضاء الإسلامي و قسم الآخر للقضاء المدني .

المادة 41: تؤلف هيئة بالأخص من معلمي المذاهب الإسلامي الأربع الكبيرة و تقدم للمجلس الجزائري مشروع توحيد و تشريع العدل الإسلامي في جميع أنحاء القطر الجزائـــري.[1]

الفصل الثامن : في ممثل للجمهورية الفرنسية و يتضمن مادتين :

المادة 43: تعين حكومة الجمهورية الفرنسية ممثلا لدي الحكومة الجزائرية.

المادة 44: ممثل لدى الحكومة الجزائرية هو ممثل لمصالح الإتحاد الفرنسي العام في الجزائر ، و هو يشترك في مداولات مجلس الوزراء و هو يحضر أعمال المجلس الجزائري و يسهر على إحترام الحريات الدستورية.

الفصل التاسع : تحت عنوان النظام الإداري و يتضمن ثلاث مواد :

المادة 45 : يبطل لقب ووظائف الوالي ، و تبطل إدارة الولاية العامة .

1- يحيى بوعزيز : سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية (1830 – 1954 م) ، المرجع السابق ص 39 – 40 .

المادة 46 : الموظفون و أعوان الدولة الذين وضعتهم فرنسا تحت تصرف الجزائر في سبيل خدمتها

المادة 47 : تأسيس مدرسة للإدارة في الجزائر لتكوين و تنمية موظفين إداريين جدد.

الفصل العاشر: تحت عنوان في البيئات والمجتمعات المحلية و يتضمن تسعة مواد :

المادة 48 : البيئات (المجتمعات) المحلية و هي أحوال المدن ، القرى ، دواوير النواحي .

المادة 49 : الحدود و الإتساع و التجمع العرضي و تنظيم الأحوال يحددها القانون.[1]

المادة 50 : تنص على إزالة الحكم العسكري في الجنوب و لكنها وضعت عقبات في التنفيذ.

المادة 51 : الديانة الإسلامية مضمونة للإستقلال عن الدولة ، مثل بقية الأديان إلا تنفيذ هذا الإستقلال منوط بقرارات الجمعية الجزائرية.

المادة 52: يجب أن يكون عدد نواب البلدية و الجماعة مناسبا و مساويا لكل قسم إنتخابي و يكون لكل هيئة إنتخابية ممثل واحد على الأقل.

المادة 53: تتألف المجالس العامة بصفة إنتقالية للعدد من النواب متساوي تماما بين ممثلي كل هيئة إنتخابية .

1- يحيى بوعزيز : سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية (1830 – 1954 م) ، المرجع السابق ، ص 40.

المادة 54: سلطة المجالس البلدية المحددة في قانون 51 مدة إنتخابها ، تركيبها ، نظامها يحددها هذا القانون.

المادة 55: تنفيذ قرارات المجالس المنتخبة تستند إلى رئيس المجلس البلدي ، العامة الجماعة .

المادة 56: ضمان الإستقلالية و فصل الدين عن الدولة بنفس القدر مع باقي الديانات الأخرى.[1]

1- بشير بلاح ، التاريخ الجزائري المعاصر ، المرجع السابق ، ص 468 .

4- تحليل محتوى القانون :

يعتبر قانون 20 سبتمبر 1947 الذي أقرته فرنسا بهدف تحسين أوضاع الجزائر الداخلية ما هو إلا قانون إدماجي إغرائيا لأنه كان يسعى إلى دمج الجزائر في فرنسا و ذلك بحسب ما جاء في جميع مواده التي كانت معظمها تخدم مصالح فرنسا على الرغم من شكله الذي يوحي بخدمة مصالح الجزائريين لكن المضمون عكس ذلك، [1] ففي المادة الأولى من هذا القانون لا يعترف بالجزائر كالدولة مستقلة و لا بالشعب الجزائري و هذا ما لم نتقبله الحركة الوطنية و الشعب الجزائري على حد سواء. [2] أما المادة الثانية تؤكد على أن الجزائر قطر مشترك في دائرة الإتحاد الفرنسي أي أن فرنسا هنا لا تعترف بالإستقلال الجزائري بل إلحاقها كمستعمرة فرنسية على الرغم من مطالبة الفدراليين بإعطاء الحرية الشخصية و الذاتية للجزائر. [3] أما فيما يخص المادة الرابعة إعطاء الحق للنساء للمشاركة في الإنتخابات و ذلك خوفا من زيادة الناخبين الجزائريين جعل هذا الحق بيد الفرنسيين و تحت تصرفهم و القرار هنا هو عدم تمتع المرأة بهذا الحق إلا بعد موافقة الجمعية الجزائرية.

1- يحي بوعزيز ، السياسة لاإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري المرجع السابق، ص 123 - 124 .

2- مهساس أحمد ، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة المرجع السابق ص 59 .

3- سعد طاعة ، المرجع السابق، ص 59 .

أما في المادة الحادية عشر فقد نصت على أن المجلس الجزائري يتألف من 120 عضو 60 عضوا جزائري و 60 عضوا أوربي لا تزيد عن 80 ألف مواطن أوربي و بين أغلبية السكان الجزائريين الذين يقدر بـ 9 ملايين جزائري.[1]

و يظهر ذلك أيضا في الفصل السادس الذي يحتوي على ستة مواد على عدم المساواة بين النواب المجلس الجزائري و المجلس الفرنسي ، إذ أن فرنسا عمدت إلى المساواة بين 10 ملاين جزائري و 800 ألف مستوطنا أوروبيا بحيث يمثل كل من المجموعتين السكانيتين بنفس عدد النواب ستون نائبا على كل مجموعة. [2]

بالإضافة إلى أن الفصل العاشر أكد على تفوق العنصر الأوروبي على الأهلي الجزائري المسلم أي أنه بقي متمسك بالعنصرية الفرنسية فنظرة الأوربيين لم تتغير تجاه المواطن الجزائري بحيث منحت الأفضلية للكولون من خلال تمثيله في المجالس و مساواته للجزائريين. [3]

بالإضافة إلى أن المادتين 56 و 57 و اللتان مضمونهما يتمحور حول إستقلالية الممارسة الدينية و الإعتراف باللغة العربية لغة رسمية في كل المستويات إلا أن هذه الوعود كلها كاذبة و مزيفة ، و لم تكن ذات قيمة و بقي يحيطها الغموض ، و ذلك أن فرنسا في

---

1 عمار هلال : أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 – 1962 ،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر ، ص 367.

2- سعد طاعة ، المرجع السابق ، ص 60 . 66 .

3- إبراهيم العقون ، الكفاح القومي والسياسي من خلال المذكرات المعاصرة 1920، المصدر السابق ص 54 .

كل مرة بقيت تشرف بطريقة أو بأخرى على كل المؤسسات الدينية و توجيهها لكل ما يتوافق مع مصالحها. [1]

فما يمكن قوله حول قانون الأساسي أو ما أصطلح عليه بدستور الجزائر أو دستور 1947 ، ما هو إلا حبر على ورق فلم يكن لفرنسا أي نية للإصلاح و التغيير و التفاهم مع الجزائريين لأن هذه المواد لم يكن بالإمكان تنفيذها على أرض الواقع إلا بموافقة الحكومة الفرنسية و يظهر ذلك جليا في المادة الثانية و التي كان فحواها هو إعطاء مكانة خاصة للكولون و تمثيلهم في المجالس الإنتخابية و التي ساوت بين أقلية أوروبية و الأغلبية مسلمة و هذا ما صرح ما جاء في تصريح الكاتبان الفرنسيان كوليت و فرانسيس جونسون " لم يكن هذا الدستور ليخشى خطره في يوم ما على السيادة الفرنسية " و هنا يتبين أن فرنسا كانت عازمة على أن لا تنفذ هذا الدستور [2]

فالدستور لم يعد أو يحدث أي شيء يفيد الجزائريين و يتضح ذلك في قول البشير الإبراهيمي " فوجدنا هذا الوليد الناقص الذي يسمونه الدستور الجزائري لم يشرع جديدا و لم يزرع مفيدا ،و لم يزد أن نقل هذه القضية من ميدان إلى ميدان ، و من يد إلى يد نقلها من

1- البشير الإبراهيمي ، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ، عيون البصائر ، ج3 ، ط1، دار الغرب الإسلامي ، 1997 ، ص 109 .

2- يحي بوعزيز ، التسلط الإستعماري ، المرجع السابق ، ص 124 .

فرنسا إلى الجزائر ، .... ليدفع العضاضة عن فرنسا اللائكية ، و يلصقها بفرنسا(المسلمة) التي تتمسك من الإسلام بمعابده و رجاله " [1]

و ما يجدر بالذكر هو أن معظم ما جاء في قانون 20 سبتمبر 1947 و في القوانين سبقته مصلحة الجزائر و تطورها ، لم ينفذ و ما هو إلا حبر على ورق.

1 البشير الإبراهيمي ، أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ، المرجع السابق، ص 109.

المبحث الرابع :تحليل محتوى القانونو ردود فعل الحركة الوطنية منه

هذا الدستور لم يلقى أي تجاوب من طرف الجزائريين لأنه كان أولا قانونا عنصري بالدرجة الأولى و ثانيا لا يستحق فعلا وصف المسح القانوني لأنه يضمن مواد أخرى و لهذا فهو لا يستحق أن يكون قانونا.[1]

فقد رفضه الجزائريين جملة و تفصيلا خاصة و أنهم لم يشاركوا في صياغة هذا من جهة و من جهة أخرى عدم الإعتراف بالشخصية الجزائرية ناهيك عن حق تقرير المصير ، و عدم إعطائه للجزائريين تمثيلا حقيقيا في المؤسسات الجديدة فقد نددوا به و إنتقدوه.[2] هذا من جهة و من جهة أخرى أن هذا الدستور كان منافيا للديمقراطية 60 نائب لصالح 10 ملايين و 60 نائب لصالح 800 ألف أوروبي كما أنه لم يشارك الجزائريين في سن هذا القانون كما ذكرنا سابقا . و لم يأخذ الدستور بعين الإعتبار المطالب الشرعية للشعب الجزائري.[3]

1- أمال شبلي ، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954 م – 1956 م ، المرجع السابق، ص 290.

2- بشير بلاح ، التاريخ المعاصر ، المرجع السابق ، ص 470 .

3- عمار هلال ، الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري ،المرجع السابق، ص 368.

1- موقف الحركة الوطنية من الدستور :

تصدى أعضاء الحركة لدستور فقد رفضوه رفضا قاطعا فكان موقفا صارما لا غبار عليه و تصدى أعضاؤها الأساسيين له بكل شجاعة و نددوا في كل المناسبات و رفضوا كل شيء متأني من قبل الإدارة الفرنسية و قد شنوا حملة واسعة تحت شعار الكلمة للشعب الحرية لا تمنع بل ما تؤخذ بالقوة لا تسترجع إلا بالقوة [1]

2- موقف المستوطنين من القانون :

فقد رفض القانون قبل المستوطنين باعتباره يمثل تخيلا جانب فرنسا عن الجزائر و عبروا عن سخطهم بتقديم الأعضاء الأوروبيين في مجلس ولاية الجزائر إستقالتهم و تصويتهم في الإنتخابات البلدية التي أجريت في أكتوبر 1947م على قوائم الإتحاد الجزائري و تجمع الشعب الفرنسي الذي ندد لهذا القانون. [2]

1- عمار هلال ، الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري ،مرجع سابق، ص 368.

2- يوسف مناصرية ، الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الجزائرين سنة 1919،مرجع سابق، ص 330.

الخاتمة

خاتمة :

من خلال دراستنا لموضوع موقف الحركة الوطنية من المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الجزائر من 1919 إلى 1947 توصلن إلى مجموعة من النتائج :

1- أن الجزائر من مطلع القرن العشرين شهدت أوضاع مزرية مست جميع الجوانب السياسية والإجتماعية والإقتصادية وحتى الثقافية نتيجة للسياسة التي إتبعتها فرنسا .

إصدار فرنسا جملة من القوانين التعسفية الجزرية مثلا قانون الأهالي الذي أتاح التحكم بسهولة في جميع مجالات .

2- إهتمام الفرنسين بالإصلاحات في الجزائر سنة بعد سنة وذالك كلما تضاعف الضغط الوطني تحركت فرنسا نحو إصلاح ضننا منها بأن الأصلاح هو الورقة الرابحة ، من أجل إمتصاص غضب الشعب الجزائري وسيطرة على الوضع

3- تعتبر إصلاحات 4 فيفري 1919 إصلاحات هزلية شكيلية ولم تكن في المستوى المنتظر من طرف الجزائرين

4- كان هدف الإدارة الاستعمارية من إصلاحات 4 فيفري 1919 هواإستمالة النخبة المثقفة في الجزائر هذه الأخيرة التي أصبحت تتمتع بلوعي السياسي والتي يجب إستعمالها حتى لا تشكل خطرا على مصالحها.

5- هذه الإصلاحات لم تكن عادلة حيث مست فئة معينة من الجزائريين .

6- سعت السلطات الاستعمارية إلى إجهاض مطالب الحركة الوطنية بإصلاحات موريس فيوليت

7- إن مشروع بلوم فيوليت كان مضمونه ورغبته فصل النخبة عن الشعب وهو محو الشخصية الجزائرية وإذابتها في المشروع الفرنسي وبالتالي إفشال روح المواطنة والحماس الثوري في نفوس أفراد الشعب الجزائري

8- تركت مجازر 8 ماي 1945 في قلوب الجزائريين حرحا لا يندم وحطمت أمالهم المتعلقة بوعود فرنسا والحلفاء بعد إنتهاء الحرب

9- أصدرت فرنسا في هذه الأثناء قانون العفو الشامل في مارس 1946 الذي يسمح للحركة الوطنية التبلور من الجديد

10- أسس فرحات عباس ورفاقئه النواب حزبا جديد سمى بالاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائري

11- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عاودت نشاطها بعد الحرب برئاسة الإبراهيمي وقد حافظت على مطالبها رفض الإدماج وحرية الدين الإسلامي واللغة العربية هي اللغة الرسمية

12- حركة الإنتصار من أجل الحريات الديمقراطية 1946 والتي تأسست من طرف مصالحي الحج 1946 بعد عودته من المنفى

13- دستور الجزائر 1947 هو الأخر محاولة فرنسية لتهدئة لأوضاع في الجزائر والذي إشتمل على 8 أبواب و 60 مادة

14- عملت فرنسا من خلال هذا القانون على إستمالة الشعب جزائري وفصيلة الحركة الوطنية .

15- صحيح أن فرنسا منحت للجزائريين إصلاحات تخدم مصالحهم شكلا أما في المضمون فهي حبر على ورق حيث إن هذه لإصلاحات لم تطبق على أرض الواقع .

قائمة الملاحق

الملحق رقم : 01

اصبحت السواحب الفلاحية (التراكتورات) ومحاريثها الميكانيكية الفولاذية منتشرة الاستعمال في سائر المناطق البعيدة والقريبة . وقد ادى استخدامها الى انقلاب كبير في عمليات الحرث والتسليف والبذر والحصاد . وحاليا يستخدم في القطر الجزائري ما يزيد على الـ ١٥ الف تراكتور.

الملحق رقم :02

قانون 1919 الخاص بالتجنس (النص العربي)

الباب الأول

الفصل الأول : الوطنيون الجزائريون المسلمون يسوغ لهم التجنس بالجنسية الفرنسوية التامة عملا بأحكام مجلس الشيوخ (السيناتو) الصادر يوم 14 جوليت سنة 1865 وبمقتضى القانون الحالي

الفصل الثاني : ككل وطني جزائري مسلم ينال بطلبه الجنسية الفرنسية التامة إذا توفرت فيه الشروط الآتي بيانها:

اولا : أن يكون مستكملا من العمر 25 سنة.

ثانيا : أن يكون متزوجا بامرأة واحدة أو عازبا.

ثالثا : أن لا يكون محكوما عليه لارتكابه جناية أو جنحة بحكم تسقط من أجله الحقوق السياسية وأن لا يكون معاقبا في السابق بعقوبة تأديبية على أفعال ارتكبها ضد العائلة الفرنسوية أو على أقوال سياسية أو دينية مضرة أو على دسائس من شأنها الإخلال بالأمن العام.

رابعا : أن تكون مدة سكناه سنتين على التوالي في بلدة واحدة من فرنسا أو بر الجزائر أو في دائرة تصريحية مطابقة للبلدة في مستعمرة فرنسوية أو وطن داخل تحت حماية فرنسا، وأن يكون فيه زيادة على ما تقدم أحد الشروط الخصوصية الآتي ذكرها :

1- أن تكون له خدمة سابقة في الجيوش البرية أو البحرية وسار فيها سيرة محمودة بشهادة تعطى له في ذلك من لدن الحكم العسكري.

2- أن تكون له معرفة باللغة الفرنساوية قراءة وكتابة.

3- أن يكون مالكا أو محكتريا لعقار في البادية أو في المدينة أو يكون مفيدا منه سنة بالأقل إما في جريدة «الباتينتا» وإما في جريدة المغارم التي تكون عوضها وذلك في بلدة واحدة لقيامه فيها بحرفة استقرار.

4- أن يكون صاحب وظيفة عمومية أو معاش ناله بتقاعده من خدمة دولية.

5- أو انتخب فيما مضى عضوا عموميا في أحد المجالس الانتخابية.

6- أن يكون صاحب وسام فرنساوي أو امتياز تشريفي أنعمت به عليه الحكومة الفرنسوية.

7- أن يكون أبوه تجنس بالجنسية الفرنسوية وقت أن كان عمره هو نعني الابن الطالب للجنسية بلغ إحدى وعشرين سنة.

وللمرأة الوطنية المسلمة زوجة الوطني المسلم الذي تجنس بالجنسية الفرنساوية بعد تزوجه بها أن تطلب اتباع زوجها في حالته الجديدة نعني الجنسية الفرنساوية.

الفصل الثالث : الوطني الجزائري المسلم الذي يريد التجنس بالجنسية الفرنسوية التامة طبق هذا القانون يجب عليه إلى قاضي الصلح لـ (الجوج دبي) أو إلى الحاكم القائم مقامه طلبا في نسختين ويضيف إليه الأوراق الآتي بيانها :

أولا : عقد ازدياد إن كان، وإلا برسم لفيف بشهادة أربعة من الناس يحرره قاضي الصلح (الجوج دبي) أو قاضي المحكمة الإسلامية في بلدة سكنى صاحب الطلب

ثانيا : الأوراق الدالة على أن الشروط المذكورة في الفصل الثاني أعلاه متوفرة فيه

ثالثا : تلخص سيرته الشرعية (كازي جوديسيير)

رابعا : عقود ازدياد أولاده القاصرين أو رسوم لفيف تقوم مقامها وكاتب محكمة قاضي الصلح (القريفيي) يسلم له نعني للطالب توصيل طلبه ويرسل نسخة تأخر إلى الولي العام على البر الجزائري

الفصل الرابع : في ظرف الشهر التابع لتسجيل الطلب لدى كاتب محكمة الصلح (القريفيي) يستدعي قاضي الصلح (الجوج دبي) طالب التجنس ويراجع أمره أهو متصف بالشروط اللازمة أم لا. ثم يخبره بحاصل نظره كما يخبر به شيخ بلدته (المير) الساكن فيها أو متصرفها (المينيستراتور) ووكيل الدولة والوالي العام وهؤلاء يخبرون الوالي العام وقاضي الصلح لـ (الجوج دبي) في أجل خمسة عشر يوما بوصول ذلك الحاصل إليهم وبالملاحظات التي يرونها صالحة ثم ترسل المضبطة (دوسيي) بتمامها من دون تأخير إلى كاتب المحكمة الأهلية (قريفيي دو طروبيونال سيفيل) في الدائرة ويخبر بها وكيل الدولة والوالي العام

الفصل الخامس : إن كان محل سكنى طالب التجنس في فرنسا أو في مستعمرة من المستعمرات الفرنسوية أو في وطن داخل

تحت حماية فرنسا يجب عليه أن يوجه طلبه إلى قاضي محكمة الصلح (الجوج دبي) التابعة لها بلديته الأصلية. أو إلى الحاكم القائم مقامه فيها ولقاضي الصلح المذكور أو عوضه أن يتولى في هذا الشأن مخابرة أي قاضي للصلح مثله أو الحاكم الفرنساوي الذي يقوم مقامه مكلي يجري على يده ضوابط النظر في التجنس.

الفصل السادس : إن مضي شهران من يوم تسجيل الطلب في مكتب المحكمة الأصلية (قريف دو طريبونال سيفيل) ولم يقع أي اعتراض عليه من طرف الوالي العام أو وكيل الدولة عملا بالفصل 7 أو الفصل 8 من هذا القانون بمحكمة المطلب الأول في انعقادها الأول العلني تصرح بأن الطالب للتجنس قد توفرت فيه الشروط المقررة في القانون وبأنه صار مقبولا في الجنسية الفرنسوية ويذكر هذا التصريح في هامش عقد ازدياد وفي هامش عقد زواجه وإن كان الطالب غير مقيد في دفتر المواليد فيذكر التصريح المشار إليه في حاشية رسم اللفيف المحرر طبق الفصل أعلاه وهذا الرسم الذي يقوم مقام عقد الازدياد أو عقد الزواج يوضع في مكتب (قريف) محكمة المطلب الأول وفي مكتبة مشيخة البلدة (دار البر).

الفصل السابع : إن وقع اعتراض على طلب التجنس من طرف الوالي العام أو وكيل الدولة وجرى الإخبار به في الآجال المعينة بمجرد بطاقة مرسلة إلى مكاتب المحكمة الأهلية (قريفي دو طريبونال) فهذه المحكمة تنظر في صحة الاعتراض بحكون مبنيا على عدم شرط من الشروط المنصوص عليها في الفصل 2 أعلاه أو

على تعمير ذمة الطالب بحكم ارتكابه فعلا من الأفعال المذكورة في ذلك الفصل نفسه، ثم أن المحكمة تنعقد في أجل شهر انعقادا علنيا لقبول ذلك الاعتراض أو رفضه وعند رفضه تصرح بأن الطالب مقبول في الجنسية الفرنسوية.

الفصل الثامن : في نفس أجل الشهرين المقرر بالفصل 6 يجوز للولي العام أن يصدر أمرا بعد المحاورة فيه بمجلس الولاية وموافقة وزير الداخلية عليه يعترض على تصريح المحكمة المنصوص عليه في هذا الفصل نفسه بدعوى أن الطالب للجنسية الفرنسوية غير أهل لها وإذ ذاك يصير الطلب الملغى بتلك الحيثيات لا يمكن تجديده إلا بعد مضي خمس سنوات.

الفصل التاسع : الاستئناف لدى المحكمة العليا لنقض الأحكام (الكور دو كاساسيون) في الحكم الصادر من محكمة المطلب الأول مفتوح سواء لوكيل الدولة أو لطالب الجنسية وبه يتوقف الطلب. وتقديم الاستئناف إلى المحكمة العليا المذكورة وحكمها فيه يقعان بالوجوه والأحوال المنصوص عليها في الأمر الدولي الصادر يوم 2 فيفري 1852 وفي القانون الصادر يوم 2 فيفري 1914 والإعلامات بالاستيناف توجه إلى وكيل الدولة أو تصدر منه.

الفصل العاشر : الرسوم الشرفية تعفى من التأشير وتسجل مجانا، وملخصات عقود الازدياد والزواج تعطى مجانا في كاغد مطلق إما لطالبها وإما لقاضي الصلح ويكتب في رأس الكواغد أنها استخرجت لتلك الخصوصية فقط ولا يجوز استعمالها في غير ذلك من وجوه الاستعمال.

الفصل الحادي عشر : نتائج الأحكام الصادرة بمقتضى الفصول 2 و7 و1 أعلاه هي النتائج التي علقها قانون مجلس الشيوخ لـ (سيناتوس الواقع في سنة 1865 على الاتصاف بالجنسية الفرنسوية).

الباب الثاني

الحالة السياسية الممنوحة للوطنيين الجزائريين المسلمين الذين هم غير متجنسين بالجنسية الفرنسوية

الفصل الثاني عشر : الوطنيون الجزائريون المسلمون الذين لم يطلبوا الا تصاف بالجنسية الفرنسوية ينوب عنهم في جميع مجالس المناظرة بالبر الجزائري (النيابات المالية ومجلس الولاية الأعلى، ومجالس العمالات والمجالس البلدية واللجان البلدية والجماعات الدوارية) أعضاء منتخبون يجلسون فيها بالوجه والحقوق التي يجلس فيها الأعضاء الفرنسويون مع استثناء أعضاء (الفصل) أحكام الفصل 11 من القانون النظامي الصادر يوم 2 أوت 1875 وفي المجالس التي فيها أعضاء الوطنيون المسلمون الذين عينوا بالانتخاب وأن الأعضاء الوطنيون المسلمون الذين عينوا بالانتخاب، وأن الأعضاء المسلمون الوطنيون في المجالس البلدية يجوز لهم ولو لم يكونوا متجنسين بالجنسية الفرنسوية الاشتراك مع الأعضاء الفرنسويون في انتخاب مشائخ البلدان (الأميار) ومعاونيهم (أدجوان ميز).

الفصل الثالث عشر : تصدر أوامر دولية خصوصية في تنظيم الدائرة الانتخابية الوطنية الإسلامية وفي أسلوب انتخاب الأعضاء الذين ينوبون عن المسلمين في كل مجلس من المجالس ولا يسوغ في

الفصل الخامس عشر : إنه في كل دوار مكون عملا بقانون مجلس الشيوخ (السيناتة) الصادر في اليوم 22 أفريل 1863 وفي كل قسم من أقسام الوطنيين المسلمين له جماعة تنوب عنه قانونا ينتفع في خدمة الطرق والعيون والآبار وغير ذلك من الأعمال النافعة للعامة المفيدة الصالحة للسكان، الدوار، أو القسم بالواجب الذي يؤديه سكانه دراهم أو عملا في سبيل الطرق القروية والواصلة بين القرى بعد طرح ما يلزم منه للعمالة ولا ينتفع بذلك إلا فيما ذكر والأمريكيون كذلك في صرف ما يتجمع من مداخيل الأملاك البلدية.

الفصل السادس عشر : أحكام هذا القانون يجري العمل به في جميع الوطن المدني بالبر الجزائري.

هذا القانون الذي تفاوض فيه مجلس الشيوخ (السينا) ومجلس نواب الأمة (دبيوتي) ووافق عليه سينفذ بصفته كونه قانونا من قوانين الدولة.

حرر في باريس يوم 2 فيفري 1919

رئيس الجمهورية

ر. بوانكاريه/ووزير الداخلية ج. جامس

وبأمره امضاء/حافظ الطوابع الدولية ووزير العدلية لوي نايل.

الملحق رقم :03

المصدر: عبد الحميد زوزو ، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية،ص240

الملحق رقم :04

الأمير خالد

https://www.google.com/search

الملحق رقم :05

زعيما الجزائريين الحربين

رائد الحركة الإصلاحية الشيخ ابن باديس، ورائد الحركة الوطنية الأمير خالد

المصدر: بشير بلاح ، مرجع سابق، ص 437

الملحق رقم : 06

تعريف بدستور سنة 1947 باللغة الفرنسية

وثيقة رقم 1

دستور سنة 1947

STATUT ORGANIQUE
DE L'ALGERIE

Le statut voté malgré les protestations véhémentes des démocrates algériens n'a aucune chance de durer. Il n'a pas été librement discuté et encore moins librement accepté par les représentants de la population musulmane. Son premier rapporteur, M. Rabier, bien qu'approuvé par la Commission de l'Intérieur, a été contraint, par suite de l'attitude du gouvernement et du président du Conseil, M. Ramadier, d'abandonner son rapport. Des interventions occultes venaient de faire échec à la souveraineté populaire, issue du suffrage universel ! viciée à la base, cette loi apparaît ainsi comme une « charte imposée » aux autochtones.

Les démocrates d'Algérie et ceux de France, en lisant cette brochure [1], ne manqueront pas de comparer le texte de la proposition de loi déposée par notre parti et celui adopté par le parlement. Autant notre architecture est solide, équilibrée, avec des issues qui font entrevoir les horizons d'un monde nouveau, expurgé de toute espèce de violence et de domination, autant celle du gouvernement donne l'image d'une maison inhabitable où le replâtrage cache mal de dangereuses lézardes et où la fausse symétrie tient lieu de nouveauté.

[1] Confectionnée par l'U.D.M.A et de laquelle est extrait ce document.

85

الملحق رقم : 07

الملحق رقم 02

بنود دستور سنة 1947 باللغة الفرنسية

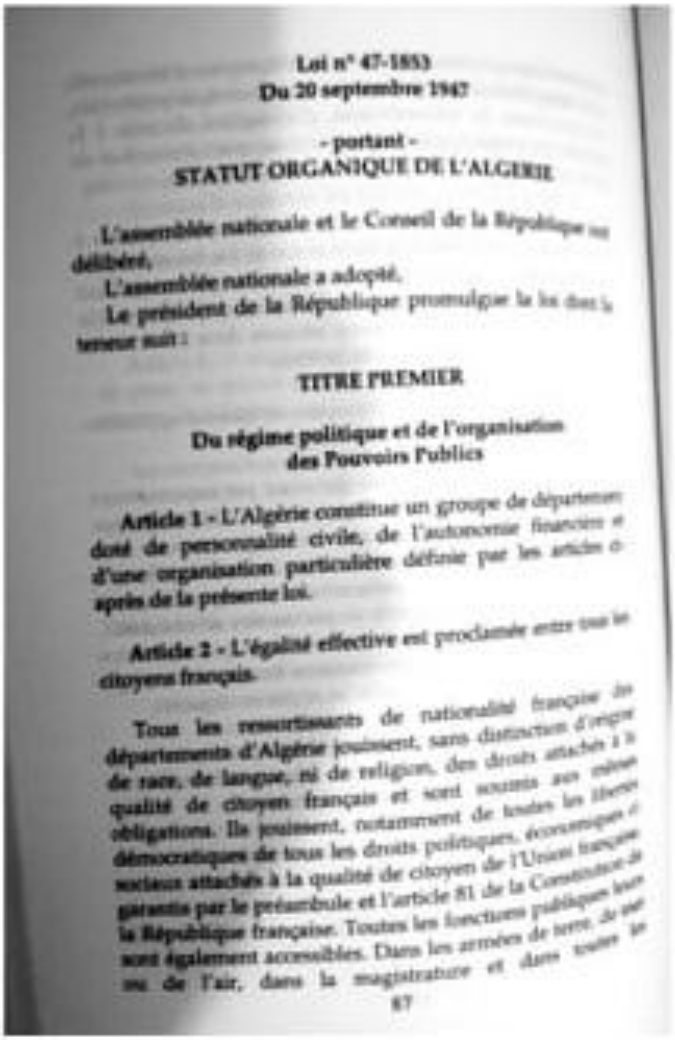

Loi n° 47-1853
Du 20 septembre 1947

- portant -
STATUT ORGANIQUE DE L'ALGERIE

L'assemblée nationale et le Conseil de la République ont délibéré,
L'assemblée nationale a adopté,
Le président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

TITRE PREMIER

Du régime politique et de l'organisation des Pouvoirs Publics

Article 1 - L'Algérie constitue un groupe de départements doté de personnalité civile, de l'autonomie financière et d'une organisation particulière définie par les articles ci-après de la présente loi.

Article 2 - L'égalité effective est proclamée entre tous les citoyens français.

Tous les ressortissants de nationalité française des départements d'Algérie jouissent, sans distinction d'origine de race, de langue, ni de religion, des droits attachés à la qualité de citoyen français et sont soumis aux mêmes obligations. Ils jouissent, notamment de toutes les libertés démocratiques de tous les droits politiques, économiques et sociaux attachés à la qualité de citoyen de l'Union française garantis par le préambule et l'article 81 de la Constitution de la République française. Toutes les fonctions publiques leur sont également accessibles. Dans les armées de terre, de mer ou de l'air, dans la magistrature et dans toutes les

87

قائمة المصادر والمراجع

❖ أولا :المصادر والمراجع باللغة العربية

1- إبراهيم ساسي : قبسات من تاريخ الجزائر ، دار الريحانة ، الجزائر ، 2002 .

2- إبراهيم سياسي : مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962 ، دار هومة ، الجزائر 2007.

3- أبو قاسم سعد الله : أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، ج2 ،ط2 ،دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1998 .

4- أحسن بومالي ،أول نوفمبر 1954. "بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية"، دار المعرفة للشرق والتوزيع ،الجزائر2010 .

5- أحمد الخطيب : حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي ،ج1 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ، دت .

6- أحمد الخطيب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، أثرها الإصلاحي في الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1985.

7- أحمد توفيق المدني ، مذكرات حياة الكفاح ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر دون سنة ج3 .

8- أحمد توفيق المدني: "هذه هي الجزائر"، د ط ، ج1، مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1956م .

9- أحمد حمدي ، الثورة الجزائرية و الإعلام ، ط2 ، منشورات دار المجاهد الجزائر 1995 .

10- أحمد مريوش : الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية ، د ط ، مطبعة هومة ، 2007 .

11- أحمد مهساس ، المنطق الإستعماري والمقاومة ، دار المعرفة ، باب الوادي ، الجزائر ، 2007 .

12- أمال شلي ،التنظيم العسكري في الثورة لتحريرية الجزائرية ،الرسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم التاريخ ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة 2006./2005

13- الأمين شريط ، التعددية الحزبية في تجربة حركة الوطنية 1919 ، 1962 م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998 م .

14- الأمين شريط ،التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية "1830-1945" ،ط3 ،دار الغرب الاسلامي ،لبنان، 1992 .

15- الشريفي : الجزائر في القرن العشرين ، ط1 ، دائرة المعارف الدولية ، القاهرة – تونس .

16- بسام العسلي : الأمير خالد الهاشمي الجزائري ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان 2010.

17- بسام العسيلي ، عبد الحميد بن باديس ديانته قاعدة الثورة الجزائرية ، دار النقائص لبنان ، 2010.

18- البشير الإبراهيمي ، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ، عيون البصائر ، ج3 ط1، دار الغرب الإسلامي ، 1997 .

19- بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1919 ،ج1، دار المعرفة الجزائر 2006

20- تركي رابح عمامرة ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية 1931 – 1956 و رؤسائها الثلاث ط1 المؤسسة الوطنية للفنون المطيعة ، الجزائر 2004 .

21- جمال قنان : تعليم الأهالي في الجزائر عهد الإستعمار ، مجلد 06 ، منشورات وزارة المجاهدين ،2005.

22- رابح تركي : التعليم القومي و الشخصية الجزائر (1931 – 1956) ، ط2 الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1981 .

23- رضوان عيناد ثابت ، 8 ماي 1945 و الإبادة الجماعية في الجزائر – ط 1 – دار الغرابيّ ، لبنان 2005.

24- سعد زغلول فؤاد ، الجزائر في معركة التحرير ، ط 1 ، دار الكتاب الشرقية تونس 1984.

25- سعد طاعة ، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947 – 1956 ط1 ، دار كوكب العلوم ، الجزائر ،2012.

26- سعيد بورنان ، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936 – 1954 م ، دار هومة ، الجزائر ، 2001 م .

27- سماعيلي زوليخة المولودة علوش :تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، ط1 ، دار كوكب العلوم ، الجزائر، 2012 .

28- شارل أربير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، تر: عيسى عصفورة ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1982 .

29- شارل أندريه جوليان ، إفريقيا الشمالية تسير ، تر : المنجي سليم وأخرون ، الدار التونسية للنشر والتوزيع ، 1976 .

30- شارل روبير أجرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919 ، ج2 ، دار الكتاب ، الجزائر 2007 .

31- الشيخ الإبراهيمي ، مقال في مجلة مجمع اللغة العربية ، ع 21 ، 1966 م .

32- صالح خرفي ، الجزائر و الأصالة الثورية ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر ،د ن.

33- صالح عباد ، الجزائريين فرنسا والمستوطنين 1830- 1930.

34- صالح فركوس : الملخص في تاريخ الجزائر 1830 – 1900 م ، ج1 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،1992.

35- صلاح العقاد : المغرب العربي ، دراسة في تاريخه الحديث أو أوضاعه المعاصرة الجزائر – تونس المغرب الأقصى ، مكتبة الأنكلو المصرية ، القاهرة ، د ت.

36- عبد الحفيظ أمقران الحسني ، مذكرات من مسيرة النضال و الجهاد ، دار الأمة الجزائر. .

37- عبد الحميد الإبراهيمي في أصل المأساة الجزائر ، الشهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1999/1958 ، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان 2001 .

38- عبد الحميد زوزو : الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939 ط2 المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985.

39- عبد الحميد زوزو ، المصطلحات في تاريخ الجزائر ، دار هرمة للنشر و التوزيع الجزائر 2011

40- عبد الحميد زوزو: تاريخ أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية (1914-1945م) مج6، ط خاصة (وزارة المجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، د م ن)، 2010 م.

41- عبد الرحمان إبراهيم بن العقون : الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصرة : الفترة الأولى (1920 – 1936) ،ج1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 .

42- عبد الرحمان بن العقون الكفاح السياسي ، ج1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، 1984 .

43- عبد الرحمان بن محمد الجيلالي ، تاريخ الجزائر، ج4 ، ط4 ، دار الثقافة ، بيروت لبان، 1980م.

44- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ج5 ، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، برج الكفان ،الجزائر ، 2014 .

45- عبد الرشيد زرقة : جهاد إبن باديس ضد الإستعمار الفرنسي في الجزائر ، ط 1 ،دار الشهاب لبنان، 1999 م .

46- عبد القادر المجاوي : ولد في تلمسان عام 1848 وتوفي بقسنطينة 1914 كان أستاذ اللغة العربية والشريعة الإسلامية تمتع بشعبية وإحترام لدى الجزائريين أنظر إبراهيم سياسي : مقاربات في تاريخ الجزائر 1830- 1962 ، دار الهوامة للطباعة والنشر ، 2007 .

47- عبد القادر حلوش : سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر ، 2007 .

48- عبد القادر حميد ، فرحات عباس رجل الجمهورية ،دار المعرفة ، الجزائر .

49- عبد الكامل جويبة ،الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946- 1954 ، دار الواحة للكتاب .

50- عبد الله مقلاني ، صالح لميش ، مصر الثورة التحريرية الجزائرية ، الشمس الزبان للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 م .

51- عبد المجيد عمراني ، النخبة الفرنسية المثقفة و الثورة الجزائرية (1954 – 1962 م) دار الشهاب باتنة ، (د.ت) .

52- عبد المجيد عمراني ،النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية "1945-1962" دار الشهاب للنشر والتوزيع ،باتنة ،"د ت".

53- عبد الوهاب بن خليف : تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال ، دار طليطلية الجزائر ، 2009 .

54- العربي زبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1 ، من منشورات إتحاد الكتاب العرب 1999.

55- عز الدين فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستغلال 1899 – 1985، مذكرة نيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث.

56- عز الدين معزة : فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الإستقلال 1889 – 1985 مذكرة ماجيستر ، كلية العلوم السياسية و الإجتماعية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، قسم التاريخ 2005.

عقيلة ضيف الله ، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر "1954-1962" ، أطروحة دكتوراه ، إشراف عمار بوحوش ، معهد العلوم السياسية والإدارية ، الجزائر ، 1995.

57- علي تابليت ، فرحات عباس رجل دولة ، منشورات ثالثة ، الجزائر ، .2009

58- علي كافي ،مذكرات الرئيس علي كافي "من مناضل سياسي إلى قائد عسكري " دار القصية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1999.

59- علي مراد ، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر بحث في التاريخ الديني و الإجتمعاعي من 1925 م إلى 1940 م ، دار الحكمة الجزائر 2007 ، ص 261 .

60- عمار بحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962،ط1،دار الغرب الإسلامي بيروت، 1997 .

61- عمار عمورة : موجز في تاريخ الجزائر ، دار الريحانة ، الجزائر ، 2002 .

62- عمار عمورة ، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962 ، دار المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ج2.

63- عمار هلال : أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 – 1962 ،ط1 ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر .

64- عمار هلال ، الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري ،"1947-1954"مجلة مذكرة ،ع3، يصدره المتحف الوطني للمجاهد ،المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد ، الجزائر 1995 م ، ص 82.

65- فرحات عباس ، دليل الإستعمار الفرنسي ترجمة أبو بكر الرحال ، منشوراتَ ANEP الجزائر 2005.

66- فرحات عباس: ليل الإستعمار حزب الجزائر وثورتها ، تر : أبو بكر رحال ، مطبعة فضالة المحمدية ، المغرب ، دت .

67- كارل برو كلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، تر: نية أمين فارس و منير البعلبكيط5 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ،1968 .

68- كمال كاتب : أوربيون أهالي و يهود بالجزائر (1830 – 1962) تمثيل و حقائق السكان ، تر : رمضان زايدي، دار المعرفة ، الجزائر 2012م.

69- لمياء بوقريوة: مشروع موريس فيوليت المؤامرة السياسية والإجتماعية ضد الجزائر مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، 2012،/12/04 جامعة باتة.

70- مازن صلاح حامد مطبقاني: جمعية العلماء المسلمين والجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1349 – 1358هـ /1931- 1939م ، د ط ، دار بني مزغنة الجزائر 2015 م.

71- محفزظ قداش : تاريخ الحركة الوطنية 1919 – 1939 ، تر: محمد بن ، دار الأمة الجزائرية .

72- محفوظ قداش ، الجزائر لجزائريين تاريخ الجزائر (1830 – 1954) تر: محمد المعراجي منشورات ANEP ، الجزائر ، 1987.

73- محفوظ قداش ، محمد قداش : نجم شمال إفريقيا 1937/1926 ، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، د ن ، 2013.

74- محمد الشريف ولد حسين ،من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال "1830-1962" دار القصبة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2010 .

75- محمد الطيب العلوي : مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى نوفمبر 1954 ، ط1 ، دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر ، 1985.

محمد الطيب العلوي ، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830م – 1954 م المؤسسة الوطنية للإتصال الجزائر ، دن .

76- محمد العربي ولد خليفة : الإحتلال الإستطاني إنجاز و تصميم منشورات ثالة الجزائر، 2005 .

77- محمد تقية ، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال ، تر/ عبد السلام عزيزي ، دار القصبة الجزائر 2010 .

78- محمد تقية: "الثورة الجزائرية المصدر الرمز المال " تر:عبد السلام عزيزي ، دار الهضبة للنشر الجزائر.

79- محمد عباس ، رواد الحركة الوطنية ، شهادات 28 شخصية وطنية ، أ رهومة الجزائر 2004 ، ط1 .

80- محمد عباس،رواد الحركة الوطنية ،شهادات 28 شخصية دار هومة ، الجزائر ،2004م، ط1. ص414.

81- محمد مهساس الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة تو / محمد مسعود ، و موحد عباس ، دار اقصبة للنشر و التوزيع ، الجزائر 2003 م .

82- مصطفى الأشراف ، الجزائر الأمة و المجتمع ، ترجمة حنفي بن عيسى دار القصبة للنشر و التوزيع الجزائر 2007 .

83- مصطفى هشماوي ،جذور نوفمبر 1954 ، دار هومة للنشر والتوزيع ،الجزائر،2010 .

84- ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة مابين الحربين 1918-1939 ، نشأة المعارف الإسكندرية ، مصر 2001 .

85- نبيل أحمد بلاسي ، الإتجاه الغربي و الإسلامي و دوره في تحرير الجزائر الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990 م .

86- وزارة المجاهدين : عبد الحميد بن بادس مفكر الإصلاح زعيم القومية الجزائرية (1307 هـ - 1889) (1358 هـ - 1940 م) ، عالم الأفكار ، الجزائر ، 2013.

87- يحي بوعزيز : الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص 1912 - 1948 ط خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2009 .

88- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1984) ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، 1985 .

89- يحيى بوعزيز ، تاريخ الجزائر ، الملتقيات الوطنية و الدولية ، دار البصائر للنشر و التوزيعالجزائر ، 2006 م .

90- يوسف مناصرية: الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الجزائريين 1919 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ، 1988

ثانيا : المصادر والكتب باللغة الأجنبية

1- Farhat Abbas : La nuit colonial gurre et revolution dalgerie . Edition . ANEP.

2- E. Garcin Le Sens et la potee du centenaire en alger . lechodylger . N 7166 Du 22/05/1929.

3- Jorf : loi 1947.1853 du 21 september 1947 (p 94 -74) et ANOM .

ثالثا :المجلات:

1- مجلة التعارف للبحوث التاريخية،العدد السابع ،نوفمبر 2016 .

2- مجلة المعرفة ، thakafawa3oloma.blogspot.com

فهرس المحتويات

الموضـــوع ..... الصفحة

الإهداء.....
كلمة شكر.....
ملخص.....
مقدمة.....

الفصل الأول: أوضاع الجزائر في مطلع القرن 20

المبحث الأول: الأوضاع السياسية.....06

المبحث الثاني : الأوضاع الإقتصادية.....10

المبحث الثالث : الأوضاع الإجتماعية.....17

المبحث الرابع : الأوضاع الثقافية.....21

الفصل الثاني: المشاريع الإصلاحية منذ 1919 إلى غاية 1936

المبحث الأول :المشروع الإصلاحي سنة 1919 28

المبحث الثاني : مواقف وردود الفعل اتجاه المشروع الإصلاحي 1919.....40

المبحث الثالث : مشروع بلوم فيوليت 1936.....48

المحث الرابع : مواقف و ردود الفعل إتجاه مشروع بلوم فيوليت.....56

الفصل الثالث: إعادة بناء الحركة الوطنية بعد مجازر 08 ماي 1945

المبحث الأول : قانون العفو الشامل 16 مارس 1946.....60

المبحث الثاني:حركة الإنتصار والحريات الديمقراطية 61

المبحث الثالث:الإتجاه الديمقراطي للبيان الجزائري 67

المبحث الرابع : جمعية العلماء المسلمين 74

المبحث الخامس الحزب الشيوعي.....81

الفصل الرابع : دستور 1947 وموقف الحركة منه

المبحث الأول : التعريف بقانون 1947.....88
المبحث الثاني : مناقشة الدستور.....91
المبحث الثالث : محتوى الدستور.....92
المبحث الرابع : تحليل محتوى القانون ورد فعل الحركة الوطنية منه.....**106**
الخاتمة: 109
الملاحق: 113
قائمة المراجع: 127

ملخص:

تعتبر نهاية القرن 19 والنصف الأول من القرن 20 من أهم المراحل في تاريخ الإستعمار الفرنسي بالنسبة للشعب الجزائري كون هذه المرحلة تميزت بالعديد من المشاريع الإصلاحية التي طرحتها فرنسا بدعوى الإصلاح ومن أهم هذه المشاريع الإصلاحية مشروع فيفري1919 وهو مشروع هزلي وعبارة عن إصلاحات شكلية فقط لإستمالة النخبة المثقفة ، بالإضافة إلى مشروع بلوم فيوليت ، حيث سعت السلطات الاستعمارية لإجهاض مطالب الحركة الوطنية بالاصلاحات موريس فيوليت، حيث كان مضمونة فصل النخبة المثقفة عن الشعب ومحو الشخصية الجزائرية حيث كانت النخبة مؤيدة لهذا المشروع باعتباره خلاصها وكل هذه المشاريع بقيت حبر على ورق فلم تحدث جديد وأمام إصدام الشعب الجزائري بردة فعل فرنسا في يوم 8 ماي1945 تأكدوا أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة حيث تم إلتفاف لشعب وتماسكه أكثر خاصة بعد صدور قانون العفو الشامل في 16 مارس 1946 حيث تم إعادة بناء الحركة الوطنية من جديد ، كما عادت إتجاهات الحركة الوطني الجزائرية لنشاطها فلم يهدأ لها بال إلا وأن أصدرت القانون الأساسي في 20سيبتمبر 1947 من أجل استمالة الشعب وفصله عن الحركة الوطنية، صحيح أن فرنسا منحت للجزائريين إصلاحات تخدم مصالحهم شكلا لكن مضمونا فهي حبر على ورق.

Summary :

The end of the 19th century and the first half of the 20th century is considered one of the most important stages in the history of French colonialism for the Algerian people, as this stage was characterized by many reform projects put forward by France under the pretext of reform. In addition to the Bloom Violet project, where the colonial authorities sought to abort the demands of the national movement for reforms, Maurice Violet, as it was guaranteed to separate the educated elite from the people and erase the Algerian personality, as the elite was in support of this project as its salvation. The Algerian people, with the reaction of France on May 8, 1945, made sure that what was taken by force can only be recovered by force, as the people were wrapped and more cohesive, especially after the issuance of the comprehensive amnesty law on March 16, 1946, where the national movement was rebuilt again, and the trends of the Algerian national movement returned to its activity She did not rest until she issued the Basic Law on September 20, 1947 in order to win over the people and separate them from the national movement. It is true that France granted the Visitors to reforms that serve their interests in form but in substance, as they are ink on paper

Résumé :

La fin du XIXe siècle et la première moitié du XXe siècle est considérée comme l'une des étapes les plus importantes de l'histoire du colonialisme français pour le peuple algérien, car cette étape a été caractérisée par de nombreux projets de réforme avancés par la France sous prétexte de Outre le projet Bloom Violet, où les autorités coloniales cherchaient à faire avorter les revendications du mouvement national de réformes, Maurice Violet, car il garantissait de séparer l'élite instruite du peuple et d'effacer la personnalité algérienne, en tant qu'élite était en faveur de ce projet comme de son salut. Le peuple algérien, avec la réaction de la France le 8 mai 1945, a fait en sorte que ce qui a été pris de force ne puisse être récupéré que par la force, car le peuple était enveloppé et plus solidaire, surtout après la promulgation de la loi d'amnistie globale le 16 mars 1946, où le mouvement national a été reconstruit à nouveau, et les tendances du mouvement national algérien ont repris son activité Elle n'a cessé jusqu'à ce qu'elle promulgue la loi fondamentale le 20 septembre 1947 en pour gagner le peuple et le séparer du mouvement national. Il est vrai que la France a accordé la Visiteurs de réformes qui servent leurs intérêts dans la forme mais dans le fond, car c'est de l'encre sur du papier